الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الانعـــاش الاقتصـــــادي 2001-2014

إعداد الطالبة:
عبد اللاوي سمية

إشراف الأستاذ:
د. هشام لبزة

لجنة مناقشة

أ. الوصيف غدير إبراهيم إبراهيم	أستاذ مساعد صنف أ جامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
د.هشام لبزة	أستاذ محاضر صنف ب جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ. حنان بقاط	أستاذ مساعد صنف أ جامعة حمه لخضر الوادي	ممتحناً

الموسم الجامعي:2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برامج الانعـــاش الاقتصـــــادي 2001-2014

إعداد الطالبة:

عبد اللاوي سمية

إشراف الأستاذ:

د. هشام لبزة

لجنة مناقشة

أ. الوصيف غدير إبراهيم إبراهيم	أستاذ مساعد صنف أ جامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
د.هشام لبزة	أستاذ محاضر صنف ب جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ. حنان بقاط	أستاذ مساعد صنف أ جامعة حمه لخضر الوادي	ممتحناً

الموسم الجامعي:2015/2014

ملخـــــص:

حسب الكثير من الخبراء والباحثين، فالجزائر تحاول إتباع السياسات الكنزية الحديثة، والتي سميت بسياسة الإنعاش الإقتصادي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر عن طريق تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة في رفع معدل النمو الإقتصادي وتخفيض مستويات البطالة.

وفي الأخير، حاولنا أن نتوقع مستقبل التشغيل في ظل برنامج الخماسي 2015-2019.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل، الإنعاش الإقتصادي، تقييم السياسات، نمادج الإبطاء.

La réalité du travail dans la relance économique en l'Algérie

Résumé:

Selon plusieurs experts et chercheurs économiques, l'Algérie est entrainde suivre une nouvelle politique économique d'inspiration keynésienne que l'on peut appelée «la politique de la relance économique», l'objectif de cette dernière est de stimuler le taux d croissance économique par l'augmentation des dépenses publiques, cette politique est mise en œuvre par l'application des trois programmesde développement économique, L'objectif de Cette étude est d'évaluer cette politique à travers l'analyse des effets sur la croissance économique et le chômage.

Enfin, nous avons essayé d'anticiper l'avenir de l'exploitation dans le cadre du programme quinquennal 2015-2019

Mots clés: politique de l'emploi, la relance économique, l'évaluation des modèles de retard.

إهـــــــــــداء

بداية نحمد الله سبحانه وتعالى على إنجاز هذا العمل

أهدي هذا العمل إلى التي إرضائها بعد الله تعالى كنز ثمين، إلى من كانت شمعة تنير دربي وتشاركني أتمنى لها طول العمر إلى من علمني وحرص دوما على تربيتي وسعادتي وسندي في هذه الحياة الصعبة إلى" أبي "وأقول لكما ها أنا على الدرب وصلت وعلى العهد وفيت

إلى إخوتي الأعزاء وأختي رزان

إلى روح جدي الطاهرة عسى أن يجعل الله قبره فسيح جنة

إلى جدتي رقية،خديجة والتهامي

إلى خالاتي وأخوالي وعماتي وأعمامي إلى جميع أفراد أسرتي الكريمة

إلى صديقات العمر

أتمنى لهن النجاح في حياتهن الدراسية وعملية

أهدي إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد إلى من قاسموني مقاعد الدراسة، التي جمعتني بهم أحلى الأيام خلال مشواري الدراسي خاصة "تخصص اقتصاد عمومي"

إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذه المذكرة

إلى الطفولة المحرومة والمضطهدة في ربوع الوطن العربي

وإلى كل من هم في ذاكرتي ونساهم حبري

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

إنه لمن دواعي الاعتراف بالجميل بعد اختتام هذه المذكرة، أن أتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير وخالص الامتنان إلى أستاذي الفاضل" لبزة هشام" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، ولما أفادني به من نصائح سديدة وتوجيهات رشيدة وصبره معي إلى آخر المطاف كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه المذكرة خاصة "كلثوم فرحات"

الفهـــــــــــارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص شكر إهداء فهرس المحتويات فهرس الجداول فهرس الأشكال فهرس الملاحق	
المقدمة.....	أ–و
الفصل الأول: واقع القوة العاملة وتقييم سياسة التشغيل في الجزائر.	
تمهيد	8
المبحث الأول : سوق العمل وبرامج التشغيل العالمية	9
أولا: سوق العمل	9
1. تعريف سوق العمل	9
2. مميزات سوق العمل	9
3. مؤشرات سوق العمل	10
ثانيا: البطالة والتفسيرات الحديثة لكل من البطالة وسوق العمل	11
1. تعريف البطالة	11
2.أنواع البطالة	11
1.2.البطالة السافرة	12
2.2.البطالة المقنعة	13
3. تفسيرات النظريات الحديثة لسوق العمل والبطالة	14
1.3. نظرية البحث عن العمل	14
2.3. نظرية العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد	14
3.3. نظرية اختلال السوق	16
4.3. نظرية تجزئة السوق	16
ثالثا: سياسة التشغيل وبعض التجارب للرفع من المستوى	17
1. تعريف سياسة التشغيل وأسسه	17
1.1.تعريف التشغيل	17
1. 2. أسس سياسة التشغيل	18

2. أهداف سياسة التشغيل	20
3. تجارب دولية للرفع من مستوى التشغيل	20
1.3. الانتقال من المدرسة إلى العمل	20
2.3. برامج سياسات سوق العمل النشطة	21
المبحث الثاني: هيكل القوة العاملة وتوزعها في الجزائر	23
أولا: تطور حجم السكان والقوة العاملة في الجزائر 1990-2014	23
1. حجم السكان والقوة العاملة قبل 2001	23
1. حجم السكان والقوة العاملة بعد 2001	24
ثانياً: القوة العاملة المشتغلة	25
1. القوة العاملة المشتغلة وفقاً لعامل السن(الفئة العمرية)	25
2. القوة العاملة المشتغلة وفقاً لعامل النوع (الجنس)	28
3. القوة العاملة المشتغلة وفقاً لعامل المنطقة	28
4. القوة العاملة المشتغلة وفقا للقطاع	29
ثالثاً: القوة العاملة غير المشتغلة	30
1. القوة العاملة غير المشتغلة وفقا لعامل السن	31
2. القوة العاملة المشتغلة وفقا لعامل المنطقة	32
3. توزيع البطالة وفقا لمدة البحث عن العمل	34
المبحث الثالث: تقييم سياسة التشغيل	36
أولاً: البرامج والهيئات المستخدمة في الجزائر للتشغيل	36
ثانياً: تقييم سياسة التشغيل	37
1. مؤشر التوافق ما بين المطلوب والمحقق في سوق العمل	37
1. مؤشر العمل اللائق	39
2. مؤشر الأجر العادل	40
3. التوزيع المتكافئ لفرص العمل	42
ثالثاً:مشاكل التشغيل	42
خلاصة	43
الفصل الثاني: إنعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2014 وآفاقه المستقبلية.	
تمهيد.....	45
المبحث الأول:الإنعكاسات المنتظرة من برامج الانعاش الاقتصادية على التشغيل.....	46
أولاً:الانعاش الاقتصادي	46
1. تعريف الانعاش الاقتصادي	46

2. وسائل تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي	46
1.2. وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب	47
2.2. وسائل تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي بواسطة العرض	47
3. شروط تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي.....	47
ثانياً:إنعكاسات برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 على التشغيل.....	48
1. الآثار المرغوبة من برنامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل	48
2. تقييم برنامج الانعاش الاقتصادي	49
ثالثاً: إنعكاسات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على التشغيل.....	51
1. الآثار المرغوبة من البرنامج التكميلي لدعم النمو	51
2. تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو	52
رابعاً: إنعكاس البرنامج الخماسي 2010-2014 على التشغيل	54
1. الآثار المرغوبة من البرنامج الخماسي على التشغيل	54
2. تقييم البرنامج الخماسي.....	55
المبحث الثاني:تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي.....	58
أولاً: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014	58
1. أهداف برنامج الانعاش الاقتصادي	58
2.مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي	58
3. نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي	62
ثانياً :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	63
1.أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو	63
2.مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	63
3. نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو	65
ثالثاً:برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	66
1. أهداف برنامج التنمية الخماسي.....	66
2. مضمون برنامج التنمية الخماسي.....	67
3. نتائج برنامج التنمية الخماسي	68
المبحث الثالث: نمذجة قياسية لظاهرة التشغيل في ظل انعاش الاقتصاد الجزائري	68
أولاً:برنامج الخماسي للانعاش الاقتصادي2015-2019	68
1. المحاور الأساسية لبرنامج الحكومة 2015-2019	68
1.1. التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وضمان نمو اقتصادي متين	68
2.1. الاعتماد على الاستثمار المنتج أولاً	69
3.1. مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية	70

4.1. السكن	**71**
2. برامج سياسة التشغيل في الجزائر للخماسي 2015-2019	**71**
1.2. التوفيق بين العرض والطلب	**71**
2.2. تشجيع المؤسسات الصغيرة	**72**
3.2.تشجيع العمل في الجنوب ومضاعفته	**72**
ثانياً: مصادر جمع البيانات وتقدير النموذج	**73**
1. مصادر البيانات.....	**73**
1.1. قانون واجنر	**73**
2.1. قانون بيكوك وإيزمان.....	**74**
2. تقدير النموذج	**75**
ثالثًا: تقدير وصياغة نموذج التعديل الجزئي للقوى العاملة	**76**
1. التحليل الإحصائي	**76**
1.1. إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي	**76**
2.1. إختبار المعنوية الكلية للنموذج	**77**
3.1. إختبار معنوية المعلمات	**77**
2. التفسير الاقتصادي لمعامل التعديل	**77**
3. المرونة في الأجل القصير والطويل.....	**78**
رابعاً: دراسة توقع القوى العاملة في الجزائر للفترة 2015-2019	**79**
خلاصة	**81**
الخاتمة.....	**88-83**
قائمة المراجع	**94-90**
الملاحق	**105-96**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	تطور حجم السكان والقوة العاملة 1990-2000.	23
02-01	تطور حجم السكان والقوة العاملة2001-2014.	24
03-01	توزع نسب العمالة المشتغلة وفقا لفئات العمر 2001-2014.	25
04-01	توزع حجم العمالة المشتغلة وفقا للنوع 2001-2014.	27
05-01	توزع حجم العمالة المشتغلة وفقا للمنطقة 2001-2014.	28
06-01	توزع حجم العمالة وفقا المشتغلة للقطاع 2001-2014.	29
07-01	توزع نسب العمالة غير المشتغلة وفقا لفئات العمر 2001-2014.	31
08-01	توزع حجم العمالة غير المشتغلة وفقا للمنطقة والنوع 2001-2014.	32
09-01	مدة البحث عن العمل بالنسبة إلى لحائزين على شهادة التعليم العالي لسنة 2014.	34
10-01	خصائص أجهزة التشغيل.	36
01-02	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009.	52
02-02	مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	59
03-02	القطاعات المستفيدة من مخصصات برامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.	61
04-02	أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال الفترة 2001-2004.	62
05-02	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005–2009.	63
06-02	مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.	66
07-02	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار.	67
08-02	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار.	76
09-02	نتائج التقدير بإستعمال طريقة المربعات الصغرى.	76
10-02	توقعات البرنامج 2015-2019.	79

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	حركية الأفراد بين مجالات التشغيل، البطالة وسوق العمل.	18
02-01	تطور معدلات الفئة العاملة والبطالة2009-2014.	24
03-01	توزع نسب العمالة المشتغلة وفقا لفئات العمر 2001-2014.	26
04-01	توزع نسب البطالة المشتغلة وفقا للنوع 2001-2014.	28
05-01	توزع نسب العمالة المشتغلة وفقا للمنطقة 2001-2014.	29
06-01	توزع نسب العمالة المشتغلة وفقا للقطاع 2001-2014.	30
07-01	توزع نسب العمالة غير المشتغلة وفقا لفئات العمر 2001-2014.	31
08-01	توزع نسب العمالة غير المشتغلة وفقا للمنطقة 2001-2014.	33
09-01	توزع العمالة غير المشتغلة وفقا للنوع 2001-2014.	33
10-01	نسب مدة البحث للحائزين على شهادة التعليم العالي لسنة 2014.	35
11-01	توافق كلا من الفئة النشطة واليد العاملة المشتغلة 2001-2014.	38
12-01	تطور كلا من نوع الأجور بين 2004-2008-2014.	41
01-02	مخطط توضيحي لسياسة الانعاش الاقتصادي.	48
02-02	نسب مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2003.	49
03-02	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة في خلق مناصب الشغل خلال 2001-2004 في الجزائر.	50
04-02	طبيعة التشغيل(الوظائف) خلال الفترة 2005-2009.	53
05-02	مساهمة الوظيف العمومي في التشغيل لسنة 2012.	56

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	المناصب المستحدثة خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2003.	96
02	المناصب المستحدثة خلال 2005-2009	97
03	مخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004.	98
04	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009.	98
05	مخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2015.	101-99
06	التوزيع القطاعي لاجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية.	102
07	معطيات الدراسة باللوغاريتم النيبيري.	103
08	تطورات النفقات العامة، الضرائب والقوى العاملة في الجزائر.	104
09	تقدير النموذج الخطي المتعدد للمتغيرات بعد ادخال اللوغاريتم .	104
10	تقدير نموذج القوى العاملة للاجل الطويل بعد ادخال اللوغاريتم .	104
11	تقدير النموذج بدون ادخال اللوغاريتم	104

المقـــدمـــــــــــة

يصنف المورد البشري ضمن أهم الموارد الاقتصادية، ذلك أن البشر هم الذين يخلقون الحركة في المؤسسات الاقتصادية ويبعثون فيها مظاهر النشاط والعمل باعتبارهم العنصر العاقل، المخطط والمراقب لنشاطه، وتعتبر البطالة من أخطر المشاكل التي تواجهه.

كما أنّ جلّ دول العالم تعاني هذه الظاهرة باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتكتسب هذه الخطورة من كونها تمثل جزءاً غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، أي طاقات عاطلة، ومالها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وخصوصاً السياسية منها، ولقد سعت العديد من الدول إلى تطبيق عدة برامج للرفع من مستوى التشغيل.

ولكي تقوم الدولة بالواجبات الملقاة على عاتقها في تسيير المصالح العامة، يجب أن يكون هناك إنفاق، وتبعاً لتطور مفهوم المصالح العامة مع تطور مفهوم الدولة، التي كانت في بادئ الأمر تقتصر على توفير الأمن الداخلي وإقامة العدل بين أفراد المجتمع، أما في الوقت الحالي فأصبحت هذه المهام تشمل أكثر على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كإقامة المشاريع الكبرى وحماية الاقتصاد الوطني...إلخ.

إذ حاولت الجزائر وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دول العالم وخاصة بعد الانهيار المفاجئ لسعر النفط سنة 1986 وفي ضل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي عانت من أزمة خانقة في ظل تسريح العمال، وعدم وجود مناصب إلى القادمين الجدد، فقد أصبح هذا الشغل الشاغل بالنسبة للحكومات المتعاقبة نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير هذا ما انعكس بالسلب على النشاط التنموي و تقلص المداخيل.

وحرصا على التخفيف من الأعباء المذكورة، وكنتيجة لتحسن الوضعية المالية بسبب الارتفاع الذي سجله سعر النفط المتواصل في بداية الألفية الثالثة، فقد تبنت الجزائر برامج تنموية ترتكز على سياسة مالية توسعية انطلاقاً من محصلة النظرية الكينزية التي تأكد على أن الطلب يخلق العرض، وباعتبار أن الانفاق العام الذي يمثل الطلب الحكومي فهو أداة فعّالة في تحفيز الطلب الكلي، وهو الأمر الذي يولد استجابة من جانب العرض بشكل أكبر تزيد من الناتج الوطني ومنه زيادة فرص العمل، وبالتالي فقد باشرت الجزائر في تعميق الاصلاحات الاقتصادية من خلال تنفيذ سياسة مالية توسعية منذ سنة 2001 ممثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004)، وكذلك برنامج دعم النمو(2005-2009)،والبرنامج التنموي الخماسي(2010-2014)، بالاضافة إلى2015-2019، وقد تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة، والهدف من هذا هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو ومنه خلق فرص عمل جديدة.

ولمعالجة هذا الموضوع سنحاول الاجابة على الاشكالية المتضمنة في السؤال التالي:

1.الاشكالية الرئيسية:

- ما هو الواقع الحالي والمستقبلي لسياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج الانعاش الاقتصادي؟

2.الاشكاليات الفرعية:

ومن خلال الاشكالية الرئيسية ولتسهيل الاجابة عليها، قمنا بطرح عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي أهم التفسيرات الحديثة لسوق العمل والبطالة؟
- ما المقصود بالسياسات التشغيلية؟ وما هي مؤشرات نجاحه؟
- فيما تكمن سياسة الانعاش الاقتصادي؟ وماهي أهم أنواعه؟
- ما مدى قدرة الاقتصاد الوطني لاسيما الانتاجي على الاستجابة لمتطلبات الطلب الاضافي الاجمالي؟
- هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي للقوى العاملة المشتغلة في الجزائر والتنبؤ بها؟

3.فرضيات الدراسة:

ولمحاولة الإجابة على إشكالية البحث وكذا التساؤلات الفرعية تم فرض الفرضيات التالية:

- من أهم التفسيرات الحديثة نجد نظرية البحث عن العمل، نظرية الأجور الكفؤ التي عمدت على إسقاط أهم معتقدات التفسيرات الكلاسيكية من حيث معرفة توزيع الأجور ومرونتها.
- السياسة التشغيلية هي تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين، ومن أهم مؤشرات نجاحه هو الاعتماد على توفير مسببات الأعمال التي تعمل على الرفع من مردودية العامل.
- سياسة الإنعاش الاقتصادي هي زيادة حجم الانفاق الحكومي بغرض تحفيز الآلة الانتاجية وهذا ما ينعكس على طلب العمل، أما أنواع الانعاش الاقتصادي فهي الانعاش بواسطة الطلب أو الانعاش بواسطة العرض.
- تكمن قدرة الاقتصاد في توفير كافة الامتيازات المالية، السياسية والجبائية للعمل على الرفع من مستوى الانتاج الوطني.
- تتمثل أهم المتغيرات المؤثرة في القوى العاملة هي: الحجم الاجمالي للسكان،الناتج المحلي الخام،النفقات العامة.

4.أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان اختياري لهذا الموضوع نابعا من انشغالي الكبير به كون أن مشكل البطالة والتشغيل في الجزائر يعتبر مسألة جوهرية يبقى مطروحا ومن القضايا الحساسة التي شغلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة، وهذا على اعتبار أن العنصر البشري هو المحرك الرئيسي للتنمية في أي بلد، في أي وقت الذي تمثل فيه البطالة شكل من أشكال الهدر لهذه الطاقات.

كما أنه من أسباب اختيار الموضوع هو معاناة الآلاف من خريجي الجامعات، إلى جانب الوضعية السيئة التي يتخبط فيها العاطلون عن العمل والتي تتسم بالإحباط وفقدان الثقة بالنفس والدولة أيضاً، وتعتبر السبب الرئيسي لاتساع رقعة الاجرام والانحراف بشتى أنواعه، وبذلك تهديد الأمن والاستقرار الوطني.

5.أهداف الدراسة وأهميتها:

تتجلى أهداف هذا الدراسة إلى تحليل واقع سياسة التشغيل في ظل برامج الانفاق الحكومي، ومحاولة ربط الدراسة بالواقع الاقتصادي، كما تهدف إلى الوقوف على عدة أهداف من بينها:

- محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة وسوق العمل في الاقتصاد الجزائري من خلال ابراز مفهومهما، أنواعها بالنسبة للبطالة، ومختلف التفسيرات المقدمة لهما.
- الوقوف على واقع سياسة التشغيل ومختلف أشكاله،للحد من البطالة.
- معرفة عدد مناصب الشغل التي يمكن إنشاؤها مستقبلاً خلال الفترة القادمة من خلال الدراسة القياسية والتنبؤية.
- تقييم الآثار الناتجة على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والمتمثلة في برامج الانعاش الاقتصادي على الاقتصاد ككل والتشغيل خاصةً.

كما يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة على أهم المشكلات والمتمثلة في البطالة ومعضلة التشغيل، ومدى سعي الدولة الجزائرية في اتباع بعض السياسات لحلها، وهذا من خلال برامج الانعاش من حيث الاعتمادات المالية التي خصصت له وتنوع أوجه نفقاته باختلاف القطاعات المعينة.

6.الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:شلالي فارس:"دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001 - 2009 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، دفعة 2005.

تبرز إشكالية هذه المذكرة في:على ماذا اعتمدت سياسة التشغيل حتى تمكنت من انقاص معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004؟ وهل بامكاننا بناء نموذج اقتصادي خاص بالتشغيل يهدف إلى ايجاد عدد مناصب الشغل التي يمكن انشاؤها مستقبلاً على حسب الامكانيات المالية المتوفرة خلال الفترة 2005-2009؟، كما خلص الباحث في هذه الدراسة إلى وضعية سوق العمل المقلقة من حيث الاختلالات في توزيع العمالة المشتغلة من حيث تركزها في القطاعات غير الانتاجية(الخدمات)، وكذلك انخفاض العمالة غير الدائمة، وتركز البطالة في المناطق الحضرية، اعتماد الجزائر في خفض نسبة البطالة إلى أجهزة الشغل وهذا بتمويلها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، أما النموذج الذي حاول بناءه مستعيناً بالبرمجة الخطية والبرامج المعلوماتية لحاه كانت نتائجه جيدة من حيث معرفة أي القطاعات الاقتصادية الفعلية للاستثمار شرط أن تكون الاستثمارات إنتاجية.

الدراسة الثانية:كريم بودخدخ "أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر2001-2009)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، دفعة 2010.

وتبرز إشكالية هذه المذكرة في كيف تؤثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي؟ وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009؟، وقد خلص الباحث في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: مساهمة سياسة الانفاق العام التوسعية في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر، من حيث أنها تعتبر محدودة مقارنة بما تم انفاقه من موارد مالية، وعدم كفاءة الجهاز الانتاجي وضعف مرونته وهذا راجع إلى مشكلة الاقتصاد الجزائري في حانب العرض في الأثر الايجابي لكلّ، الأثر الايجابي الذي حققه قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وهذا راجع إلى الدعم الطبير الذي خصّص لهما ضمن برنامجي الانعاش الاقتصادي.

الدراسة الثالثة:براحو حاجي ملياني "دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية تنبؤية–" لنيل شهادة الماجسير في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة في الاقتصاد، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

تبرز إشكالية هذه الدراسة في هل يمكن تفسير متغيرات معدلات البطالة من خلال آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار المعتمد في الجزائر؟ وقد خلص إلى أن هشاشة المؤسسات المعتمدة من طرف الدولة بإعتبارها حلول مؤقتة وظرفية، توصل من خلال الدراسة القياسية وبتطبيق الأساليب الاحصائية تبن من خلال الانحراف المعياري بوجود تذبذب على مستوى جميع آليات دعم الاستثمار أنها غير مستقرة وهذا مادل على عدم تجانسها، أما من حيث التنبؤ بمستقبل البطالة فقد توقع انخفاض في معدل البطالة لسنة2015 يفوق6.04٪.

7. الاطار المكاني والزماني للبحث:

من أجل حصر إشكالية البحث وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، حددنا أبعاد هذه الدراسة التي تشمل دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة 2001-2014 وذلك للوقوف على تقييم فعالية برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل، وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها بناء على الدراسة.

8. المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الاجابة على البحث فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف تحليل واقع التشغيل والبطالة، والذي يتطابق مع الفصول النظرية، أما في الفصل التطبيقي سنعتمد على الاحصاء الوصفي والقياسي باستخدام برنامج Eviews،من أجل تطبيق النماذج القياسية، التعرف،التقدير، الاختبار،والتنبؤ.

9. وسائل جمع البيانات والمعطيات:تنقسم أدوات ومعطيات جمع البيانات إلى قسمين هما:

– الوسائل النظرية المستعملة: و المتمثلة في الكتب، المجلات، المقالات، الأطروحات، ملتقيات.

– أما الوسائل العملية المستعملة تتمثل في التقارير، وثائق رسمية.

10.صعوبات البحث:

- تحتوي بعض متغيرات الانعاش الاقتصادي على متغيرات يصعب قياسها(متغيرات نوعية) لذا كان من الأفضل استخدام نماذج Logit et Probit.
- صغر حجم العينة والتي تقدر ب 14 مشاهدة، كان من الأفضل أن نستخدم معطيات فصليةمن أجل محاكاة أحسن للظاهرة.
- عدم تجانس الاحصائيات المتحصل عليها، وتباين بين المصادر لنفس الظاهرة.

11. محتوى البحث:

حاولنا في تقسيم بحثنا على المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الامكان، مع مراعات الشوط المطروحة، لذا قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين وهما:

الفصل الأول: حاولنا من خلاله التحدث على التشغيل، مع التطرق إلى البطالة وسوق العمل وهذا لارتباطهما وتأثر كلا منهما بالآخر من الجانب النظري، وذلك من خلال إعطاء التعريف لكل من سوق العمل والبطالة، كما تطرقنا إلى مميزات سوق العمل والمؤشرات التي تعمل على تقييم فعالية السياسات المنتهجة خلاله،كما عمدنا إلى طرح لبعض النماذج العالمية لمحاولة التخفيف من حدّة البطالة و الرفع من مستوى التشغيل.

وتتمثل معرفة وضعية سوق العمل الجزائري بتقسيم وتطور القوى العاملة سواء المشتغلة، أو غير المشتغلة وذلك بالاستعانة بمختلف البيانات الاحصائية.

الفصل الثاني:عمدنا من خلال هذا الفصل إلى تقييم برامج الانعاش الاقتصادي، وتتجلى هذا من خلال تعريف الانعاش الاقتصادي، ووسائل تطبيقه حيث يمكن استخدامه من جانب الطلب أو العرض من خلال زيادة الانفاق أو تخفيض الضرائب أو بتطبيقهما معا، مع القيام بالرفع من مستوى الخدمات المقدمة من خلال البنية التحتية لكل من النقل، الاتصال، التكنولوجيا، كما سنتعرف على برامج الانعاش الاقتصادي لهذه الفترة وأهداف كل برنامج مع العمل على تقييمها من خلال النتائج التي عمدت توصلت إليها من الجانب الاقتصادي، والتشغيل، كما حاولنا في هذا الفصل بناء نموذج رياضي لواقع القوى العاملة ليساعدنا على إيجاد عدد مناصب الشغل التي يمكن إنشاؤها مستقبلا خلال الفترة 2015-2019 على حسب الإمكانيات المالية المتوفرة والضرائب المتوقعة،وذلك بالاستعانة بطريقة البرمجة الخطية، وحاولنا اختبار هذا النموذج بإجراء دراسة تنبؤية.

١ الفصل الأول

واقع القوى العانلة وتقييم سياسة التشغيل في الجزائر للفترة 2001–2014.

تمهيد:

تعتبر معضلة التشغيل من أهم المشكلات الاقتصادية التي تسعى الدول إلى حلها،ولقد سعت الجزائر في كل مرة من التخفيض من مستوى البطالة، وخاصة في أوساط الشباب،كما حظيت هذه الظاهرة بالاهتمام والدراسة وهذا للبحث عن السبل الكفيلة لمعالجتها،رغم المشاكل الاقتصادية والتغيرات المتمثلة في اقتصاد السوق والمنافسة الحرة التي أدت إلى التراجع في سوق العمل وتوفير مناصب عمل جديدة في إطار القطاع العام بات من الصعب تخفيفه.

وفي سبيل معالجتها سعت الدولة إلى تحقيق العديد من البرامج، وهذا لمعالجة الاختلال الحاصل في سوق العمل نتيجة زيادة العرض على الطلب.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول**:سوق العمل وبرامج التشغيل العالمية.
- **المبحث الثاني**: هيكل القوى العاملة في الجزائر وتوزعها في الجزائر 2001-2014.
- **المبحث الثالث**: تقييم سياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول :سوق العمل وبرامج التشغيل العالمية.

يرتبط كلا من البطالة والتشغيل بسوق العمل وما يحكمه من من محددات وتقنيات لتحديد حجمه وخصائصه من جهة، والتنبؤ بالسلوك المتوقع لهذه المحددات من جهة أخرى، من خلال الاعتماد على التدريب لليد العاملة لما لها من أهمية لرسم معالم التشغيل تجنبا للاختلالات الكبيرة التي يعرفها سوق العمل مستقبلا.

أولاً: سوق العمل والبطالة.

ترتبط البطالة بحالة سوق العمل في كل اقتصاديات العالم، فهو المحدد الأول لمعرفة حدتها ومدى انتشارها في هذا الاقتصاد، نتيجة لارتباطهم حيث تعزى البطالة إلى اختلالات في عرض السوق وطلبه.

1. سوق العمل ومميزاته.

يعبر سوق العمل على نقطة إلتقاء كلا من طالبي العمل وعارضيه، ولهذا السوق مؤشرات تعمل على إبراز معدلات كلا من التشغيل، النشاط والبطالة والتي تميزه عن باقي الأسواق الأخرى.

1.1. **تعريف سوق العمل:** يعتبر سوق العمل أحد أشكال الأسوق بشكل عام بأنه:"الآلية (أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل)[1] التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف.

كما يعرف بأنه: "المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشرائها بالتالي تسعير خدمات العمل "[2].

وتأسيسًا لما تقدم فإن سوق العمل هو المكان الذي يجتمع فيه كلا من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته أما المشتري فهو صاحب المنشأة [3].

2.1. **مميزات سوق العمل:** من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق مايلي[4]:

أ- غياب المنافسة الكاملة: هذا يعني عدم وجود أجرًا واحدًا يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظيف المتاحة ذات الأجور العالية هذا بالإضافة إلى عدم وجود الرغبة القوية لدى العمال للحركة والانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها عامل السن، أو عدم شعوره بالرضا في كثرة الانتقالات، وكذلك تأثير مستوى قدراته على الحركة خاصة الانتقال المهني.*

---

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم،"**نظرية اقتصاد العمل**"مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2001-2002،ص:15.

[2] مركز رياض نجم للاشراف والتديب التربوي،"**التهيئة لسوق العمل**"دار المؤلف للنشر والتوزيع، 2006،ص:14.

[3] محمد القريشي،"**اقتصاديات العمل**"،دار وائل للنشر،ط1، الأردن، 2007، ص:21.

[4] نعمة الله نجيب ابراهيم،مرجع سابق،ص:11.

* كلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة كلما ضاقت أمامه فرصة التغيير.

ب- سهولة التمييز أو التفرقة بين خدمات العمل ولو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية بسبب الجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة ... الخ.

ج- ارتباط عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم لكميات مختلفة من الدخل، أو تأثرهم بظروف العمل نفسها ونوعية العلاقات الانسانية داخل المؤسسة، وكذلك تأثر عرض العمل بعوامل إجتماعية.

د- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم والتغير التقني وتنعكس آثار هذا التقدم على البطالة وسوق العمل في أحد مظهرين: يتمثل الأول في انتشار البطالة عندما تحل الآلة محل اليد العاملة، أما الثاني تغيير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة ومستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعادل مع الآلة.

هـ- سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقًا بالمعنى الاقتصادي.

ولقد تأثر سوق العمل المحلي بتطورات المسار الاقتصادي للجزائر بشكل كبير، نجد أن من مميزاته*.

3.1.**مؤشرات سوق العمل**: يتطلب دراسة وتحليل وضعية سوق العمل قدرًا من المعرفة على مؤشراته، ومن بين هذه المؤشرات نجد[1]:

أ- معدل النشاط (TA): ويعبر عن حجم القوى العاملة من 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل، ويعكس درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو إنعاش، ومعدل النشاط الاقتصادي لا يعتبر مقياسًا دقيقًا لمدى المساهمة بالنشاط الاقتصادي، وكذلك لا يصلح للمقارنات الدولية لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف التركيب العمري للسكان بين بلد.

يعطى هذا المعدل رياضيًا بالصيغة التالية:

$$TC = \frac{PA(\text{فئة السكان})}{PAT(\text{القوة العاملة})}.100 \quad ...(01-01)$$

ب-معدل التشغيل (TE): هو عبارة عن نسبة السكان المشتغلون من السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة، وتعبر على هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

$$TE = \frac{\text{PO}(\text{السكان المشتغلون})}{PAT}.100 \ldots \quad (02-01)$$

و تطبيقاً يمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة أي:

معدل التشغيل٪ = 1- معدل البطالة بالنسبة.

* هيمنة القطاع العام، أولوية التشغيل، تنقل اليد العاملة، عدم الإهتمام بالإنتاج، بطالة الشباب.

[1] البشير عبد الكريم،"**دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، الشلف،ص-ص:181-182.

ج- معدل البطالة (Tc): يعرف معدل البطالة كنسبة بين العمال العاطلين عن العمل إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة.

$$Tc = \frac{STR(\text{القوة العاطلة})}{PAT}.100 \ldots \quad (03-01)$$

إذا كان هذا المعدل صغيرًا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في اختلال وعدم استقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة، إذ أن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا توجد لا توجد الفرصة، لكنها بالضرورة لا تعطي أي فكرة عن الضيق الاقتصادي الذي يعانيه أفراد هذه المجموعة.

معدل البطالة الطويل الأجل (Tcld): هو نسبة العاطلين لمدة سنة أو أكثر من القوى العاملة الكلية، فكلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على صعوبة ايجاد منصب شغل وبالتالي فإن الاقتصاد يعيش حالة من الركود ونعبر عن هذا المعدل رياضيًا كالآتي:

$$TCld = \frac{STRld(\text{العاطلين لمدة طويلة})}{PAT}.100 \ldots \quad (04-01)$$

ثانياً:البطالة وتفسيراتها الحديثة ولسوق العمل.

تعبر البطالة عن قدرة الفرد على العمل واحتياجه له، ورغم هذه الامكانيات لا يحصل عليه وهذا لاعتبارات سياسية، إقتصادية ومعتقدات دينية، كما نجد تفسيرات عديدة لهما وكل تفسير حاول فرض فروض على حسب سوق العمل المتواجد فيه.

1. **تعريف البطالة** : تعرف البطالة بأنها:"الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك من خلال فترة زمنية محددة" [1]، أي أن حجم العمل يعكس الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

كما يمكن تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص بطالًا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:[2]

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملًا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

[1] منى الطحاوي،"**اقتصاديات العمل**"، مكتبة نهضة الشروق، جامعة القاهرة، 1995، ص:78.

[2] عبد القادر لحسن، مداخلة حول:"**سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر من خلال الفترة(2000-2009) اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للخماسي(2010-2013)**"، ملتقى وطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد لبشرية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص-ص:181-182.

- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام ومؤهلًا لذلك.

أما التعريف العلمي للبطالة و وفقًا للتعريفات السابقة فإن البطالة هي: "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخدامًا كاملًا أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان عليه يمكن الوصول إليه.

2. **أنواع البطالة:** تختلف البطالة حسب سبب وجودها الذي يعطينا نوعها، فكل نوع من البطالة يخضع لسبب معين هو أصل اختلال السوق، وبالرغم من تعدد أنواع البطالة وتعدد مسبباتها إلا أنها تندرج تحت مدرستين الأولى المدرسة الهيكلية (ترجع البطالة إلى عدم كمال قوى سوق العمل)، أما الثانية مدرسة الطلب الكلي (قصور الطلب الكلي عن استيعاب انتاج التوظيف الكامل)،[1] وهما:

1.2. **البطالة السافرة:** يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد،[2] وتنقسم البطالة السافرة إلى:

أ. **البطالة الإجبارية:** تتمثل البطالة الاجبارية في وجود عدد من الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند الظروف السائدة والباحثين عنه إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم،[3] وهناك عدة أشكال نذكر منها:

- البطالة الإحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال كما تكون بحسب الوقت الذي يقتضيه الباحثون عن العمل[4].
- البطالة الهيكلية :يقصد بالبطالة الهيكلية على أنها:"حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة "،[5] ويمكن إرجاع البطالة الهيكلية إلى عاملين تتمثل الأولى في عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمهارات التي يمتلكها الأفراد

[1] نعمة الله نجيب،مرجع سابق،ص:200.

[2] . رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة(تحليل لأخطرمشكلات الرأسماليةالمعاصرة)**"،عالم المعرفة، الكويت، ط1997،ص:29.

[3] ضياء مجيد الموسوي،**النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط3، الجزائر، 2005،ص:343.

[4] رحيم حسن، "**اشكالية البطالة و التشغيل في الجزائر في اطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011، ص:2.

[5] خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، ط8 الأردن، 2006، ص:268.

الباحثين عن العمل، أما الثانية ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني (عدم تناسب فرص العمل الجديدة وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويًا).

- البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، ويتطلب مواجهة هذا النوع من البطالة العمل على موازنة الطلب وإتباع الأساليب التي من شأنها الحد من التقلبات الدورية[1].
- البطالة الموسمية: تحدث البطالة الموسمية بسبب موسمية بعض النشاطات في القطاعات الاقتصادية[2].

ب. البطالة الإختيارية: هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إختياره وإرادته.

2.2. **البطالة المقنعة:** المعنى المراد بها هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل[3]،مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا.

يلاحظ وجود أنواع أخرى من البطالة مثل :

- البطالة التكنولوجية وتسمى كذلك بالبطالة الفنية، ويسببها إدخال تكنولوجيات جديدة تحل محل العمل اليدوي[4].
- البطالة السلوكية تصف حالة عدم قبول الأفراد بعض الإعمال حيث يفضلون البقاء عاطلين على أن يعملوا في تلك الاعمال خشية تأثيرها على مكانتهم الاجتماعية.

[1] أحمد الأشقر،"**الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط2007، ص:301.

[2] نجم العزاوي، "**أثر عولمة الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011، ص:12.

[3] عاقلي فضيلة، "**البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية(سياسة التشغيل في الجزائر)**"، لملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011،ص:5.

[4] مدني بن شهرة،"**الاصلاح الاقتصادي وسياسةالتشغيل(التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص: 238.

2. **تفسيرات النظريات الحديثة للبطالة وسوق العمل:** لم تعد النظرية الكلاسيكية أو الكينيزية بمقدورهما تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت في بداية السبعينيات، وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، ولعل أهم هذه النظريات نذكر:

1.3. **نظرية البحث عن العمل:**استطاعت هذه النظرية أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل، وكذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح،[1]وقد عملت على إسقاط النظريات التالية:

- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.
- الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- هناك حد أدنى للأجور ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجراً أعلى منه.

بالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة و تركز ما بين فئات معينة دون الأخرى، إلا أن ذلك يظل بكثير من أوجه القصور، ويوجه إلى هذه النظرية العديد من الانتقادات أهمها[2]:

- ترى هذه النظرية أن البطالة السائدة هي إختيارية ولكن الواقع العملي غير ذلك.
- أوضحت العديد من الدراسات أن الفرد يكون لديه القدرة في البحث على العمل عندما يكون موظفا.
- من الصعب ارجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لرغبة الفرد في جمع المعلومات عن سوق العمل.
- عجزه عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

2.3. **نظرية العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد** :تقوم هذه النظرية على طبيعة العقود المبرمة بين العمال وأصحاب العمل ونميز بين نظريتين[3] :

[1] يحيات مليكة، **"إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005"** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2006 – 2007ص:37.

[2] علي عبد الوهاب نجا، "**مشكلة البطالة أثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليها (دراسة تحليلية –تطبيقية)**"، الدار الجامعية للنشر، مصر، طبعة 2005،ص:46.

[3] شلالي فارس، "**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص–ص: 28-29.

أ-نظرية العقود الضمنية*:تقوم هذه النظرية على أساس الاتفاقيات المبرمة بأنها قد تكون غير رسمية أو ضمنية، وذلك راجع إلى ما يلي:

- الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، وذلك لأن المستخدمون يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية.

-عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنتعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من الإيراد المؤمن.

-للمؤسسات موقف حيادي إتجاه الخطر فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات بالتالي فهي على إستعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجراً ثابتا.

بالتالي فإن الصيغة التعاقدية بين مؤسسة الإنتاج والعمال تساعدها على فهم أفضل لأسباب الجمود في الأجور من جهة، والمرونة في مستويات التوظيف من جهة أخرى، من خلال عدم استعداد العمال على تحمل مخاطر هذه العقود خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل، ومن هذه الانتقادات أنها لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات(1929-1933) بل اكتفت بتوضيح إهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي، ولا عن تفسير البطالة بل اكتفت بإظهار دور وفعالية العقود الثابتة بدلا من الدخول المتغيرة، وبهذا لم تتوصل إلى سبب إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية.

ب-نظرية كفاءة الأجور:تقوم هذه النظرية على زيادة الأجور أعلى من الأجور التوازنية والهدف منها الرغبة في جلب ذوي المهارات العالية، وتشجيع العمال على البقاء، وزيادة إنتاجيتهم.

ولقد استطاعت نظرية كفاءة الأجور على تفسير بعض سلوكيات أسواق العمل خاصة تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورًا مرتفعة، إلا أنه يمكن انتقاد هذه النظرية من جانب أن ربط الأجور بالأرقام القياسية للأسعار يمكن للمؤسسات من الابقاء على جهود العمال عن طريق دفع الأجر الأمثل وفي نفس الوقت الابقاء على معدل أجر نقدي مرن[1].

* بدأت النماذج المستندة إلى فرض "الأجور التعاقدية " من خلال العمال الرائدة لكل من مارتن بيلي، وكوستاس أزارياداس وستانلي فيشر وجون تيلور.

[1] سامي خليل،"**نظريات الاقتصاد الكلي(المفاهيم،النظريات الأساسية)**"،الكتاب الثاني،الكويت،1994،ص:1013.

3.3. **نظرية اختلال السوق:** تقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار وفقا لهذه النظرية فان الأجور والأسعار تتميز بالجمود في الأجل القصير بما يضمن توازن سوق العمل، ونتيجة لهذا قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض(ظهور البطالة الإجبارية)حدث تعارض بين الاتجاه الكلاسيكي والكينزي ونتيجة لهذا الاختلال ظهر نوعان من الأسواق[1].

النوع الأول: يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الانتاج وهذا ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليه، ويعود سبب هذا إلى إرتفاع معدل الأجور الحقيقة وهذه الخطوة تعمل على خفض ربحية الاستثمارات، هذا ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات من أهمها: أنها تفرض تجانس عنصر العمل، وجود سوق واحدة للسلع و الذي يترتب عليها بطالة كينزية أو كلاسيكية،تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها خلال الفترات الزمنية ، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية ،كما تعتبر أن هذه الاختلالات هي إختلالات مؤقتة.

4.3. **نظرية تجزئة السوق:** تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا على تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات أخرى، كما تفترض أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين ولعنصر العمل القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين[2]:

السوق الرئيسي: يتميز بالأجور المرتفعة، إمكانية الترقية، استقرار العمل وظروف عمل حسنة،كما يتميز بمناصب شغل تتطلب تكوين ذو مستوى عالي، حركية عالية من عمل لآخر أو من مؤسسة لأخرى.

السوق الثانوي: عكس السوق السابق فأجوره منخفضة، ونجد فيه عدم استقرار العمل، عدم امكانية الترقية، فالعمال معرضون للبطالة.

[1] سليم عقون،"**قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية(حالة الجزائر)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010،ص:31.

[2] شلالي فارس، مرجع سابق، ص:33.

ثالثاً:سياسة التشغيل وبعض التجارب للرفع من المستوى.

يكتسي الشغل أهمية كبرى لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم، من خلال محاربة البطالة والتوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الانتاج والتراكم خاصة في الجزائر التي تمتلك ثروة شبانية.

1. **تعريف سياسة التشغيل وأسسه.**

يعبر التشغيل على السياسة التي تتبناها الدولة لمحاولة خفض نسب البطالة، وتوفير مناصب عمل تليق بالفرد ومستواه العلمي، والعملي.

1.1. **تعريف التشغيل:**

- تعرف لجنة الاتحاد الاوروبي التشغيل بأنه:"هو ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل و الخروج منه بكفاءات حالية تقيمه في وسوق العمل"[1].

- المفهوم التقليدي للتشغيل :ينظر للتشغيل بأنه:"تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين[2].غير أن هذا التعريف يتميز بنوع من القصور وعدم الثقة من حيث كونه لا يحدد الشروط أو الاختصاصات الواجب توفرها في العامل ولا الجوانب الأخرى التي تخص المؤسسات المستخدمة والمكونة للعامل.

- المفهوم الحديث للتشغيل : نقصد بالتشغيل هو :" استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أ ن يشارك الشخص المشتغل في العمل وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مسارها لوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون "[3].

[1] رواب عمار،غربي صباح،"**التكوين المهني و التشغيل في الجزائر**"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية العدد5-2011،ص:69.

[2] فاطمة الزهراء بوكابوس، "**سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة العقيد أكلي محند أولحاج،معهدالعلوم الانسانية والاجتماعية،البويرة،2011-2012،ص:40.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،"**البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد(حالة الجزائر)**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010،ص:37.

– وتعرف أيضا بأنها :"الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه"[1].

الشكل رقم(01-01): حركة الأفراد بين مجالات التشغيل، البطالة وسوق العمل.

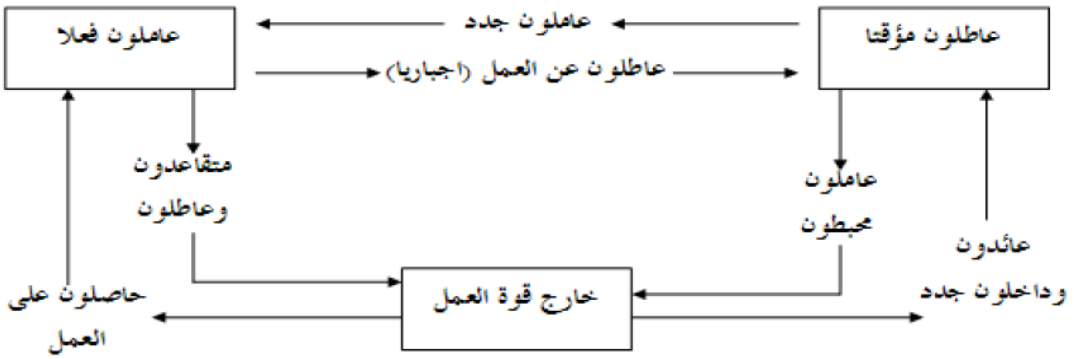

المصدر:بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف،"**دور سياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة1990–2010**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15–16 أفريل2011 ،ص:3.

2.1. **أسس سياسة التشغيل**: تتمثل أسس التشغيل فيما يلي:[2]

أ– التشغيل الكامل: قد حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي :"التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابق مع النمو الديمغرافي، وليس تأهيلهم للقيام بمهام في الانتاج فحسب بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع " وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب العمل لتوقيد التنمية الاقتصادية ويتضح من خلال النص أن المعنى المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في:

- ✓ استخدام القوى العاملة المتوفرة بأكملها و القضاء على البطالة.
- ✓ عملية استخدام مستمرة ومتواصلة تتم بواسطة احداث مناصب عمل و تكوين العمال.
- ✓ توفير مناصب عمل وفق ما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية.

[1] قطاف ليلى،بن عواق شرف الدين أمين، "**تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامةلسياسة التشغيل و التوظيف الوطنية الفترة(2001-2014)**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس2013،ص:10.

[2] رواب عمار،غربي صباح،مرجع سابق،ص:70-71.

ب- التشغيل الانتاجي: لقد قرر الميثاق الوطني 1986 ما يلي:"أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة ولا يتعلق الامر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل. والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، اذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع و ارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، وقد ربط الميثاق الوطني نوعية العمل الذي ينبغي توفيره للعاطلين وبين نوع ومستويات الأعمال التي تتناسب مع ما تلقته الأجيال الحديثة من تعليم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.

ج- التشغيل المستمد من حرية الاختيار: يتعلق بحرية الانسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح "فيلادلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات العالمية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر* كما نص الميثاق العالمي لحقوق الانسان على أنه:(من حق كل فرد الحصول على عمل، وأن يختاره بحرية وفي ظروف عمل عادية ومرضية وفي حماية ضد البطالة).

د- كفالة الاستقرار: ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستمرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الامكان،وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل يتطلب:

- التحكم في البطالة التكنولوجية أو الانتقائية :وهذا يتجلى في الحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا المستوردة بمعاهد التكوين(التدريب) أو بدورات التطوير.
- إختيار التكنولوجيا المناسبة عند استيرادها :لأنها تلعب دورا كبيرا في استمرارية التشغيل واستقراره خاصة إذا رافق عملية ادخال التكنولوجيا المتطورة في عملية التدريب و التطوير، كما يمكن أن تؤثر بالسلب على حجم التشغيل.
- إحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الانتاجية وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلاد.
- وضع قوانين وترتيبات وفرص إجراءات تمنع أرباب العمل من القيام بالفصل التعسفي أو القيام بعمليات الفصل الجماعي دون مبرر.

* أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية و الروحية بحرية و كرامة في ظل أمن اقتصادي و فرص متساوية.

2. **أهداف سياسة التشغيل:**إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمة بعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن تحققها على أرض الواقع وفي هذا الاطار فانه يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي [1]:

- توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل.
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية و زيادة الناتج القومي.
- الرفع من مستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.
- تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه.
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء.
- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الاطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بالدولة.

3. **تجارب دولية للرفع من مستوى التشغيل.**

وقصد التعرف على بعض تجارب الدول المتقدمة في التخفيف من البطالة، والرفع من مستوى التشغيل ونوعيته نجد بعض التجارب:

1.3. **الانتقال من المدرسة إلى العمل:** يسعى هذا البرنامج إلى تسهيل اندماج الخريجين في سوق العمل وبعد التجارب فقد وقع الاختلاف حول قدرة التعليم في مساعدة الخريج في الحصول على وظيفة وفي هذا الاطار فإن تحديد الأفضل يقوم على أساس المفاضلة بين عنصرين يتمثل الأول في نوعية التعليم أما الثاني في توقيت التمهين ومكانه.

وفي إطار المفاضلة بين التعليم المهني والتعليم العام، تشير التجارب المتاحة في دول مثل ألمانيا والنمسا والدنمارك، [2] إلى أن التعليم المهني يميل لرفع مستوى آفاق التشغيل ورواتب الخريجين مقارنةً ما تقدّمه مدارس التعليم العام، وهذا ما يبرره الولوج المتزايد نحو المزج بينهما في سبيل تزويد الطلاب بالمبادئ النظرية والمهارات العلمية، وقد قوبل بالتردد لكون التعليم المهني مكلف والطريق المسدود نحو ذوي المهارات المتدنية والفاشلين في التعليم العام.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو،"**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط1962–1980**"، ديوان المطبوعات الجامعية،1982 ،ص:125.

[2] دحماني محمد إدريوشي، "**إشكالية التشغيل في الجزائر(محاولة وتحليل)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أبة وبكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص–ص: 61-65.

أما عن تنظيم التمهين ضمن إطار المدرسة (فرنسا وايطاليا) أو خارجها (المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وقد أثبتت بعض الدراسات أن امتهان بعض الحرف أو التمهّن خارج أوقات المدرسة يمنح فرص عمل أفضل من التعليم المهني بدوام كامل داخل المدارس خاصة وأنه يربط الطلاب بالجانب العملي.

تعتبر تجربتي ألمانيا واليابان من أكثر التجارب الناجحة في تعزيز الترابط بين التعليم والتشغيل. ففي كلتا الحالتين، تحاول المدارس إلى تصنيف الطلاب على حسب إنجازاتهم إلى التمهين ففي ألمانيا (يختار الطلاب في أول مراحل دراستهم الثانوية المهنة التي يريدون التحول اليها ويقوم مكتب التشغيل الفدرالي بتوجيههم حتى يتلقوا ساعات من التدريب خارج الدوام المدرسي) أما اليابان (تقع عملية البحث على المدارس بفضل علاقاتها القوية بمجتمع الأعمال ولعدم امتلاك الطلبة للخبرة المهنية).

ورغم تحسن الأجور الوظيفية انخفضت معدلات الالتحاق بهذه المدارس وهذا يعود إلى: المتطلبات المالية والنظرة الدونية لهذا النظام وعدم تقديمه للارتقاء الوظيفي، ولا يسمح بالحصول على مؤهلات عالية.

2.3. **برامج سياسات سوق العمل النشطة** :يتبين من خلال تقييم نتائج استراتيجية سعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال التوصيات العشرة*، التي بدأت الدول المنظمة في تنفيذها سنة 1994 إلى تقسيم هذه الدول إلى أربعة مجموعات وهي كالتالي[1]:

- ✓ **المجموعة الأولى**: تقدم حماية محدودة للعاملين، ومنح بطالة غير سخية، ومعدلات ضرائب على المؤسسات والدخل منخفضة نسبيا.
- ✓ **المجموعة الثانية**: تتسم بارتفاع الضرائب، وبتقديم منح سخية للبطالة، وحماية أكبر للعاملين، بالإضافة إلى تقديم خدمات متطورة وتنفيذ برامج جيدة للبحث عن عمل.
- ✓ **المجموعة الثالثة**: تتسم بتقديم منح ومزايا سخية للعاطلين، وحماية جيدة للعاملين، لكن في المقابل، يلاحظ أن أسواق السلع والخدمات فيها ليست تنافسية بالكامل.
- ✓ **المجموعة الرابعة**: تتميز بحماية أكبر للعاملين، ومنح بطالة متدنية، وخدمات توظيف أقل تطورا، وأسواق سلع وخدمات محمية نسبياً.

* تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي المحفّزة للنمو، تعزيز نشر المعرفة التكنولوجية، زيادة مرونة توقيت العمل، تحسين بيئة الأعمال ومناخ المشاريع الخاصة، زيادة مرونة الرواتب لدى العمال الشباب، إصلاح شروط الأمن الوظيفي خاصة في القطاع الخاص، تعزيز التركيز على سياسات سوق القوة العاملة بخاصة من خلال التعليم والتدريب، إصلاح أنظمة المنح والحوافز ذات الصلة بالبطالة، وتحفيز الاقتصاد من خلال تعزيز التنافسية في أسواق السلع والخدمات.

[1] علي سنوسي، "**دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (الأسباب،الحلول من خلال التطرق الى تجارب دولية)**، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"،يومي15-16نوفمبر2011، المسيلة،ص–ص:12-14.

من خلال هذا التقسيم نجد أنه ورغم تعدد الأدوات إلا أنها تصب في المجمل حول النهوض بجانب عرض سوق العمل(خدمات التشغيل والتدريب) تعمل دول منظمة التعاون والتنمية الدولية بأربع توصيات رئيسية:

- السياسات الاقتصادية الكليّة السليمة ضرورية من أجل أداء جيّد لسوق العمل، حيث تلعب دورا هاما في توفير نمو مستدام ومحفز للتشغيل من جهة ويضمن أسعاراً مستقرة، من جهة أخرى.كما أن إتباع سياسات نقدية مرنة تعمل على بقاء كلفة الاقتراض منخفضة، له دور أساسي في البحث عن عمل.
- القضاء على عوائق التشغيل والمشاركة في سوق العمل، وذلك من خلال:ترشيد المنح والدعم المقدم للعاطلين من خلال تقصير مددها وتحديد سقوف لهذا الدعم، بالإضافة إلى ربطه بالمساعي الجدية للعاطلين في البحث عن عمل،اضافة الى تحسين إدارة خدمات التشغيل في القطاع العام والبحث جدياً في خيار اللجوء إلى مكاتب التوظيف الخاصة كوسيلة لتعزيز أداء خدمات التشغيل، التخفيف من الآثار السلبية لمنح البطالة وسياسات سوق العمل الأخرى على حوافز العمل، وذلك من خلال المراجعة الدورية لهذه السياسات، تجنب التشريعات التي تحدد الأجر الأدنى عند مستويات عالية، وتشجيع اتفاقات عمل مرنة من شأنها أن تحفز الطلب على التشغيل، خفض تكلفة الأعمال وبخاصة تكلفة تأسيس المؤسسات الجديدة، من جهة أخرى، تحسين النفاذ إلى البرامج التدريبية، والرفع من نوعيتها، وتنويعها.
- مصادر تمويل هذه البرامج لاسيما من خلال إجراءات التمويل المشتركة، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل وتصميم وتنفيذ هذه البرامج.
- ضرورة تكامل وتنسيق السياسات: ويقصد بذلك زيادة التفاعل ما بين المؤسسات والسياسات من أجل تحقيق نتائج أفضل على صعيد سوق العمل.

المبحث الثاني: هيكل القوة العاملة و توزعها في الجزائر.

تعبر القوى العاملة على أنها ذلك القسم من الأفراد الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاقتصادي، وهم عبارة عن جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين" 15 و 64 سنة، كمايعرف الديوان الوطني للاحصائيات الفئة النشطة على أنها الفئة التي تضم المشتغلين، والباحثين على العمل، إذ يعتبر حجم النمو السكاني المحدد الأول لهذه الفئة.

ومن هنا تعرف القوة العاملة بأنها:"عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، وينتمون إلى فئات عمرية معينة تختلف باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول التي تتراوح بين 16 و18 سنة إلى غاية 60 سنة، وهو سن التقاعد المعمول به حاليا في الجزائر بالنسبة للرجال، و55 بالنسبة للنساء[1].

أولاً:تطور حجم السكان والقوة العاملة في الجزائر 1990-2014.

يعتبر النمو السكاني المحدّد الأول لحجم ونسبة ونوعية القوة العاملة لأيّ بلد، فمن خلال معرفة مدى تطور هذه الفئة على مرّ تطور الاقتصاد الوطني تتمكن هذه الأخيرة (الدولة) من معرفة أوجه الاختلال التي يعانيها سوق العمل.

1. **حجم السكان والقوة العاملة قبل 2001**:اتسمت هذه المرحلة بالزيادة المرتفعة للنمو السكاني حيث بلغت 30416 مليون سنة 2000 مقارنة بسنة 1990 حيث كانت تبلغ 25022 مليون، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01-01):تطور حجم السكان والقوة العاملة 1990-2000. (الوحدة:مليون نسمة)

	1990	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
حجم السكان	25.022	26.271	27.496	28.060	28.666	29.507	29.507	29.9650	30.416
الفئة النشطة	5.851	6.561	6.814	7.561	7.811	8.072	8.623	8.583	8.850
معدل النشاط٪	23.38	24.97	24.78	26.94	27.24	27.35	29.22	28.64	29.03
معدل البطالة٪	19.7	23.1	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن الزيادة في معدل النمو الديمغرافي هي المحدد الأول في نسبة الفئة النشطة.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،مرجع سابق، ص:57.

2. **حجم السكان والقوة العاملة بعد 2001**:واصل النمو الديمغرافي في الارتفاع في السنوات الأولى من هذه الفترة، حيث ارتفع ليصل إلى 39114 مليون سنة 2014.

الجدول رقم(01-02):تطور حجم السكان والقوة العاملة 2001-2014 . (الوحدة: مليون نسمة)

السنة	حجم السكان	الفئة النشطة	معدل النشاط٪	معدل البطالة٪
2001	30.401.6	8.568	41	27.3
2003	31.3570	8.762	39.8	23.7
2004	31.600	9.469	42.1	17.7
2005	32.080	9.492	41	15.3
2006	32.887	10.109	42.5	12.3
2007	33.800	9.968	40.9	13.8
2008	34.800	10.315	41.7	11.3
2009	34.800	10.544	41.4	10.2
2010	34.900	10.812	41.7	10
2011	36.717	10.661	40	10
2012	37.495	11.423	40	11
2013	38.297	11.964	43	9.8
2014	39.114	11.453	40.7	10.6

معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

من خلال الجدولين السابقين قمنا بإدراج الشكل التالي:

الشكل رقم(01-02):تطور معدلات الفئة العاملة والبطالة 1990-2014.

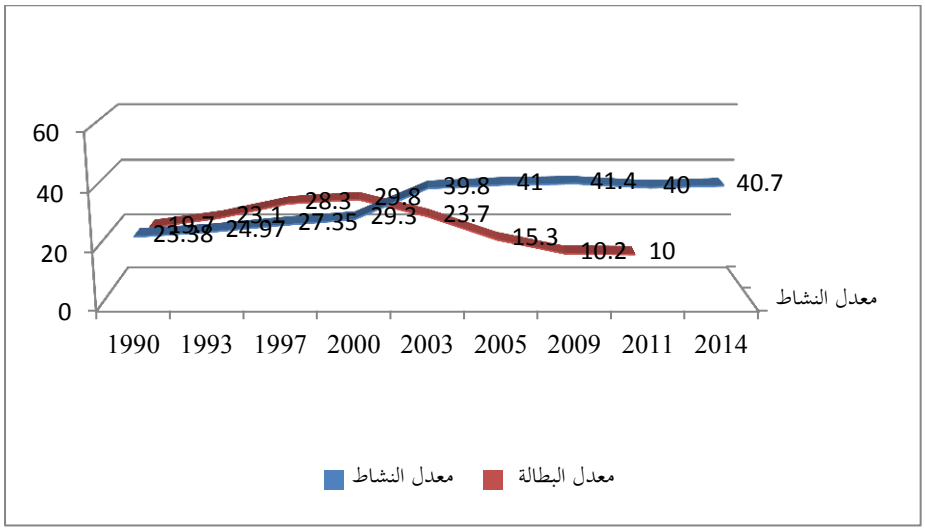

المصدر:من إعداد الطالبة وفقاً لمعطيات الجدولين السابقين.

من خلال الشكل نلاحظ أنه معدل النمو الديمغرافي وتسارعه هي المحدد الهام والأساسي لمعدل الفئة النشطة وهذا ما انعكس على معدل النشاط، ونظرا لارتباط هذه الفئة بالاقتصاد واعتبارها تعكس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد فقد عملت الحكومات المتتالية للرفع من مستوى كفاءة ومهارة هذه الفئة وتوفير الشروط

الضرورية للرفع من معدلات التشغيل وانتاجية العمل، من خلال توفير الصحة والتعليم، التدريب بالنظر إلى التغيرات التي تشهدها اقتصاديات العالم لاسيما في الجانب التكنولوجي منها، كما نلاحظ بأنّه انخفض معدل البطالة في سنوات الألفية الثالثة بالمقارنة بالسنوات الاصلاحات والتقشف، ورغم ارتفاع نسبة الفئة النشطة لتصل إلى40.7٪ سنة 2014 ،لكنّ مع هذه الزيادة تراجع معدلات البطالة وصلت إلى10٪، وهذا ما يعكس على قدرة الدولة على خفض معدلات البطالة.

وكما ذكرنا سابقاً أن القوة العاملة(الفئة النشطة) تنقسم بدورها إلى قسمين بارزين هما الأفراد المشتغلون فعلاً، والباحثين على العمل(المتعطلون أو البطالين).

ثانياً: القوة العاملة المشتغلة.

إن الفهم الشامل للعمالة حجما ونسبة وهيكلها أيضا يعتبر مطلبا أساسيا لتحديد مستويات العمالة و مستوى المهارات و كذلك التي تواجه زيادة في العمالة، لكي نستخلص الخصائص الحقيقة للعمالة في الجزائر، حسب التصنيفات التالية:

1. **القوة العمالة المشتغلة وفقاً لعامل السن(الفئة العمرية)**: سنحاول معرفة أي الفئات المستفيدة من فرص العمل، ومن ثم نتعرف على نوعية العمالة(شابة أو غير ذلك)من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03):توزع العمالة المشتغلة وفقاً فئات العمر 2001-2014. (الوحدة=بالمئة)

	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	أكبر من 60
2001	5.98	13.0	15.45	15.04	14.42	11.85	10.12	6.98	3.59	3.53
2003	5.51	12.73	15.50	15.57	14.62	12.08	9.74	7.42	3.64	3.55
2004	16.89	40.42	45.89	41.64	37.95	31.67	25.35	20.22	11.33	9.13
2005	4.88	14.4	16.87	15.14	13.12	11.82	9.24	7.65	4.19	3.01
2006	5.29	13.54	15.33	14.71	14.12	13.59	9.30	7.02	3.90	3.15
2007	4.48	13.95	17.19	15.04	12.64	12.57	9.35	7.34	4.53	2.94
2008	4.53	13.95	17.39	14.61	12.87	11.83	10.01	7.23	4.69	2.84
2009	4.73	13.90	17.66	14.30	12.34	11.78	10.50	7.48	4.99	2.64
2010	3.93	13.46	17.39	14.76	12.43	11.54	10.88	7.47	5.26	2.81
2011	3.16	12.57	17.66	15.13	12.86	11.59	11.30	7.70	5.40	2.57
2012	3.56	13.50	18.44	16.22	12.25	11.22	10.35	7.10	4.86	2.45
2013	3.59	13.32	19.04	16.16	12.18	11.61	9.41	7.48	4.64	2.52
2014	3.30	13.15	18.36	16.37	12.55	11.29	9.86	7.63	4.83	2.49

المصدر: معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

كما يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم(01-03):توزع نسب العمالة المشتغلة وفقاً فئات العمر 2001-2014.

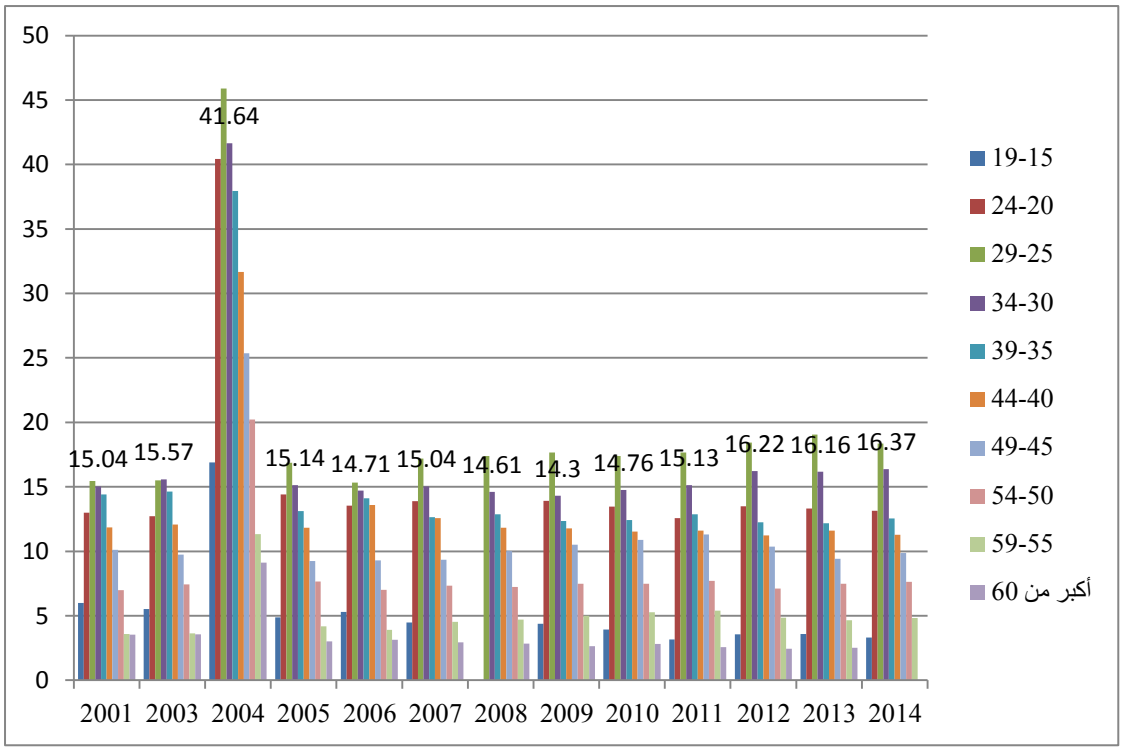

المصدر:من إعداد الطالبة وفقاً لمعطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أنه الفئة الحائزة على أكبر معدل تشغيل هي (25-29) حيث سجلت أعلى النسب في التشغيل في مجمل سنوات الدراسة وهذا يعود إلى الاهتمام الكبير من قبل الدولة بتشغيل الشباب وعزوفهم عن البطالة، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2004 نسبة 45.89٪، أي ما يقرب 1275676 شخص، أما الفئة التي تليها فهي (30-34)بنسبة 41.64٪، هذا ما يعكس نظرة الدولة على الشباب الذي لا يتعدى الخمسة وثلاثون سنة،كما نلاحظ انخفاض نسبة العمالة لدى الفئات الكبرى وبالأخص فوق ال50 كما هو الشأن بالنسبة للفئة الصغرى وبالتحديد الأقل من 20 سنة فقد بلغت 3.3 ٪ سنة 2014.

2. **القوة العاملة المشتغلة وفقاً لعامل النوع (الجنس)**:يعتبر من أهم سمات الدول المتقدمة هو انتشار المرأة العاملة في صناعة الاقتصاد الوطني، وهذا ما سنلاحظه من الجدول التالي.

الجدول رقم(01-04): توزع حجم العاملة المشتغلة وفقا للنوع 2001-2014. (الوحدة=مليون نسمة)

السنة / النوع	الذكور	٪	الإناث	٪	المجموع
2001	5345223	85.81	883549	14.18	6228772
2003	5751032	86.04	933024	13.95	6684056
2004	6439158	82.57	1359254	17.42	7798412
2005	6870348	85.40	1173872	14.59	8044220
2006	7371940	86.26	1173872	13.73	8545812
2007	7247367	84.32	1346876	15.67	8594243
2008	7718000	79.19	1428000	15.61	9146000
2009	8025000	84.72	1447000	15.27	9472000
2010	8262000	84.86	1474000	15.13	9736000
2011	8038000	83.73	1561000	16.26	9599000
2012	9281000	81.24	2142000	18.75	11423000
2013	8883000	82.34	1904000	17.65	10787000
2014	8516000	83.31	1723000	16.82	10239000

المصدر: معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أنه ورغم تطور المجتمع الجزائري إلا أنه بقيت نسبة مشاركة المرأة في العمل ارتفعت لكن بشكل طفيف حيث بلغت سنة 2013 أعلى نسبة لها وتراوحت 18.75٪على سنة 2001 بنسبة 14.18٪ وهذا يعود إلى تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري إلى مجموعة العوامل الاجتماعية، كذلك انتشار الأعمال اليدوية المنزلية مما يدفعها إلى تفضيا العمل داخل المنزل على الخروج للعمل في الخارج وهذا ما سيبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم(01-04): توزع نسب العمالة المشتغلة وفقاً للنوع 2001-2014.

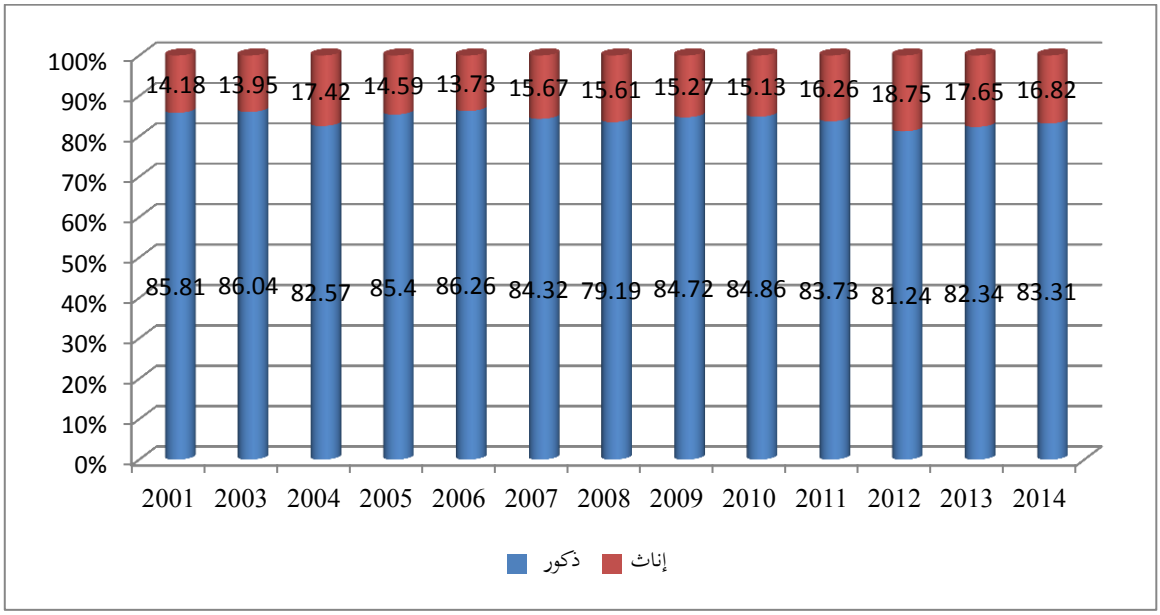

المصدر:من إعداد الطالبة وفقاً للجدول السابق.

3. القوة العاملة المشتغلة وفقاً لعامل المنطقة:إن النظر للعمالة الوطنية من هذه الزاوية يكشف لنا بلا شك عن مجموعة التوترات والاختلالات في التوازن، إذ أن التوزيع الجغرافي للسكان له الاثر الكبير على توزيع العمالة، كونها لا يمكن أن تنفصل عن هؤلاء السكان باعتبارها جزء لا يتجزأ منهم، بالاضافة إلى المشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لها دور بارز في تركز العمالة، بناءًا على هذا الأساس يمكن تقسيم العمالة الوطنية إلى تجمعين كبيرين، وهذا ما سنلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01-05):توزع حجم العمالة المشتغلة وفقاً للمنطقة 2001-2014. (الوحدة=مليون نسمة)

السنة / المنطقة	الحضري	٪	الريفي	٪	المجموع
2001	3590366	57.64	2638404	42.36	6228772
2003	3886288	58.14	2797768	41.86	6684056
2004	4548044	58.32	3250368	41.68	7798412
2005	4826063	59.99	3218157	40.01	8044220
2006	5290595	59.65	3257223	40.35	8545812
2007	5288589	61.54	3305654	38.46	8594243
2008	7749000	84.73	1397000	15.27	9146000
2009	6627000	69.96	2845000	30.04	9472000
2010	6361000	65.33	3375000	34.67	9736000
2011	6297000	65.60	3302000	34.40	9599000
2012	6868000	66.87	4555000	32.14	11423000
2013	7252000	67.22	3535000	32.77	10787000
2014	6862000	95.43	3377000	4.56	10239000

المصدر: معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015

الشكل رقم (01-05):توزع نسب العمالة المشتغلة وفقاً للمنطقة 2001-2014.

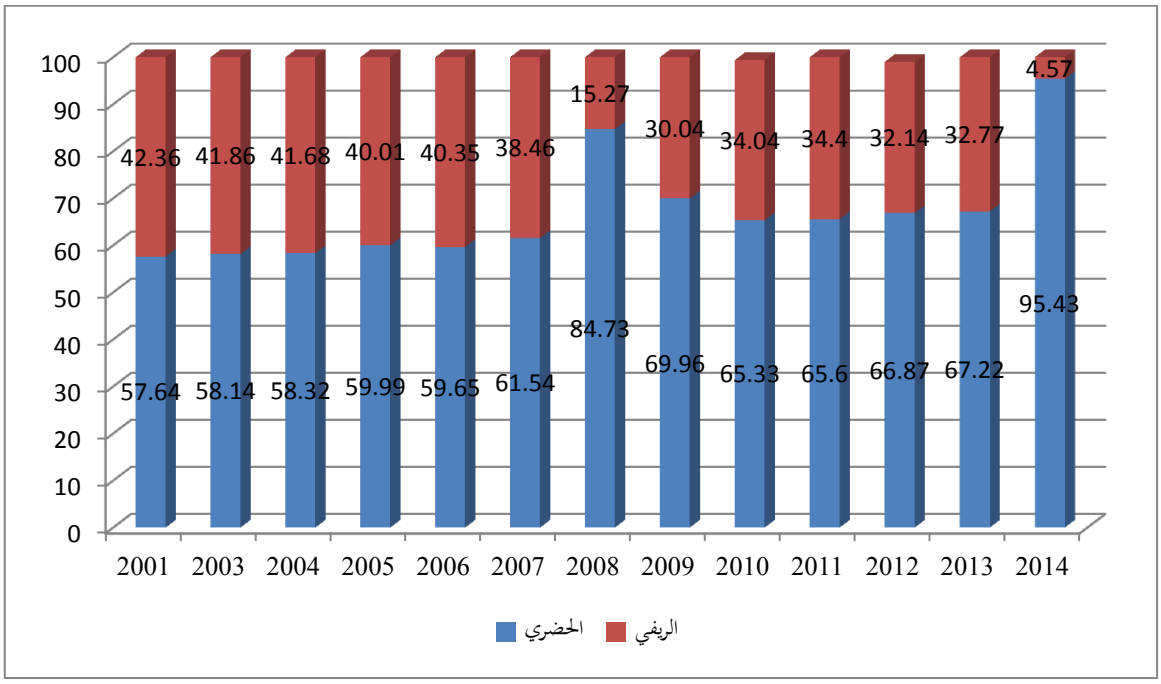

المصدر:من إعداد الطالبة وفقاً للديوان الوطني للاحصاء.

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك اختلال في العمالة بين المناطق الحضرية والريفية حيث نجد أنّ العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية حيث بلغت أعلى نسبة 95.43٪سنة 2014، استحوذ فيها الذكور بنسبة 8516 عامل، ويعود هذا إلى الهجرة الريفية نحو المدن بسبب عدم توفر أو نقص المرافق العمومية الهامة.

4.القوة العاملة المشتغلة وفقاً للقطاع:سنحاول التعرف على كيفية توزيع العمالة بين القطاعات لمعرفة مدى مساهمة كل قطاع في عملية التنمية، وكذا معدل نمو العمالة من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم(01-06):توزع حجم العمالة المشتغلة وفقاً للقطاع 2001-2014. (الوحدة = مليون نسمة)

السنة / القطاع	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة وخدمات	المجموع
2001	1312069	861119	650012	3405572	6228772
2003	1412340	804152	799914	3667650	6684056
2004	1617125	1060780	967568	4152934	7798412
2005	1380520	1058835	1212022	4392843	8044220
2006	1609633	1263591	1257703	4737877	8545812
2007	1170898	1027817	1523610	4871918	8594243
2008	1252000	1141000	1575000	5178000	9146000
2009	1242000	1194000	1718000	5318000	9472000
2010	1136000	1337000	1886000	5377000	9736000
2011	1034000	1367000	1595000	5603000	9599000
2012	912000	1335000	1663000	6260000	1142300
2013	1141000	1107000	1791000	6449000	10787000
2014	899000	1290000	1826000	6224000	10239000

المصدر: معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

ولتوضيح الصورة نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم(01-06): توزع نسب العمالة المشتغلة وفقاً للقطاع 2001-2014.

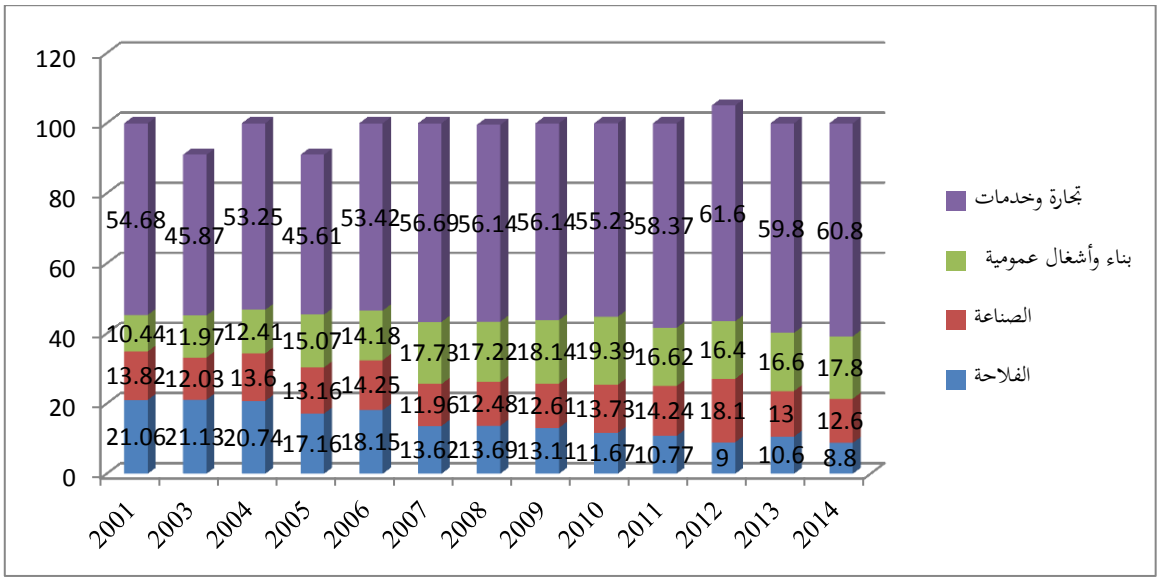

المصدر: من إعداد الطالبة وفقاً لمعطيات الجدول السابق.

من خلال الرسم البياني يمكن استخلاص فكرتين حول توزيع حجم ونسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ يلاحظ ما يلي:

بالنسبة إلى حجم العاملة الكلية نلاحظ أنها تزداد من سنة إلى أخرى، حيث بلغت حجم القوى العاملة المشتغلة لتصل 10239000 عامل سنة 2014، مقارنة ب 6228700 عامل سنة 2001.

كما يلاحظ تباين في توزيع اليد العاملة من قطاع إلى آخر فنجد: قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر عدد من العمالة، بنسبة تجاوزت 53 ٪ على امتداد الفترة حيث سجل هذا القطاع سنة 2014 نسبة 60.8٪، يليها البناء والأشغال العمومية بنسبة17.8٪، بينما شهد قطاعا الزراعة والصناعة انخفاضاً، سجل أدنى نسبة من العاملة المشتغلة على طول الفترة، حيث سجل 8.8٪ في سنة 2014، فهو ذو حجم عمالة منخفض رغم ما بذلته الجزائر من مجهودات في ترقية النشاطات الفلاحية، وانتهاج سياسة التصنيع، ويعود سبب ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي وإلى إعادة الهيكلة العضوية مما أدى إلى خفض عدد العمال بمختلف الصيغ كالتقاعد المسبق، التسريح لأسباب اقتصادية، وتصفية الوحدات المفلسة.

ثالثا:القوة العاملة غير المشتغلة.

لغرض تمييز السكان الذين تمسّهم البطالة، ومعرفة أين تتمركز البطالة وفي أيّ فئة وفي أيّ نوع يتوجب علينا أن ندرس توزيعها هي الأخرى.

1. **القوة العاملة غير المشتغلة وفقاً لعامل السن:**من خلال الجدول نلاحظ الفئة التي تمسها البطالة.

الجدول رقم(01-07):توزع نسب العمالة غير المشتغلة وفقاً لفئات العمر2001-2014. (الوحدة =بالمئة)

59-55	54-50	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15	
0.77	2.48	3.10	3.98	6.66	12	24.74	29.40	16.18	**2001**
0.76	1.93	3	3.61	6.42	11.81	24.50	32.08	15.83	**2003**
0.68	1.47	2.48	3.48	6.23	12.35	27.67	30.23	15.36	**2004**
0.53	1.34	2.18	2.97	5.81	12.19	27.53	33.22	14.18	**2005**
0.52	2.05	2.28	3.94	7.34	13.83	26.87	29.81	13.41	**2006**
0.69	1.75	1.61	3.51	6.77	13.63	28.59	30.65	12.74	**2007**
0.59	1.28	1.62	2.90	5.90	12.74	29.76	33.19	11.97	**2008**
0.93	1.58	1.77	2.98	6.06	13.24	29.73	31.90	11.66	**2009**
0.92	1.2	2.04	2.97	5.39	13.01	31.22	32.43	10.78	**2010**
1.12	1.31	3.01	3.38	6.96	12.61	30.41	32.20	8.94	**2011**
1.35	1.35	3.03	4.54	7.20	12.68	26.89	32.56	10.29	**2012**
1.10	1.95	2.63	4.25	7.40	13.87	26.04	31.74	10.97	**2013**
0.65	1.64	2.80	4.44	7.24	14.66	29.24	30.06	9.39	**2014**

المصدر: معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

الشكل رقم(01-06):توزع العمالة غير المشتغلة وفقاً لفئات العمر 2001-2014.

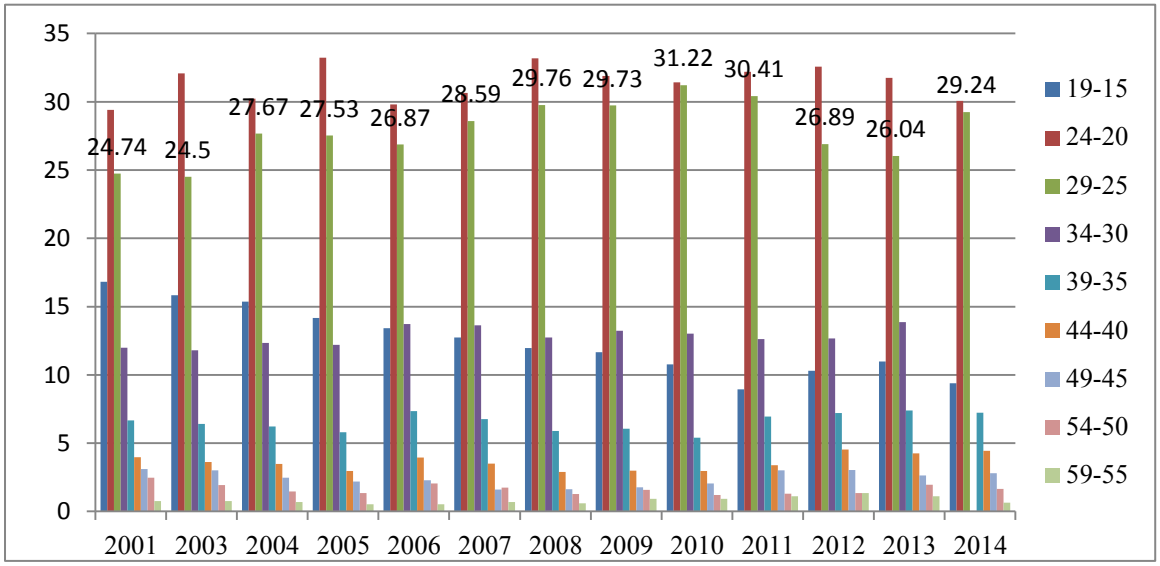

المصدر: من إعداد الطالبة وفقاً لمعطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل، وعلى مر الفترة محل الدراسة أنّ البطالة تمس الفئة الاكثر حساسية في المجتمع ألا وهي فئة الشباب(20-24) حيث بلغت 31.22٪سنة 2010 أي حوالي 3490000 عامل،ثم تليها(25-29)حيث

بلغت نفس النسبة لنفس السنة، ويرجع السبب إلى إحالة الشباب من طرف المنظومة التعليمية والتي لا تتلاءم واحتياجات سوق العمل.

بصورة عامة يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى أن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين في المعاهد كذلك المؤدون لواجب الخدمة الوطنية والذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل، وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، حيث أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية تعطي الأولوية لتوظيف الأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين، نفهم من هذا أن البطالة تتركز بشكل خاص بين الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة.

2.**قوة العمل غير المشتغلة وفقاً لعامل المنطقة والنوع**: لمعرفة توزيع البطالة بين النساء والرجال وكذلك على مستوى المناطق الحضرية أو الريفية نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(01-08): توزع العمالة غير المشتغلة وفقاً للمنطقة والنوع2001-2014.

		2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحضري	ذكور	1127763	995969	790727	656378	588196	653238	741000	544000	494000	489000
	إناث	327578	227150	203644	178678	189170	225071	271000	249000	260000	257000
الريفي	ذكور	807147	763964	579688	542697	400092	418766	127000	208000	234000	249000
	إناث	76961	91187	677163	70535	63383	77588	30000	71000	88000	67000
المجموع		2339449	2078270	1671534	1448288	1240841	1374663	1169000	1072000	1076000	1062000

المصدر: معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

من لتحليل معطيات هذا الجدول نستعرض الأشكال التالية:

الشكل رقم(01-08):توزع نسب العمالة غير المشتغلة وفقاً للمنطقة 2001-2014.

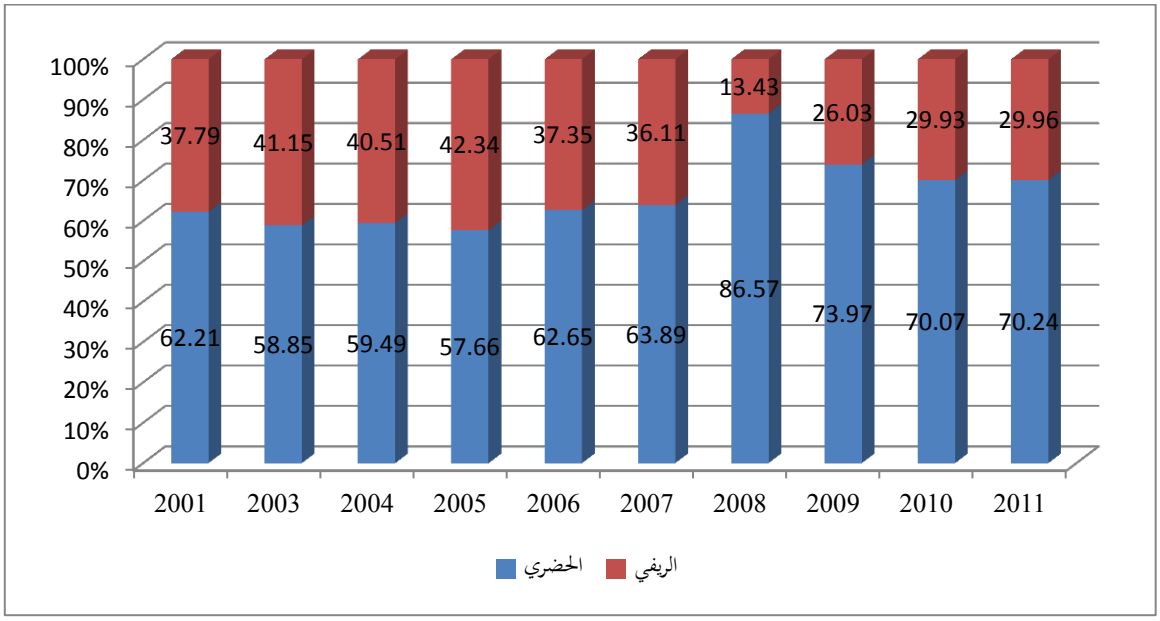

المصدر: من إعداد الطالبة وفقاً لمعطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أنّ نسبة البطالة كبيرة بالنسبة لمنطقة الحضري، إذ قورنت حجم البطالة في الريف، حيث سجلت86.57 ٪ سنة 2008أي حوالي 1012 عامل.

الشكل رقم(01-09):تطور نسب العمالة غير المشتغلة وفقاً للنوع 2001-2014.

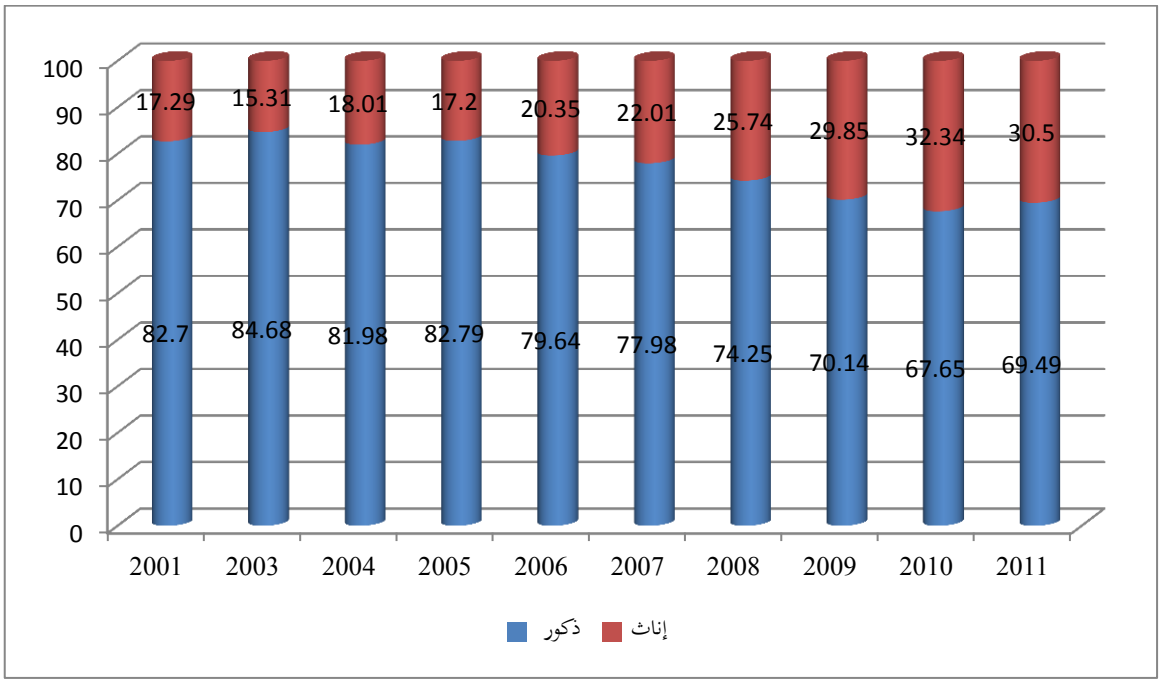

المصدر: من إعداد الطالبة وفقاً للجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أنّ فئة الذكور تعاني من البطالة أكثر من الإناث حيث بلغت 84.68٪ سنة 2003،كما انخفضت لتصل 69.49٪ سنة2011 حوالي 1759933عامل، في المقابل نجد أن نسبة البطالة عند الإناث تزداد هي كذلك لتصل 30.5٪ سنة2011 عما كانت عليه 17.29٪سنة2001، ويعود هذا إلى دعم الدولة لفئة البطالين مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب البحث عن العمل للاستفادة من التعويض عن البطالة ومن المساعدات الأخرى التي تقدمها الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات اللواتي دخلن سوق العمل لأول مرة.

تمس البطالة فئة الذكور والإناث في المدينة أكبر من نسبة الذكور والإناث في الريف، بالنسبة للإناث يرجع السبب في ذلك إلى عادات وتقاليد الريف الجزائري لأن المرأة الريفية خاصة هي الأقل بحثاً عن عمل في ضوء من أعباء اجتماعية ثقيلة.

3. **توزيع البطالة وفقاً لمدة البحث عن العمل**: إن تحليل مدة البطالة يساعدنا في التعرف على وضع فئة البطالين وعلاقة سوق العمل بشكل عام، إن مدة البطالة كانت تعد بالأشهر أصبحت اليوم تعد بالسنوات، وهذا راجع إلى نقص العمل وكذلك عدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين.

الجدول الموالي يبين لنا توزيع البطالة في الجزائر للحائزين على شهادة التعليم العالي حسب المدة لسنة 2014:

الجدول رقم(01-09):مدة البحث على العمل بالنسبة إلى الحائزين على شهادة التعليم العالي لسنة 2014.

مدة البحث	ذكور		إناث		المجموع (بالألف)
شهر في السنة	45	45.5	75	38.6	119
12-23 شهر	19	19.5	47	24.22	66
24 فأكثر	33	33.6	42	21.64	104
ليس مصرح	1	1,4	2	1.03	3
المجموع	98	100	194	100	293

المصدر: معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

بناءاً على معطيات الجدول نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم(01-09): نسب مدة البحث للحائزين على شهادة التعليم العالي لسنة 2014.

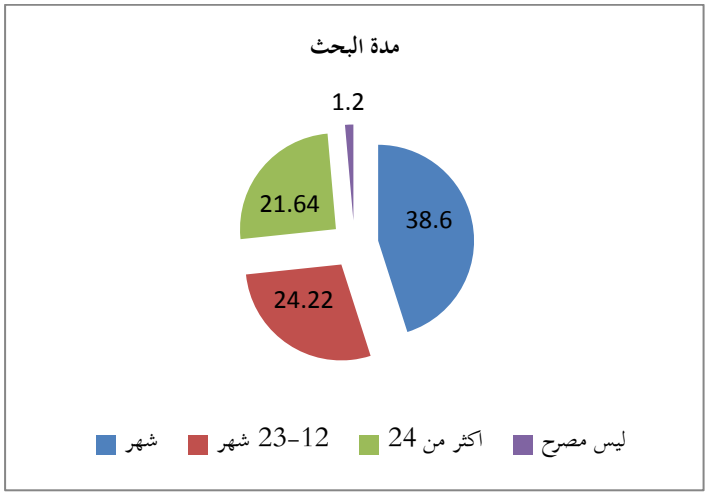

المصدر:من إعداد الطالبة وفقاً للجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل البياني أنّ حوالي 38.6٪من عدد البطالين يتواجدون في حالة بطالة منذ شهر حسب تعداد سنة 2014، وحوالي 24.22٪ أكثر 24 شهر(أي أكثر من سنتين)، و21.64٪ هم في حالة بطالة منذ سنة إلى سنتين أي حوالي 66 ألف من مجموع البطالين، كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالات على صعوبة الحصول على مناصب الشغل من طرف الأفراد العاطلين وعلى امتداد المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على شغل.

المبحث الثالث: تقييم سياسات التشغيل في الجزائر.

إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كما ونوعا،ما يحقق تقليص حجم البطالة والقضاء على الفقر، وهذه تعد أهم مستلزمات التنمية المستدامة التي من خلالها يتم توفير العيش الكريم للفرد.

أولا:البرامج والهيئات المستخدمة في الجزائر للتشغيل: لقد عملت الحكومة للتصدي للبطالة على إنشاء عدة أجهزة لإدماج الفئة العاطلة عن العمل خاصة فئة الشباب في أعمال لائقة ولدعم العمال الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية، ولإعطاء صورة واضحة على هذه البرامج نستعرض الجدول الموالي الذي يبين خصائص مختلف هذه الأجهزة:

الجدول رقم(01-10):خصائص أجهزة الشغل.

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيلANEMالتي أنشأت عام 1990	وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	-ضبط سوق العمل. -تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل.	كل طالبي مناصب الشغل	
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت عام1990(ADS)	وزارة التشغيل والتضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة.	_إعانة السكان المحرومين _تطوير و ترقية التشغيل	_الأشخاص بسن 60 سنة فما فوق بدون دخل. -الأشخاص غير القادرين على العمل بدون دخل والجامعيين والباحثين لأول مرة عن مناصب عمل.	-المنحة الجزافية للتضامن 1000دج -منحة تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000دج -قروض ما قبل التشغيل 4500دج -أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة -برامج التنمية الجمعوية -الخلايا الاجتماعية الجوارية.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،ENSEJأنشأت سنة 1996	مصالح رئاسة الحكومة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	إعانة الشباب العاطل عن العمل على إنشاء الأنشطة	طالبي مناصب شغل سنهم يتراوح بين 19—35 سنة، مع إمكانية التوسع إلى 40 سنة	المؤسسة المصغرة التي تكلفتها عن 10000000 دج

المصدر:غالم عبد الله،حمزة فيشوش،"**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)**"،الملتقى الوطني حول إستراتيجية الدولة في تحقيق التنمية والقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة،يومي 15-16 نوفمبر 2011،ص-ص:10-11.

إضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها الأساسية تطوير و متابعة الاستثمارات، تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية لانطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات بفضل الشباك الوحيد في الخدمة.

ثانياً:تقييم سياسات التشغيل:

يعتمد تقييم سياسة التشغيل على كيفية المناصب المستحدثة، حيث يجب أن تستوفي هذه الأخيرة شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع، وأن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية، ولذلك فإن تقييم الفعالية يتم على الأقل من خلال اعتبار هذه المؤشرات، ونظرا إلى أن هذه المؤشرات منها الكمي ومنها النوعي.*

وسوف نكتفي في تقييمنا لسياسات التشغيل بإشارات إلى أربعة مؤشرات هي: مؤشر العمل اللائق، ومؤشر الأجر العادل، ومؤشر التوزيع المتكافئ قطاعيا وإقليميا:

1. **مؤشر التوافق ما بين المطلوب والمحقق في سوق العمل**(ما بين العرض والطلب وما بين المنصب والمؤهل):

يدلنا هذا المؤشر على نمطين من مستوى التوافق(توافق عددي وتوافق نوعي) وإذا كان بالإمكان، ولو نسبيا إدراك مستوى التوافق العددي من خلال متابعة تطور كل من اليد العاملة النشطة واليد العاملة المشغلة، لكن قبل التطرق إلى مؤشر التوافق نتعرف على كلا من:

- **عرض العمل**:يصدر من قبل العائلات أي العاملين الباحثين على فرص للعمل.
- **الطلب على العمل**: يصدر الطلب عن العمل عن المؤسسات (المنتجين) ، وهو ما يتمثل في كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذي يحتاج اليه المنتج في العملية الانتاجية.

والشكل التالي سيوضح مدى تجانس عرض العمل مع الطلب عليه.

* إن التقدير الكمي يعتمد على البيانات الاحصائية المتعلقة بالتشغيل وتوزيعه، أما التقدير النوعي تكون مبنية على أساس الاستنتاجات، التحقيقات والملاحظات حول ظروف العمل والعدالة في الفرص، وبالتالي فإن تقديرها نسبي، ولكنه يعكس الحقيقة إلى حد كبير فإن مستوى التوافق النوعي، والذي يتعلق بمدى التوافق بين المتطلبات النوعية للوظيفة ومؤهلات شاغلها لا يمكن إدراكه إلا بتحقيقات ميدانية خاصة.

الشكل رقم(01-11):توافق كلا من عرض العمل والطلب عليه 2003-2010.

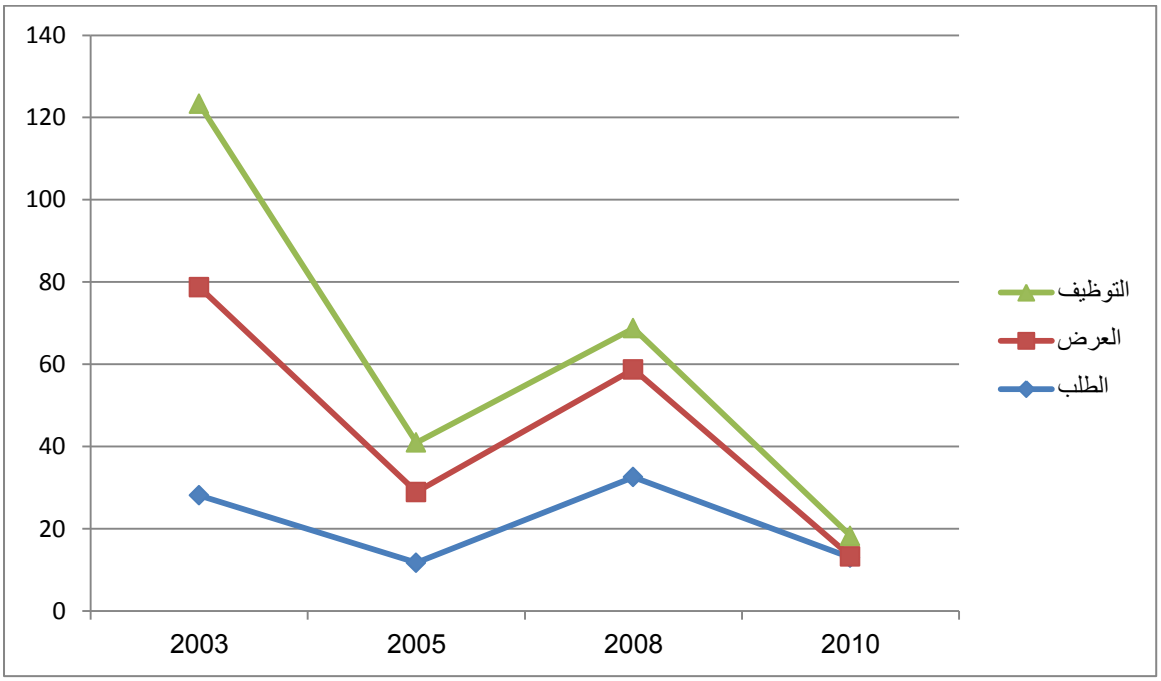

المصدر:الوكالة الوطنية للتشغيل، التقارير السنوية لسوق العمل، 2003-2010.

من الوهلة الأولى يتضح لنا أن المؤشرات الثلاثة لسوق العمل (الطلب، العرض و التوظيف) قد عرفت خلال الفترة (2003-2010) ارتفاعا لابأس به لكن بنسب متفاوتة.

إن طلبات العمل ارتفعت بالمقارن مع السنوات السابق، وهذا من خلال تسجيل 109069طلب سنة 2010، بالمقابل بما سجله سنة 2003 حوالي234093، يتبين لنا أن طلب العمل خلال سنة 2003 ارتفع بـ 51415، هذا الارتفاع تأكد سنة 2004 هذه المرة بقفزة مهمة ارتفع بنسبة 144.6٪ مقارنة بسنة 2003، أي بزيادة 338507 طلب، أما في سنة 2005 فقد سجل طلب العمل انخفاضا بنسبة 11.76٪ مقارنة بسنة 2004، ثم ارتفع بـ 206849 طلب سنة 2006 أي بنسبة 40.9٪ مقارنة بسنة 2005، ثم ارتفع الطلب إلى 887097 طلب بنسبة 24.57٪ بالنسبة إلى 2006، ثم سجل ارتفاعا سنة 2008 بنسبة 32.58٪، أما في سنة 2009 فقد سجل الطلب انخفاضا كبيرا

بنسبة 18-٪مقارنة بسنة 2008.

أما حجم عروض العمل المستقبلة ضمن مجموعة الوكالات المحلية للتشغيل كانت ترتفع من سنة لأخرى إلا أنها لم ترقى لتصل إلى حد الطلبات، فقد سجلت سنة 2002 حوالي 31358 منصب، وارتفعت عروض العمل سنة 2003 إلى 47057 أي بنسبة 50٪ ، ثم في سنة 2004 بنفس النسبة تقريبا، أما سنة 2005 فقد سجلت 86067 منصب بنسبة 17.18٪ فقط مقارنة بسنة 2004، ثم سجلت سنة 2006 ارتفاعا جيدا بنسبة

53.50٪ بالنسبة إلى 2005 ثم سجلت سنة 2008 حوالي 213194 منصب، أما في 2009 فارتفعت بنسبة 11٪ مقارنة بسنة 2008، وفي 2010 انخفضت إلى 234666 بمعدل -0.3٪ عن سنة 2009.

أما فيما يخص التوظيف المحقق في هذه الفترة فنلاحظ أن هذا المؤشر كان يرتفع بطريقة مشابهة لعرض العمل، حيث كانت الزيادة ثابتة تقريبا في السنتين 2003 و2004 مسجلة على التوالي 39205 بنسبة 44.59٪، و57198 بنسبة 45.89٪، وهو ما يفسر انخفاض معدل البطالة بثمانية نقاط خلال سنتين من 23.7٪ سنة 2003 إلى17.7٪ سنة2004، وفي سنة 2005 وصل حجم التوظيف إلى 64092منصب بنسبة زيادة تقدر بـ 12٪، ثم في سنة 2006 بنسبة 51.11٪، وفي سنتي 2007و2008 فكانت نسب التطور تقدر على التوالي بـ 29.73٪ و 23.58٪، أما سنة 2009 فقد سحل التوظيف 170858 منصب بنسبة زيادة تقدر بـ 10٪، وفي السنة الماضية فقدر بـ 177050 منصب بمعدل تطور مقدر بـ 4٪ فقط .

ويجدر التأكيد هنا أن التوافق العددي لا معنى له اقتصاديا، ما لم يكن مدعما بهدف التوافق النوعي.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن سياسات تشغيل الشباب المعتمدة في الجزائر كرست هذا الشرخ، إذ إن المعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة، والمبنية على أساس العدد، وضعت الاعتبارات النوعية والرشادة الاقتصادية على الهامش، غير أن المشكلة أعمق من ذلك، فأصل التوافق النوعي في مجال الوظائف إنما يستمد من مستوى التوافق ما بين سياسات الاستثمار وسياسات التشغيل من جهة، وما بين التكوين والتشغيل من جهة ثان، ذلك أن طبيعة الاستثمارات هي المحدد الحاسم لطبيعة مناصب الشغل المطلوبة، ومن أجل الاستجابة لمتطلبات الوظيفية، الفنية منها والإدارية، لا بد من تطوير مستمر لمنظومة التكوين.

2. **مؤشر العمل اللائق**:يدل العمل اللائق الذي شدد عليه مؤتمر العمل الدولي خلال الدورة السابعة والثمانون 1999، والذي يعتبر بمثابة الغرض الأول للمنظمة، على ضرورة تعزيز الفرص للجميع للحصول على عمل لائق ومنتج في شروط من الحرية والإنصاف والضمان والكرامة الإنسانية،وفي هذا الصدد وضع مكتب العمل الدولي أجندة من أجل العمل اللائق تقوم على فكرة.*

غير أن واقع سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر يشير إلى ابتعاد متزايد عن مضامين (العمل اللائق)، خاصة فيما يتعلق بالموظفين المؤقتين والمتعاقدين، فحسب المادة رقم 4 تعريف القانون الجزائري "يعتبر عقدا محدد المدة

* العمل هو مصدر للكرامة الشخصية، وللاستقرار العائلي، وللسلم والديموقراطية في المجتمع، ولنمو اقتصادي يسمح برفع اختيارات التشغيل الإنتاجي وتنمية المؤسسات.

كل عقد مخصص: لشغل منصب شغل مؤقت-لتعويض الشغور المؤقت لمنصب شغل-في إنتظار تنظيم مسابقة أو إنشاء سلك جديد للمؤظفين-للتكفل بعملية تكتسي طابعا مؤقتا"[1].

ومنهم الشباب الموظفون في إطار عقود الإدماج المهني حسب المادة 6 من الرسوم التنفيذي 126/08 التي نصت على تحديد مدة عقد الادماج كما يلي:

- سنة واحدة غير قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.
- سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على طلب المستخدم في قطاع المؤسسات والادارات العمومية.

ذلك أن هذه العقود، فضلا عن تدميرها للكفاءات، تمس بالكرامة الإنسانية للمعنيين، حتى إن بعض الشباب سموها (عقود الاستعباد)، وفي ذات السياق يمكن إدراج كثير من عقود التشغيل هذه ضمن العمل القسري، باعتبار أن المتعاقد مكره فيها، وهو ما يتنافى ومضمون الاتفاقية رقم 105 التي أقرتها منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيو 1957 (شرع في تنفيذها ابتداء من كانون الثاني/يناير1959)، المتضمنة منع السخرة واللجوء إلى أي عمل جبري أو إلزامي لغايات محددة، والغاية هنا تكمن في امتصاص البطالة وضمان الاستقرار الاجتماعي.

3.**مؤشر الأجر العادل**: يجسد الابتعاد من (الأجر العادل) المستمد من مبدأ (السعر العادل)، غبنا اجتماعيا جليا، ويولد شعورا بالاحتقار لدى الأجير، بل وقد يمهد طريقا للعبودية، والمقصود بالسعر العادل أو الأجر العادل،كما عرفه العبودية الاقتصادي الشهير فدريك هايك*: "هو إما السعر أو الأجر المعتاد الذي نعرفه أو ذلك الذي نحصل عليه في حالة عدم وجود احتكار"،وفي الواقع إذا أردنا أن يعمل الأفراد بكامل طاقتهم فيجب أن يجدوا حسابهم، وإذا أردنا أن نترك لهم حرية الاختيار، فسيحكمون بأنفسهم على الأهمية الاجتماعية لعملهم وسيقيسونها بسلم واقعي، فحسب المادة 87 من القانون90-11 الجزائري بأن الأجر المضمون وتحديده من بموجب مرسوم رئاسي، بعد إستشارة نقابات العمال والمستخدمين، التنظيمات الرقابية الأكثر تمثيلا يراعى عند تحديده الأجر الوطني الأدنى المضمون:

متوسط الانتاجية الوطنية المسجلة، الأرقام الاستدلالية* للإستهلاك والظروف الاقتصادية العامة[2]

وعلى المستوى القانوني أكدت الاتفاقية رقم 100 لمنظمة العمل الدولية تشجيع دفع أجور متساوية عن عمل

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم07-308 المؤرخ في 29 سبتمبر2019 يحدد كيفيات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم، وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم.

* إقتصادي نمساوي صاحب كتاب " طريق العبودية" الذي نشر سنة 1944، كما حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1974.

* وهي عبارة على أسعار كافة المنتوجات التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية، كما عرفت الجزائر زيادة في مجمل الأسعار حيث بلغت سنة 2011 مايقارب 142.5 دينار بالنسبة لسنة الأساس 2002 بلغت 101.43 دينار.

[2] آيت عيسى عيسى،"**سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (إنعكاسات وآفاق إقتصادية وإجتماعية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3،2010، ص: 209.

ذي قيمة متساوية لجميع العمال بصرف النظر عن الجنس. غير أنه في الواقع نجد أن الأجور الممنوحة للموظفين في إطار عقود الإدماج المهني[1]* بمختلف مؤهلاتهم غير مكافئ على الرغم من عملهم طوال الوقت وأدائهم لمهمات تكافئ مهمات الموظفين الدائمين.

الشكل رقم(01-12):تطور كلا من نوع الأجور بين 2004-2014.

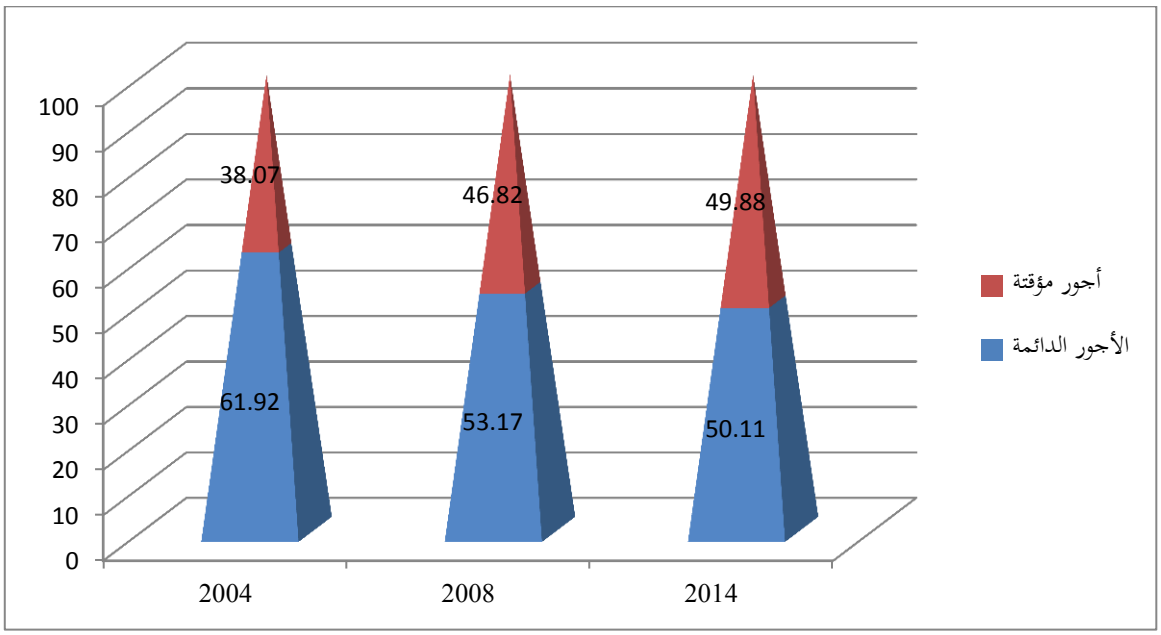

المصدر: معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن هيكل الأجور الدائمة في تناقص حيث كان يمثل سنة 2001 نسبة61٪ وهي نسبة معتبرة من نسبة التشغيل، أما مع مرور فترات الدراسة تناقص الاعتماد على الأجور الدائمة مع تنامي الزيادة المعتبرة في الأجور غير الدائمة من قبل الممنوحة للمتعاقدين من فئة الادماج المهني، أو عقود ماقبل التشغيل حيث بلغت سنة 2014 نسبة 48.88 ٪ أي نصف المناصب المستحثة خلال هذه السنة.

فحسب دراسة أجريت حول سوق العمل بالجزائر أن 29 ٪من المستبينين (ألف شخص) غير راضين عن أجورهم، كما أن 77٪ منهم يطمحون إلى العمل في شركات متعددة الجنسية (أجنبية) بسبب أجورها المرتفعة مقارنة بالمؤسسات المحلية حتى لو كانو يقومون بنفس الوظيفة،[2] بسبب ندرة مناصب عمل لائقة من جهة وغياب الأجر العادل من جهة ثانية.

* يختلف هذا الأجر حسب الشهادة المتحصل عليها فقد تم رفع هذا الأجر من ستة 2011 إلى 15 ألف شهريا بالنسبة للمتخرجين الجامعيين(ليسانس ومهندس)، بعدما كان 12 ألف،كما تم رفع الأجر للتقنيين الساميين من 8 ألف إلى 10 آلاف بالنسبة للمتخرجين من مراكز التكوين المهني.

[2] عباس أميرة، "**دراسة قياسية لتأثيرالاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الجزائر 1974-2007**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر3،2011،ص:81.

4. **مؤشر التوزيع المتكافئ لفرص العمل:** تمثل عدالة توزيع الفرص ما بين مختلف الفئات الاجتماعية من دون محسوبية، وكذا ما بين الجنسين وما بين الأقاليم مؤشرا مهما للحكم على جدية وفعالية سياسات التشغيل، ومن أجل ذلك يتعين وضع آليات لبسط الشفافية وأخرى لتعزيز مبدأ العمل للجميع، ومن هذا المنظور نجد في الواقع تمييزا في توزيع الفرص فالفئات الأكثر فقرا والأقل جاها هي عادة الأبعد من الحصول على منصب عمل. كما أن منح عقود التشغيل كثيرا ما يتم على أساس الوساطات والمنافع المكتسبة، أما إقليميا فيلاحظ تركيز مفرط في توطين المشاريع الاستثمارية بمناطق الشمال الجزائري فعلى سبيل المثال استحوذت هذه المناطق خلال سنة 2010 على 29 ٪ من المشاريع، في حين لم تحظ مناطق الهضاب العليا إلا بنسبة في المقابل ظلت المناطق الريفية والنائية تشكو ومنطقة الجنوب بنسبة 13.7 ٪لامبالاة السلطات العمومية بها، وتفضيل مناطق على حساب مناطق أخرى.

ثالثاً:مشاكل التشغيل.

رغم المجهودات التي بذلت من أجل خلق أكبر مناصب عمل إلا أن الجزائر تبقى بين أكثرالدول التي تعانيمن معدلات مرتفعة من البطالة، خصوصا الشباب وذلك لأسباب كثيرة وعراقيل نذكر منها[1]:

- ضعف روح المبادرة المقاولتية لاسيما عند الشباب.
- العامل الإجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ضعف التنسيق بين القطاعات.
- إضافة إلى الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنهاعدم تلبية بعض غروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة لضعف اليد العاملة المؤهلة.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين وإحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة بين سوق الشغل ووجود إختلالات، بالنسبة لتقريب العرض والطلب على العمل بسبب عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- إنعدام المرونة في المحيط المالي والاداري والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات .

[1] عباس أميرة، مرجع سابق، ص–ص:114-115.

خلاصة:

بعد دراسة كلاً من البطالة، التشغيل وسوق العمل اتضح أنه لسوق العمل الأثر الكبير في تحسين وضعية التشغيل، حيث يوضح صورة الدولة ويبيّن وضعيتها الاقتصادية لدى كافة المجتمع الداخلي أو الخارجي.

وقد تعرفنا على التشغيل حيث يعبر عن حصول الفرد على العمل والاشتغال فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر هام من التدريب والتأهيل، حيث شملت التفسيرات الحديثة نوعا جديدا من الفروض في الجانب الكلي والجزئي من خلال تركيزهم على الوضيفة في حد ذاتها من خلال ما تقدمه من إمتيازات للعامل، كما ميز بين مختلف الأسواق الداخلية للعمل من حيث الأجور، الاستقرار الوظيفي، كما لاحظنا أن مجمل التفسيرات السابقة تركز بالدرجة الأولى في تحليلها على السوق الرأسمالي، بما يتطابق والظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة كون البطالة الإختيارية بها أكثر إنتشار، وهذا ما لا يتطابق والواقع الجزائري الذي يعاني من البطالة المقنعة في ظل الرخاء الاقتصادي الذي تشهده الدولة.

فمن خلال تحليل واقع القوى العاملة وتقسيمها من حيث تحقيق العمل من عدمه، إتضح لنا أن مدى سعي الجزائر إلى التخفيض في نسبة البطالة من خلال معدلاتها المنخفضة بالمقارنة مع ما كانت عليه سابقا، إلا أنها إعتمدت في سياساتها على الاهتمام بالكم على حسب نوعية مناصب الشغل الموفّرة.

ومن خلال دراستنا إلى وضعية التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، هذاما أثار إهتمامنا في البحث عن مستقبل سياسة التشغيل، ووضعية القوى العاملة في ظل البرنامج الحالي.

٢ الفصل الثاني

انعكاسات برامج الاتعاش الاقتصادي 2001 – 2014 على التشغيل وآفـــــاقه المستقبلية

تمهيد:

شهدت الجزائر منذ سنة2001 في إنتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها و الممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2019 ، كما بررت السلطات العمومية إنتهجها لسياسة الانعاش لضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة المالية، الأمنية التي مرت بها البلاد وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

وإن كان شبه إجماع على ضرورة الاستثمارات العمومية، وإتفاق على حول الأهداف المومية وإتفاق حول الأهداف المعلنة لسياسة الانعاش المنتهجة لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي والتشغيل.

ومن هنا إرتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول:الإنعكاسات المرغوبة لبرامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل.**
- **المبحث الثاني:تقبيم برامج الانعاش الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: نمذجة قياسية لظاهرة التشغيل في ظل إنعاش الاقتصاد الجزائري**

المبحث الأول:الإنعكاسات المنتظرة من برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل.

إن الهدف العملي الذي تتضمنه برامج الإنعاش هو إعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل، لاسيما دعم الاستثمارات الفلاحية والمؤسسات المحلية وإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، وتعزيز التجهيز الاجتماعية والجماعية، وتغطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع، تطوير الموارد البشرية.

أولاً:الإنعاش الاقتصادي.

في ظل تطور دول العالم إقتصاديا وتقدمها سعت الجزائر إلى وضع برامج تنموية تعمل على إعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي وإستدامة النتائج المحققة على التوازنات الكلية من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي.

1.**تعريف الإنعاش الاقتصادي:** سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي، وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق(الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري)قصد تحفيز الإنتاج(تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)وبالتالي دعم النمو وإمتصاص البطالة[1].

2.**وسائل تطبيق الانعاش الاقتصادي:**يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي إما بواسطة تنشيط الطلب الكلي أو تنشيط العرض، وللقيام بذلك تستعمل الدولة واحدة من الوسائل أو الاثنين معاً[2]:

1.2.**وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب:**يمكن تطبيقها باستخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد(منح البطالة،مساعدات اجتماعية مختلفة...)أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع، ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات، التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيز الطلب.
- الإنفاق الحكومي الكلي(الإنفاقي والاستهلاكي)الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة(لاسيما في مجال البنى التحتية)كحل لمشكلة البطالة وكطريقة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

[1] محمد مسعي،"**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"،مجلة الباحث،العدد10-2012،جامعة قاصدي مرباح،الجزائر،ص:148.

[2] عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،ص:183.

- تخفيض الضرائب التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد من ثم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

2.2.**وسائل تطبيق الانعاش بواسطة العرض:** تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

- القيام بإستثمارت عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة...الخ حيث أن الكثير من الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

3.**شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:** لكي نضمن فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي لا بد من توفر الشروط التالية:[1]

- يجب أن تتوفر للمؤسسات "الوسائل الازمة لزيادة إنتاجها،خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة"(مرونة الإنتاج بالنسبة للطلب).

- أن يكون الميل الحدي للإسترداد ضعيفا بمعنى أن لا يكون هناك إتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتوجات الأجنبية ذلك أن أثر سياسة الإنعاش(على التشغيل)يكون في هذه الحالة ضعيفا،كما يمكن أن ينعكس سلبا على الميزان التجاري.

- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الإستيراد، وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

[1] كرمية توفيق، المومن عبد الكريم، "**برنامج الانعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسة التشغيل بالجزائر خلال 2001-2014**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والانعاش الاقتصادي بالجزائر 2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 11-12 نوفمبر2014،ص–ص:3-4.

الشكل رقم(02-01):مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

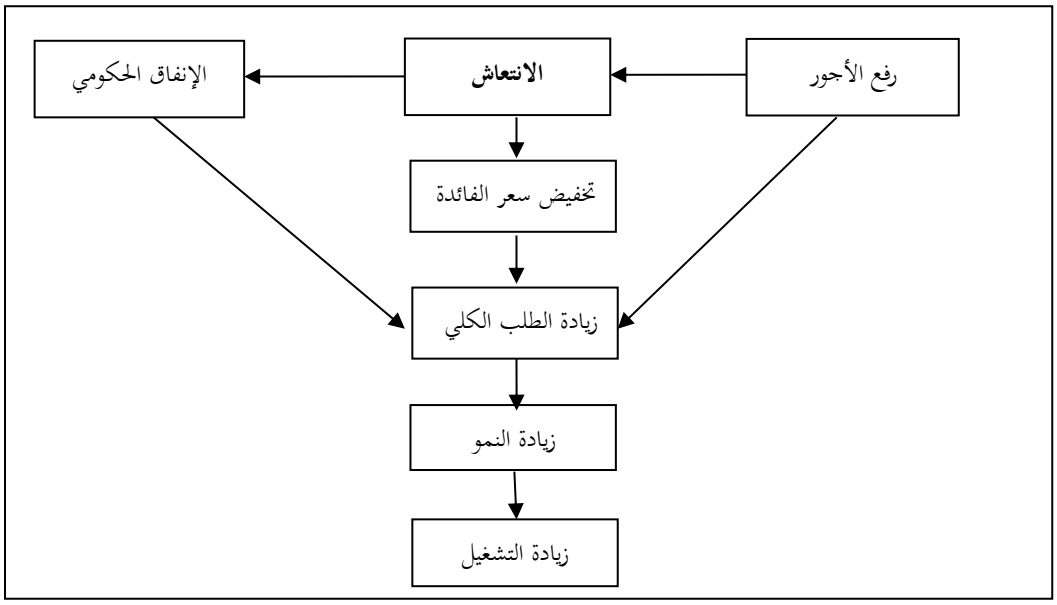

المصدر: وليد عبد الحميد عايب،"**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية لنموذج التنمية الاقتصادية)**"،ط1،مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان،2010،ص:79.

ثانياً:إنعكاسات برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 على التشغيل.

نظراً للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش بالتركيز على المشاريع التي بإمكانها إمتصاص أكبر قدرم مكن من اليد العاملة.

1.**الآثار المرغوبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل**:خلال تنفيذ هذا البرنامج توجهت الحكومة بالتركيز على المشاريع التي بإمكانها إمتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، حيث أنّ أكثر من 90٪ من الغلاف المالي المخصّص لبرنامج الإنعاش وجّهت لمختلف القطاعات المحرّكة للشغل، أمّا فيما يتعلق بالنسبة المتبقية 10٪ وهو ما يقارب 80 مليار دينار جزائري، فقد وجّه مباشرة لتفعيل السياسات التشغيلية ومؤسساتها فقد تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على 0.3 مليار دينار جزائري لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة تم تجهيزها 165 وكالة جهوية، كما تحصل برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة على مبلغ 9 مليار دينار جزائري، لتعميمه على مختلف المناطق التي لديها إرتفاع معدل البطالة، والذي يهدف إلى إنشاء ما يعادل 70000 منصب دائم.

كما يتوقع من خلال هذا البرنامج إنشاء 7133156 منصب عمل منها 296300 منصب دائم، أي بنسبة معتبرة تصل إلى 42.5٪ وتنحصر القطاعات التي توفر مناصب الشغل في قطاع الفلاحة 46.3٪، الصيد وموارده 14.2٪، وبدرجة أقل السكن وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة 9.81٪.

2. **تقييم إنعكاسات برنامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل**:تعتبر مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء مناصب الشغل تستحق التنويه منذ الانطلاقة 2001 إلى نهاية 2004، ويهدف هذا البرنامج الإنعاشي إلى إعادة تمويل العجلة الاقتصادية مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل، حيث أن المحاور الاساسية لترقية الشغل هي ضمن هذه الاستراتيجية التنموية، وهي دعم القطاعات المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية بهدف التكفل بالبطالة في المناطق النائية.

ويتوقف تقييم إنعكاسات هذه البرنامج على التشغيل على مدى تحقيقه لمناصب الشغل المتوقعة، فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برامج الانعاش الاقتصادي، والتي غطت في الفترة 2001-2003 باعتبار أن نسبة 96.26٪ من الاعتمادات المخصصة قد صرفت، وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، فحسب هذه الحصيلة سمح بإحداث 619534 منصب عمل، ينقسم حسب القطاعات التالية:

الشكل رقم(02-02): نسب مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2003.

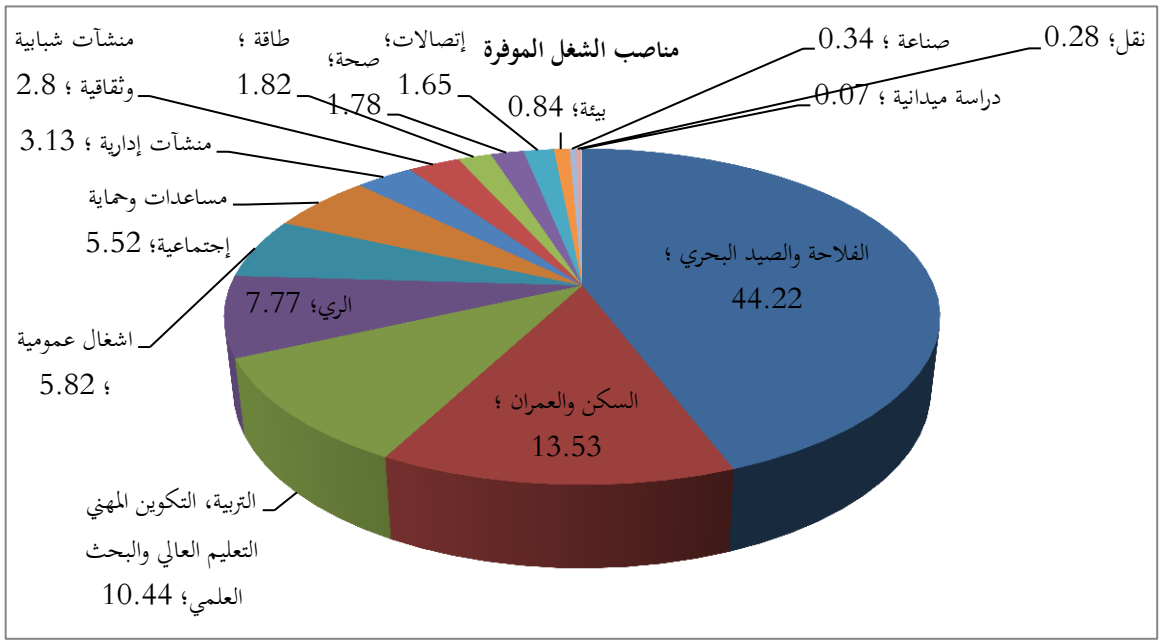

المصدر: من إعداد الطالبة وفقاً لضيف أحمد،"**انعكاسات سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994-2004**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص:177.

يلاحظ من خلال الشكل أن القطاع الذي إستحوذ على أعلى نسبة تشغيل هو الفلاحة والصيد البحري ب 273976 منصب نتيجة للآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، ثم يأتي قطاع السكن والعمران ب83805 منصب اللذان يمتازان بمناصب الشغل المؤقتة، مما يجعل بعض المناصب معرضة للزوال في حالة توقف تمويل هذين القطاعين أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة لقطاع

الفلاحة، أما نسبة مشاركة القطاعات الأخرى تبقى ضعيفة خاصة قطاع الصناعة الذي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرنامج.

كما انعكس هذا التحسن في معدلات النمو بشكل ايجابي بتحقق حوالي 751812 منصب عمل، منها 464930منصب دائم أي 61.84٪ و292882 منصب مؤقت أي 38.95٪،[1] مقسمة على المؤسسات العامة والخاصة،كان للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حصة بإنشاء 6677 مؤسسة صغيرة ساهمت في توفير 18980 منصب عمل كما كان تقسيم المؤسسات الصغيرة لسنة 2004 كما يلي:

الشكل رقم(02-03): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة في خلق مناصب الشغل خلال 2001-2004 في الجزائر.

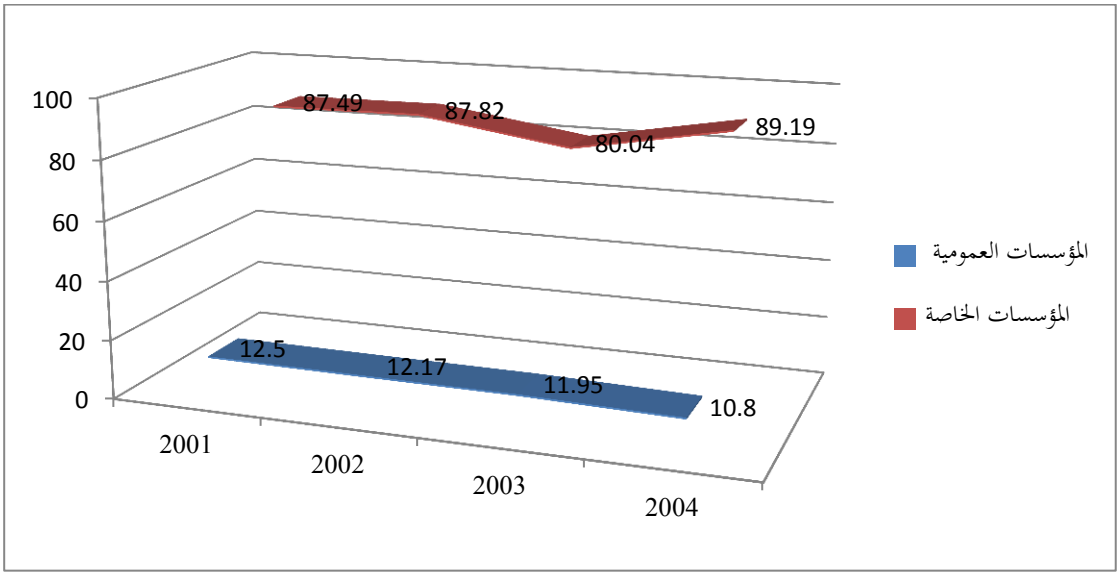

المصدر:من إعداد الطالبة وفقاً "لمراد مرمي،**مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**،مداخلة ضمن ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف1 ،11-12مارس2013،ص:32".

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤسسات القطاع الخاص الأعلى في توفير مناصب الشغل على مدى فترة الدراسة حيث بلغت 89.19٪سنة 2004 مقابل 10.8٪للمؤسسات القطاع العام، وهذا بسبب تزايد عددها حيث بلغ 225449 مؤسسة سنة 2004 كانت تستوعب 592758 مقارنة ب 179893 مؤسسة سنة 2001 استوعبت 503541.

[1] علواش وردة،"**دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد12،جوان 2014،ص:49.

ثالثاً: إنعكاسات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على التشغيل.

جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد من خلالها ومن خلال القيمة الاجمالية لهذا البرنامج، والتي تزيد عن قيمة البرنامج السابق ب 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد إرتفاع أسعار المحرقات المسجلة.

1.**الآثار المرغوبة من البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل:** ويمكن إستخلاص الآثار المتوقعة من البرنامج التكميلي لدعم النمو على مستوى التشغيل من خلال الالتزام الرئاسي الوارد في هذا البرنامج حيث يسعى إلى ربح رهانين يتعلقان: الأول بفتح ألف(1000) مؤسسة صغيرة جديدة، أما الأمر الثاني فهو تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من9٪(خلال الفترة 2010-2013) وهذا من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال هذه الفترة، حيث أصبح هذا الأخير من الأهداف الإستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، ويتوزع إستحداث مليوني منصب بالشكل التالي:

- مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي.
- مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.

كما عملت الدولة على إرساء جملة من التحفيزات القانونية والضريبية لصالح إنشاء مؤسسات ترقية الشغل منها:

- ❖ تمديد سنتين لفترة الاعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي الذي أنشأ بموجب القرار رقم 31-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 على قانون المالية لسنة 1997 لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل بعقد لمدة غير محدودة.
- ❖ تمديد فترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الفوائد للمؤسسات على خمس سنوات، والتي تم إنشاؤها بموجب أحكام القرار رقم(03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات لصالح المستثمرين الذين يوفرون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم.
- ❖ رفع التخصصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية بدعم وتشغيل الشباب.

2. **تقييم إنعكاسات برنامج دعم النمو على التشغيل:** تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديرة لتغيير الاختلالات الاقتصادية وخصوصاً إختلالات سوق العمل، ويمكن ملاحظة أهم إنعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج، والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم(02-01):مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009.

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009
أ–مناصب الشغل التي إستحدثتها الادارات العمومية والمؤسسات.	
1-مناصب الشغل التي إستحدثتها المؤسسات العمومية(المؤسسات العمومية الاقتصادية–المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري–مؤسسات أخرى)	571797
2-مناصب الشغل التي أستحدثت لدى الوظيف العمومي.	675947
3-مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي.	666510
4-مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك(خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة).	155110
5-مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل.	225353
6-ترتيب المساعدة على الاندماج المهني.	441914
7-مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار القرض المصغر(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر–الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	428613
المجموع أ	3166374
ب–مناصب الشغل الدائمة سنوياً التي أستحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العملة المكثفة.	
1-مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار تراتيب(التعويضات العامة–الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة–مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية).	1865318
المجموع ب	1865318
المجموع الكلي	5031692

المصدر:بيان مصالح الوزير الأول ص:83.

من خلال ملاحظة البيانات الاحصائية في الجدول فإننا نستخلص النتائج التالية:

- أن الالتزام الرئاسي في خلق مليوني منصب عمل عن طريق العاملين والوظيف العمومي، وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة، قد تحقق حيث أن مجموع المناصب المحدثة في إطار ذلك مقدرة ب 2437115 منصب عمل.
- أن مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة إنقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس(خلق) مناصب شغل حيث قدرت ب 3166374 منصب شغل أي بنسبة 70٪، أما القسم الثاني من مناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج هي مناصب أستحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة، والتي قدرت مناصبها ب 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30٪، وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم إستحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي 5031692 منصب شغل، وهي تفوق عدد المناصب المتوقعة.
- أن هناك نسبة معتبرة من المناصب المستحدثة هي عن طريق برنامج العقود ما قبل التشغيل وكذلك المستحدثة في إطار برنامج الإدماج المهني والمناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة، والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية وهذا ما يؤدي إلى نسبة كبيرة معتبرة من هؤلاء المشتغلون سوف يصبحون في حالة بطالة بعد انتهاء مدة العقد المحددة كما كانت الوظائف خلال هذه الفترة كما يلي:

الشكل رقم(02-04): طبيعة التشغيل(الوظائف) خلال الفترة **2005-2009**.

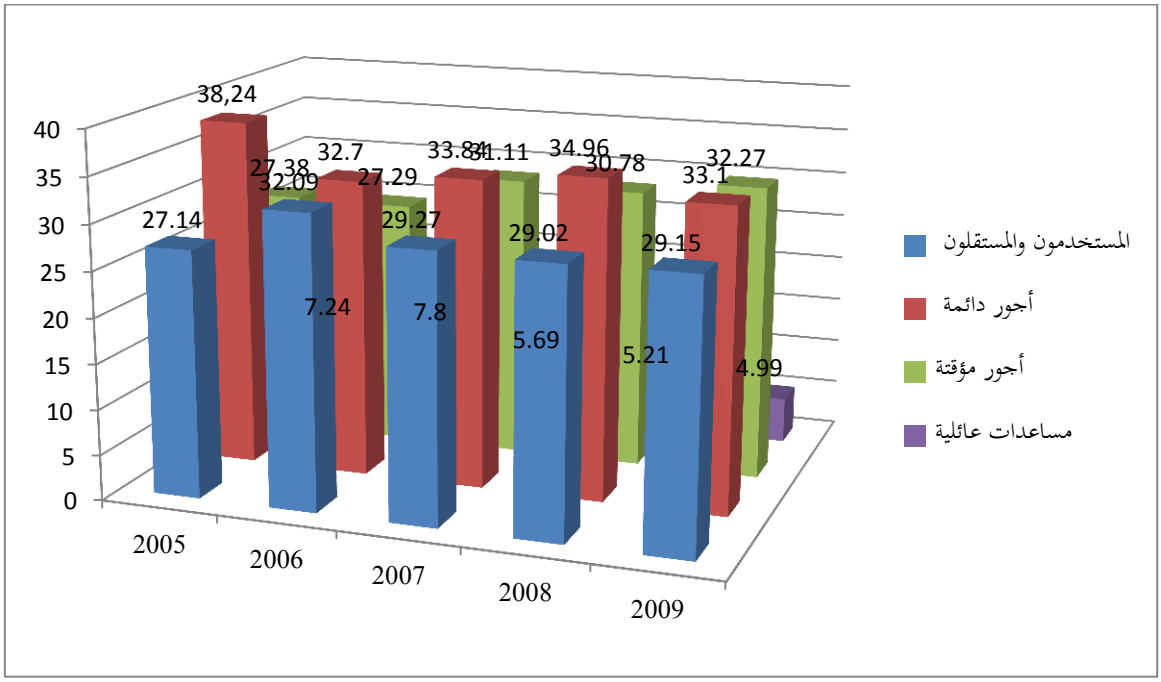

المصدر:من إعداد الطالبة وفقاً لمعطيات الديوان الوطني للاحصاء.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة المستخدمون والمشتغلون من إجمالي القوة المشتغلة في إرتفاع من سنة 2005 حيث بلغ 218414ألف عامل، بالمقابل 2762 ألف عامل سنة 2009 ، أما فئة الأجراء الدائمون فهي في إنخفاض تدريجي حيث مثلت سنة 2005 ب 3076181 ألف عامل في حين أصبحت تمثل سوى 3136 ألف عامل سنة 2009، في حين نجد الأجراء غير الدائمون في إرتفاع مستمر متنقلة من 2202843 ألف عامل سنة 2005 إلى 47300 ألف عامل سنة 2009، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود سياسة تشغيل فعّالة، حيث أخذت الدولة على عاتقها توفير مناصب عمل مؤقتة تحت برامج عقود ما قبل التشغيل ما أدى إلى توفير مناصب العمل المؤقتة أكبر من مناصب العمل الدائمة، أما فيما يخص مساعدو العائلات نلاحظ أن به أضعف النسب من حيث اليد العاملة المشتغلة.

رابعاً:إنعكاسات برنامج التنمية الخماسي2010-2014 على التشغيل.

إن برامج التنمية المتتالية أدت إلى تراجع هام في نسبة البطالة بفعل إحداث مايفوق 3 ملايين منصب شغل خلال العشرية الماضية في القطاعات الادارية، والانتاجية وإلى إرتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى ما يفوق 6 ٪

1. **الآثار المرغوبة من البرنامج الخماسي على التشغيل:** تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية أقرت البرنامج الخماسي 2010-2014، والذي يخصص 40٪ من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف إستحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. وفي هذا الإطار، فإن برامج دعم إستحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم إستحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لإستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010-2014 تفيد بما يلي[1]:

[1] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "**التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،15-16نوفمبر2011، ص:14.

-متوسط إستحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم إستحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

-تنصيب 300.000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP).

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محوراً مهماً في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه إبتداء من شهر جوان 2008، وقد كان لهذا الهدف أو التوقع عدة مبررات منها[1]:

– السعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي سنوي تقدر بمعدل 6٪.

– تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة(البناء والأشغال العمومية والري والسكن والنقل)،والقطاعات المولدة لمناصب شغل.

– دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة 200 ملياردينار جزائري، والفلاحة100مليار دينار جزائري، أما تنمية الموارد البشرية(التربية والتكوين)، عامل حاسم في الإدماج المهني.

– جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب 350مليار دينار جزائري.

2. **تقييم برنامج التنمية الخماسي**: بخصوص الهدف المتمثل في إحداث مناصب الشغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للفترة الخاصة بالمخطط الخماسي، فقد تم إستحداث بين سنة 2010 إلى غاية جوان 2012 أكثر من مليون منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي "مليون و248 ألف و819 منصب"، في حين تم إستحداث مليون و94 ألف منصبا آخرا في إطار أجهزة الادماج المهني، وتدخل هذه العملية في إطار برنامج ترقية التشغيل ومكافحة البطالة والرامي إلى إستحداث 3 ملايين منصب شغل بين سنة 2010-2014، كما أن الشبكة الاجتماعية المستحدثة في إطار التضامن الوطني ساهمت من جهتها بخلق 1033535 منصب شغل، وقد تم في هذا السياق إنشاء 279 ألف مؤسسة مصغرة من قبل الشباب بين سنة 2010 والسداسي الأول سنة 2012 في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما أن قطاع السياحة هو أيضا أوكلت له مهمة خلق مناصب شغل، خصوصا وأنه قطاع إقتصادي رئيسي لتوفير أعدادًا لايستهان بها من فرص عمل جديدة، فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر، وثلاثة مناصب غير

[1] مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط إطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الاربعاء 9 جوان 2010،ص:1.

مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة وقياسا على ذلك، وفي ظل المعطيات والتوقعات المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2010- 2014 فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة إستيعابية إضافية تقدر ب 115000 سرير.[1]

كما أضاف المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل محمد الطاهر*على ارتفاع التوظيف ب44٪، حيث بلغ 179000 موظف في القطاع الاقتصادي لسنة 2010 مقابل أكثر من 318000 سنة 2013.

وحسب التقرير السنوي للوكالة الوطنية للتشغيل فقد بلغ عدد عمليات التشغيل من جانفي إلى أكتوبر 2014 على 1906875 عملية توظيف كلاسيكية في جهاز الوظيف العمومي، منها 90709 طالب عمل لأول مرة في إطار جهاز الإدماج المهني ،كما تم إستحداث مشاريع من قبل ENSEJ وصندوق التأمين على البطالة الرامي إلى إستحداث مقاولات شبانية ومؤسسات صغيرة بدعم 105597 مشروع.

كما كان توزيع الوظيف العمومي حسب القطاعات الشكل التالي:

الشكل رقم(02-05): مساهمة الوظيف العمومي في التشغيل سنة2014.

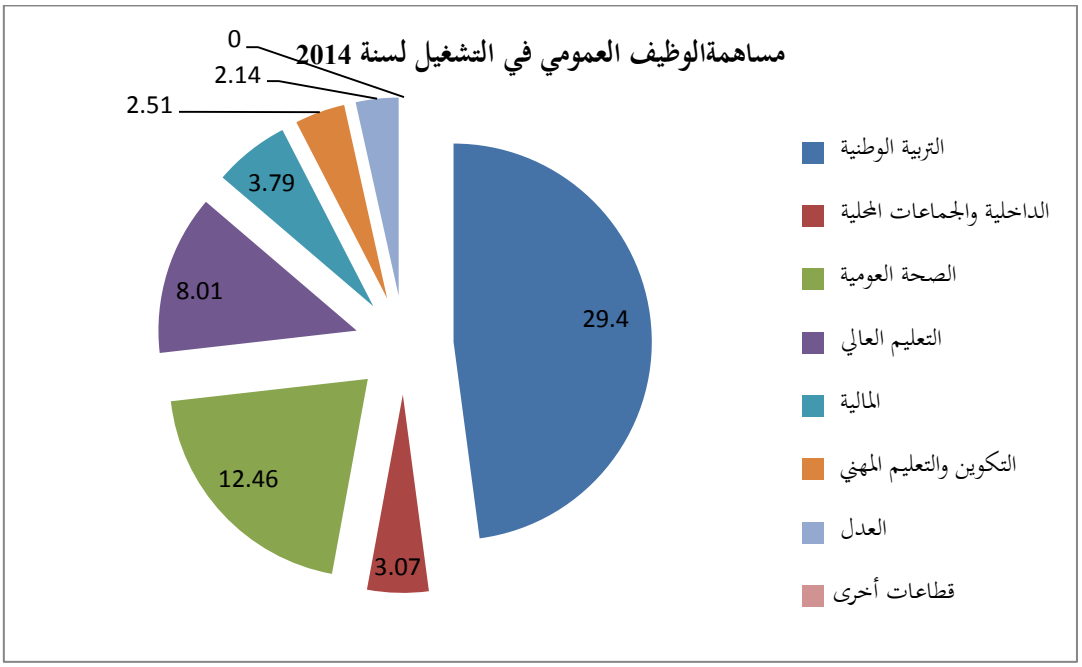

المصدر:المديرية العامة للوظيف العمومي، إحصائيات تعداد الوظيف العمومي في الجزائر2013، الجزائر 23-01-2013.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن قطاع التربية إستحوذ على نسبة كبيرة من الوظيف العمومي ب560701 بكلا الشكلين موظفين أو متعاقدين، ثم تأتي الصحة العمومية في المرتبة الثانية ب237618 موظف، التعليم العالي

[1] كرمية توفيق،**"برامج الانعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسة التشغيل في الجزائرخلال الفترة2001-2014"**،الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر، المنعقد في 11-12نوفمبر2014،جامعة إكلي محند، البويرة،ص:15.

* المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل خلال نزوله ضيفا على أحد برامج القناة الاذاعية الثالثة، جريدة النهار الجديد، الجزائر، 11-03-2014.

ب152829 موظف، ثم المالية– الداخلية والجماعات المحلية–التكوين والتعليم المهني– العدل – القطاعات الأخرى بالمساهمة التالية وهي على التوالي: 72456، 48044،603880 ،40845، 190402 (عون).

ولكن في الأخير جدير بالذكر أن سياسة الإنعاش، تتعرض حاليا إلى عقبتين رئيسيتين:

- عدم كفاية العرض للطلب المعبر عنه بهذه القدرات التي توجد في حالة خمول.
- تحرير الاقتصاد وإنهاء الحمائية الاقتصادية، وبالضرورة أضحت المؤسسة الجزائرية عاجزة عن حماية نفسها وحصتها حتى داخل السوق المحلية والفوز بحصص جديدة.

هذه العبقات التي يمكن أن تحد من فعالية البرامج التنموية من التأثير في النشاط الاقتصادي، وسياسة التشغيل بصفة خاصة، ومنه ينبغي لسياسة العرض المنتظرة من السلطات يجب أن تستهدف تحرير المؤسسة من كل القيود والمعوقات، وتبني إستراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: تقييم سياسة برامج الانعاش الاقتصادي.

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هناك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود، وتعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للنهوض بالوضع الاقتصادي في المدى القريب، من ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى.

أولاً: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 _2004.

قصد تنشيط الانعاش الوطني و تحسين وضعيتها المالية سعت الجزائر إلى الاعتماد على مخطط دعم الانعاش الاقتصادي الذي أقرته في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخططات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوته ،و تبلغ قيمته الاجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 7 مليار دولار، ومن هنا سنتطرق إلى أهداف و مضمون ونتائج هذا البرنامج.

1. **أهداف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي:** يهدف هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تعزيز الطلب الكلي.
- تدعيم النشاطات المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسة الانتاجية(خاصة المحلية).
- إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة منها تلك التي تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه.
- توفير الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية وهذا من خلال دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

2. **مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004:** تظهر الأهداف السابقة من خلال محتوى برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يتمحور حول أربعة مركبات أساسية، تخص استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز، إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وصيانتهما توفير المتطلبات الأساسية للمشاريع، أخيرًا توفير وسائل وإمكانيات الانجاز لاسيما منها الوطنية.

[1] بن دعاس زهير،كتاف شافيه، **"سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية(حالة الجزائر)"**ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس2013،ص:17.

الجدول رقم(02-02):مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004. (الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المبالغ(مليار دج)	النسبة٪
دعم الاصلاح	6	11	13	15	45.0	8.5
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية	93.0	77.9	37.6	2.0	210.5	40
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100

المصدر: : تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002.

إن تقسيم الغلاف المالي الإجمالي بهذا الشكل هو الذي تم اعتماده وعرضه خلال التصويت على البرنامج ضمن مجلس الوزراء المنعقد خلال شهر أفريل2001.

إن ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي كان يقتضي بحكم التطورات الاقتصادية والعالمية وما صاحبها من دخول الجزائر لاقتصاد السوق إرفاقها بجملة من الاصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار والإنتاج والمنافسة وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات العالمية ومن ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة[1]، وقد قدر المبلغ المخصص لهذه الاصلاحات بحوالي 45 مليار دينار جزائري على إمتداد أربع سنوات أي بنسبة 8.6٪ من المبلغ الكلي وقد شملت هذه الاصلاحات تحديث الإدارة الجبائية 20مليار دينار جزائري، صندوق المساهمة والشراكة 22.5 مليار دينار جزائري، تهيئة المناطق الصناعية 2مليار دينار جزائري، صندوق تهيئة التنافسية الصناعية 2مليار دينار جزائري، نماذج التقدير 00.8مليار دينار جزائري، أما دعم النشاطات المنتجة يتضمن تدعيم قطاعي الفلاحة والصيد البحري والموارد المالية ضمن رغبة الدولة في زيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية وفي نفس الوقت المحافظة على مستوى العمالة وكذلك في استغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية، وقد رصد لهذا البرنامج 65.8مليار دينار جزائري وزعت على برنامجين قطاعين:

البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي:[2] خصص له مبلغ 55.9 مليار دينار جزائري، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه أواخر 2000، يهدف هذا البرنامج إلى:حماية السهول والأراضي

[1] مدوري عبد الرزاق، "**عرض وتحليل آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر(نظرة تحليلية)**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس2013، ص:10.

[2] مفتاح صالح، رحال فاطمة،"**دور البرامج الوطنية في تطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**" ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس2013، ص–ص:20-21.

المعرضة للانجراف، حماية المناطق السهبية من التصحر، دعم إنتاج الحبوب والحليب، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي، ووزعت موارد هذا البرنامج على ثلاث صناديق فلاحية:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية 53.4مليار دينار جزائري.
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية 0.2مليار دينار جزائري.
- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية 22.8مليار دينار جزائري.

البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري :خصص له ما قيمته 9.5مليار دينار جزائري والهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وأوكلت مهمة هذا إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات[1].

التنمية المحلية: لقد قدر الغلاف المالي المخصص في هذا الصدد بـ 114 مليار دينار جزائري مخصص لتمويل مشاريع الاستثمارات في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين و كذا تأهيل المناطق النائية والمغزولة وتتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في 6 محاور أساسية :

-مخطّطات البلدية للتنمية والموجهة في غالبها إلى تشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات عبر كامل التراب الوطني ب33.5مليار دينار جزائري، المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير بـ 13.6مليار دينار جزائري، المشاريع المتعلقة بإصلاح طرق البلدية والولاية بـ 13 مليار دينار جزائري، المنشآت القاعدية الإدارية بـ 16.9مليار دينار جزائري، المنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد والمواصلات والتي تشجع عودة الاستقرار خاصة في الأماكن المتضررة من الارهاب وكذا حماية البيئة والمحيط بـ 5.5مليار دينار جزائري.

الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية: خصص لهذا القطاع أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المهيئة للبرنامج بمبلغ يقدر بـ 210.5 مليار دينار جزائري، وهو يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الذي حصل سابقًا مما أجبر الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للميزانية، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة،مرجع سابق، ص:21.

الجدول رقم(02-03):القطاعات المستفيدة من مخصصات برامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دينار جزائري)
1-تجهيزات الهياكل	60.5	53	29.4	/	142.9
1-1-منشآت الري	5.4	15.8	10.1	/	31.3
2-1-منشآت السكة الحديدية	9.7	28.9	16	/	54.6
3-1-أشغال عمومية	33.7	8.3	3.3	/	45.3
4-1-اتصالات	10	/	/	/	10
5-1-تهيئة مدينة بوغزول	1.7	/	/	/	1.7
2-تنمية المناطق الريفية	13.1	13.2	5.7	/	32
1-2-فلاحة	1.7	3.2	4.2	/	9.1
2-2-بيئة	3.6	1	1.5	/	6.1
3-2-طاقة	7.8	9	/	/	16.8
3-السكن و العمران	27.1	4	2.5	2	35.6
1-3-السكن الحضري و الريفي	25.1	/	/	/	25.1
2-3-تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	2	10.5
المجموع	100.7	70.2	37.6	2	210.5

المصدر: كريم بودخدخ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير"**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي(حالة الجزائر2001-2009)**،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم،الجزائر،2009-2010،ص:197.

تنمية الموارد البشرية خص هذا الباب بغلاف مالي يقدر بحوالي 90.3 مليار دينار جزائري موجهة لإنجاز مشاريع لها تأثير مباشر على إحتياطات السكان وتحسين قطاعات جدّ حيوية وذات صلة وثيقة بالحياة اليومية كقطاع التربية الوطنية الذي خصص له 26.95مليار دينار جزائري، التكوين المهني9.5 مليار دينار جزائري، أما التعليم العالي والبحث العلمي 33.98 مليار دينار جزائري، أما الصحة والسكن 8.7 مليار دينار جزائري، الشباب والرياضة 3.67 مليار دينار جزائري،الثقافة والاتصال8 مليار دينار جزائري، وزارة الشؤون الدينية 11.5 مليار دينار جزائري.

حيث ترمي المنشآت المدرجة في هذا الإطار إلى تحسين الإمكانيات والقدرات العلمية والتقنية المتوفرة التي سوف تقوم بتلبية التدفقات الناتجة عن كل دخول جامعي، وقد تم اختيار هذه المشاريع بالشكل الذي يسمح بإحياء المناطق المعزولة وتشجيع عودة السكان إلى المناطق المهجورة، إضافة إلى تلبية احتياجات الشباب في النشاطات الرياضية والتسلية.

3.**نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي**:يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف هذا المخطط،حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حوالي8.4٪، وهو أعلى من ما حقق في الفترة 1995-2000 والذي بلغ 3.2٪، هذا راجع إلى تطور قطاع المحروقات،كما لوحظ تذبذب في معدلات النمو،وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-04):أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال الفترة 2001–2004

البيان	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام(مليار دينار جزائري)	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2778.49	3020.66	3345.35	3683
التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية	68.71	26.03	-35.02	466.6
احتياطات الصرف ملياردولار	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي ملياردولار	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميلدولار	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر:سيلام حمزة،ولد بزيو فاتح، "**فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي(دراسة حالة الجزائر2001–2014)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة إكلي محند أولحاج،البويرة،2013-2014،ص:84.

إذن يمكن القول أن البرنامج لم يحل كل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري المسجلة في مختلف المجالات، لكنه حاول التخفيف منها، وخلق ظروف ممهدة لوضع واستكمال مواصلة المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تنمية حقيقية مستدامة.

ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار دينار جزائري سنة 2004، تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك في مرافقة أداء الانتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على العالم.

1. **أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو**: يهدف برنامج التكميلي لدعم النمو للوصول إلى الأهداف التالية[1]:

-العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه في الفترة السابقة.

-العمل على إتباع أنجع الطرق للقضاء على آفة الفقر،عن طريق تحسين الظروف المعيشية.

-العمل على تحقيق التنمية التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها والمتضررة من الإرهاب.

2. **مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو**:يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته حيث بلغت في شكله الأصلي4203 مليار دينار جزائري، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري، وآخر بمناطق الهضاب بقيمة 668 مليار دينار جزائري، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دينار جزائري، والصناديق الاضافية المقدرة ب 1191مليار دينار جزائري والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار، حيث شمل مضمونه خمسة محاور رئيسية هذا ما سيبرزه الجدول التالي :

الجدول رقم(02-05): مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005–2009.

القطاعات	المبالغ(مليار دينار جزائري)	النسبة٪
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2-http://www.premier. ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf .

[1] مسعودي زكريا،"**سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ2001**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس 2013،ص:11.

يلاحظ من خلال الجدول أن 45.5٪من المبلغ الاجمال من برنامج دعم النمو مخصصة لتحسين ظروف معيشة السكان،الذي يعد مكملا لما جاء به مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في التنمية المحلية والبشرية، إذ يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال إنعكاسه على أداء عنصر العمل ويظهر هذا جليا من خلال المبلغ المخصص لقطاع السكن الذي يقدرب 555مليار دينار جزائري، ويليه قطاع التربية الذي خصص له 200 مليار دينار جزائري، في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم وتحسين ظروف التمدرس، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزيد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي ب141 مليار دينار جزائري بإنشاء 231000 مقعدا بيداغوجيا و26 مطعما جامعيا قصد توفير الظروف الملائمة للتحصيل العلمي، يأتي تطوير المنشآت الأساسية في المرتبة الثانية هذا ما يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية والمنشآت الأساسية لدوره الهام في دعم الاستثمار وقطاع الانتاج، حيث قسمت على أربعة قطاعات أساسية قطاع النقل الذي يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط جديدة كما يتضمن إنشاء ميترو الجزائر و3 مطارات جديدة وعدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدة ولايات،ولايقل قطاع النقل أهمية حيث يتضمن انشاء وإعادة تأهيل 600كلم من الطرق الوطنية والولائية، أما برامج دعم التنمية فقد نال337.2 مليار دينار جزائري، وقد وزع على خمس قطاعات أساسية وتعد منتجة وعصب نمو الناتج الوطني هي الفلاحة والتنمية الريفية خصصت له300 مليار بهدف تطوير الاستثمارات حيث عمدت الجزائرعلى تكامل العديد من السياسات نجد منها(سياسسة الضبط–سياسة إعادة الهيكلة – سياسة الانعاش–سياسة دعم النمو)[1]، والنشاطات الاقتصادية الريفية ومكافحة التصحر، بذلك حماية الثروة الحيوانية، ثم يأتي قطاع الصناعة ب13.5 مليار دينار جزائري، من أجل رفع مستوى التنافسية وتطوير الملكية الصناعية،الصيد البحري 12مليار دينار جزائري، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية داخل ربوع الوطن، تطوير الخدمة العمومية والهدف من ذلك هو تحسينها وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية فقد خصص لها203.9 مليار دينار جزائري، وزعت على قطاعي البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال بغرض فكّ العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة، أما القطاع الثاني فهو قطاع العدالة الذي يعتبر حساس ويمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ويتضمن هذا البرنامج إنشاء14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية، الداخلية بغرض تطوير مصالح الأمن والحماية المدنية، ثم التجارة إذ أنه وقصد

[1] أنظر إلى مراد جنيدي، "**الإصلاحات والانعاش الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، إقتصاد كمي، جامعة الجزائر2014،3-2015،ص: 168.

تحسين التجارة وتنظيم السوق التجارية وضعت الدولة جملة من الأهداف الوسيطية (إنجاز مخابر مراقبة النوعية- إقتناء تجهيزات مراقبة النوعية -إنجاز مقرات مراقبة النوعية على الحدود)، أما القطاع الأخير فهو قطاع المالية بهدف تحديث الادارة المالية وقطاع الجمارك والضرائب بالخصوص.

3.**نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو**:سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة مخطط الانعاش الاقتصادي من حيث التأثير إيجابياً على بعض المؤشرات الاقتصادية يمكن تلخيصها في الأرقام التالية:

انخفاض الديون الخارجية من 22 مليار دولار بنهاية برنامج الانعاش الاقتصادي إلى 0.48 مليار دولار سنة 2009، فيما يخص الديون الخارجية فقد انخفضت من 911 مليار دينار جزائري سنة2003 إلى 705.9 مليار دينار جزائري سنة2009، الناتج المحلي وصل إلى 10017.5مليار دينار جزائري أي ما يعادل 137.9مليار دولارسنة 2009 مقابل 6000 مليار دينار جزائري سنة 2005، مع معدل تضخم وصل إلى بالمتوسط إلى 5.7٪.[1]

أما على الصعيد الاجتماعي فقد تمكنت الدولة من إنجاز 104569 مسكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون،*لكنه لم يستطيع القضاء على هذه الأزمة،كما شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعاً في مختلف المجالات حيث تم تشييد 23 مستشفى و83 عيادة متعددة الإختصاصات في الفترة2005-2009.

ثالثاً:برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التى إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التى كانت متاحة وقت آنذاك و تواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2009–2004 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التى رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب و بذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري، من بينها بعض المشاريع المهيكلة التى ما تزال في قيد الإنجاز يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري(أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين إثنين هما[2]:

[1] خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء، آيت بارة شفيعة،"**تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس 2013، ص:7.

* تمثل هذه الصيغ الإيجارالعمومي،التساهمي الإجتماعي، الريفي،البيع بالإيجار،الترقوي البناء الذاتي.

[2] دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان،"**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970-2008**"، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص:183.

-إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، يعادل 130 مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11532 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156مليار دولار.

1. **أهداف برنامج التنمية الخماسي**:كما يهدف هذا البرنامج إلى[1]:

- تحسين التنمية البشرية.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني.
- التنمية الصناعية.
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل.
- تطوير اقتصاد المعرفة.

2. **مضمون برنامج التنمية الخماسي**: توزعت الاعتمادات المالية لهذا المخطط كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02-06):مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. (الوحدة=مليار دينار جزائري)

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب و الرياضة	380
الطاقة كالكهرباء و الغاز	350
المجموع	3357

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010،

. http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث أن قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة القادمة،كما أن للموارد المائية حصة لا يستغنى عنها حيث قدرت ب 2001 مليار دينار جزائري يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 ٪ من

[1] أحمد طرطار، صورية مساني،"**دور الجباية البترولية في تمويل برامج الاستثمارات العمومية للفترة مابين 2010-2014، بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس 2013، ص:13.

موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم فى مختلف أطواره(الابتدائي والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية،كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التى تأتي إمتداداً للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دينار جزائري ذات الصلة بالتنمية البشرية.

3.**نتائج برنامج التنمية الخماسي**:لقد نتج على مخطط التنمية الخماسي العديد من التطورات فعلى صعيد نمو الناتج المحلي بلغ16569.3 مليار دينار جزائري سنة 2013 مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت 11991.6 مليار دينار جزائري، وكانت مساهمة كلاً من القطاعات في الناتج المحلي طوال هذه الفترة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07):التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية. (مليار دينار جزائري)

القطاعات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180.4	5242.1	5536.4	4968.0
القطاعات الأخرى	7063.5	8423.1	9501.5	10365.4
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
الصناعة خارج المحروقات	617.4	663.8	728.6	765.5
بناء وأشغال عمومية+خدمات المحروقات	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
خدمات خارج الادارة العمومية	2586.3	2862.6	3205.6	3827.4
خدمات الادارة العمومية	1587.1	2386.6	2654.4	2524.5
حقوق ورسوم على الواردات	747.7	854.6	1077.5	1235.9
إجمالي الناتج المحلي	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013،ص:214.

وبناءاً على معطيات الجدول فإن إجمالي الناتج المحلي في تزايد لكنه بتباطؤ، فباستثناء قطاع المحروقات الذي عاش مرحلة ركود حققت كل القطاعات الأخرى نمواً إيجابياً كما إنخفضت نسبة التضخم إلى 3.3٪ سنة 2013 مقارنة ب5.7٪ أواخر 2009.

ومع ذلك فإن النمو يبقى هشاً، ولا يعوّل عليه كثيراً في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة ضعيفة، وبذلك تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبياً، على الرغم من أن القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

المبحث الثالث:نمذجة قياسية لظاهرة التشغيل في ظل انعاش الاقتصاد الجزائري.

قبل دراسة نماذج التشغيل وجب علينا معرفة النتائج المنتظرة من طرف الحكومة للبرنامج الخماسي 2015-2019، من خلال المحاور الأساسية المنصبة على الجانب الاقتصادي، من خلال الحفاظ على إستمرارية النمو المرتفع بنسبة7٪ والتركيز على القطاعات المنتجة كالاستثمار، وتطوير الخدمة العمومية، أما الجانب الأمني من خلال مواصلة مكافحة الارهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية، وعن جانب التشغيل يظهر من خلال توفيق قوى الطلب والعرض ويتجسد ذلك بتحسين عمل الوكالة الوطنية للتشغيل، معرفة وضعية القوى العاملة خلال هذا البرنامج يتطلب دراسة قياسية لمستقبل التشغيل.

أولاً:برنامج الخماسي للانعاش الاقتصادي 2015-2019.

في إطار إستكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وخصوصا الانتاجي.

وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل إحتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5.600 مليار دولار وديون خارجية منعدمة تقريبا.[1]

1. المحاور الأساسية لبرنامج الحكومة 2015-2019.

من خلال هذه المحاور تسعى الدولة إلى بناء غقتصاد يعول عليه مستقبلاً، ومنافس لاقتصاديات الدول المتقدمة من خلال [2]:

1.1. التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وضمان النمو اقتصادي متين: تسعى الحكومة من خلال برنامجها إلى تحقيق تحد مزدوج يتمثل من جهة في التخلص التدريجي من التبعية لقطاع المحروقات التي ظلت تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، و من جهة أخرى تعزيز الاستثمار الطاقوي بما يكفل تعبئة الموارد المالية الضرورية لضمان معدل نمو قوي ودائم، من خلال منح الأولوية للمنتوج الوطني تعتزم الحكومة حسب مخطط عملها إعطاء دفعة جديد للاستثمار المنتج نظرا لدوره في دعم النمو، كما ستواصل الحكومة جهودها في مجال تعزيز إستغلال قطاع المحروقات و المناجم بما فيه الغاز الصخري، وذلك في ظل الاحترام الصارم للبيئة، هذا المسعى سيكون مرفوقا بترشيد صارم للانفاق العمومي و لعمليات الدعم الحكومي يقابله تمسك بالمكاسب الاجتماعية

[1] جريدة الشروق، "**برنامج الاستثمارات العمومية2015-2019**"، 25 ماي 2015، ص: 3.

[2] وزارة المالية، "**تقرير عن مجلس الوزراء**"، الجزائر، 2015، ص:1.

التي حققتها الجزائر، للوصول إلى مثل هذا التوازن فإن البرنامج الخماسي الجديد (2015–2019) الذي يهدف لتحقيق معدل نمو قوي،كما نص مخطط العمل بأن الحكومة ستعكف على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي خلال الفترة 2015-2019، كما ستتواصل الجهود التي شرع بها في مجال تطوير المنشات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة و تحسين ظروف معيشة المواطنين وسيتم قريبا وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب و الولايات الحدودية، وينصب عمل الحكومة على إستكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة و مراقبة إستعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين و الحفاظ على الأموال العامة، وعلى صعيد عصرنة المنظومة المصرفية والمالية فسيتم التعجيل بالاصلاحات بهدف تعزيز التضمين المالي ومواصلة تطوير المصالح المالية بما يسمح بترسيخ تنافسية الاقتصاد وتنوعيه، وفي هذا الإطار وفضلا عن تكثيف الشبكة البنكية و المالية فإن أهم العمليات المدرجة في مخطط العمل هي تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي والاستمرار في تحديث منظومة الدفع وإستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية و التقليص من آجال معالجة ملفات القروض وتحسين حكامة البنوك العمومية وتفعيل سوق القرض خاصة عبر تطوير نشاط القرض الإيجاري وترقية بورصة الجزائر.

2.1. **الاعتماد على الاستثمار المنتج أولاً**: ويشكل الاستثمار المنتج أهم محور لعمل الحكومة خلال الخماسي المقبل إذ ينتظر تعديل القانون المتعلق بترقية الاستثمار بغية تكريس أكبر لحرية الاستثمار والتخصيص على مجمل المزايا القطاعية الواجب تقديمها لحاملي المشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الوطني والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي، ومن بين الإصلاحات المدرجة تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى قطب متخصص في توجيه المستثمرين المحتملين نحو مشاريع واعدة ومرافقتهم في الإنجاز وإرشادهم في مجال التنظيم والتسيير موازاة مع تحسين مستمر لمناخ الأعمال ورفع العراقيل التي ظلت تحول دون تحقيق نمو قوي و متواصل بما في ذلك مشكل العقار، ويشكل قطاعي الصناعة و الفلاحة محركي النمو المنتج خارج المحروقات حسب البرنامج. ففي مجال الصناعة سيتم إعطاء الأولوية لنشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية مع إعطاء دفع جديد لقطاع المناجم من خلال صدور القانون المتعلق بالمناجم وإنشاء فوج صناعي منجمي وكذا إنجاز مركب ضخم لصناعة مختلف أنواع الأسمدة والمواد الفوسفاتية، ويشير مخطط عمل الحكومة إلى وضع برنامج خاص لتطوير ومساعدة المؤسسات الجديدة لاسيما التي يبادر بها حاملو الشهادات من الشباب وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتكثيف نسيجها خاصة في النشاطات

التحويلية كما سيتم إنعاش القطاع من خلال إتخاذ إجراءات إضافية في مجال تحسين حكامة المؤسسات و نوعية تسييرها و تنظيم النشاطات الصناعية وكذا تدعيم القدرات الوطنية للموارد البشرية، أما فيما يخص القطاع الفلاحي فيرتكز البرنامج على ثلاثة محاور تتعلق بالتجديد الفلاحي والتنمية الريفية وعصرنة القطاع إضافة إلى تعزيز النتائج التي عرفها القطاع من خلال رفع مستويات الإنتاج الفلاحين-توسيع المساحات المسقية إلى مليون هكتار وإستصلاح الأراضي-إستعمال بذور ذات نوعية وتوسيع قدرات التخزين، إضافة إلى تعزيز الحماية الصحية والصحة النباتية، وستبذل جهود إضافية من أجل تنمية الفلاحة الصحراوية من خلال توفير مساحات جديدة في إطار إستصلاح الأراضى وأيضا في مجال التنمية الريفية، وسيتم وضع نظام إعلامي فلاحي وريفي يربط بين مختلف مستويات التسيير من المقاطعة إلى الإدارة المركزية من شأنه أن يوفر للقطاع أداة للمتابعة والتقييم، وفيما يتعلق بتعزيز نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات تلتزم الحكومة بتكثيف جهودها قصد مضاعفة الانتاج الوطني من المنتجات الصيدية، وبالنسبة لقطاع التجارة فإنه سيتعزز بمخطط توجيهي للمنشآت والتجهيزات التجارية مع مواصلة جهود عصرنة القطاع وإمتصاص النشاطات التجارية الموازية وإستكمال مسار التفاوض من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وستواصل الحكومة من جهة أخرى إستكمال المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بضبط السوق وتنظيمها وكذا حماية المستهلك ومطابقة المنتوجات وتعميم إقامة السجل التجاري الالكتروني، أما فيما يخص قطاع النقل فتعتزم الحكومة مواصلة مشاريع ربط الطرق -توسيع شبكة الطرقات والطرق السيارة -إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا- إنجاز2000 كم من الطرق الجديدة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا وتحسين حركة النقل في الجنوب وكذا توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرتنها والشروع في الكهربة التدريجية لمجمل الشبكة وتوسيع شبكة الميترو والترامواي والمصاعد الهوائية.

3.1. **مواصلة مكافحة الارهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية:** تشكل مواصلة مكافحة الإرهاب من بين المحاور التي تضمنها وأشار مخطط عمل الحكومة في فصله المخصص إلى توطيد أركان دولة القانون وتعزيز الاستقرار وترقية الحوار الوطني إلى أن الحكومة "ستواصل القيام بكل عمليات مكافحة الإرهاب وتسخير كل قدراتها على مستوى مجمل التراب الوطني من أجل تعزيز الأمن الوطني مع الإبقاء على سياسة-اليد الممدودة- تجاه أولئك -الضالين- الذين قد يبدون إستعدادهم للتوبة"، وحماية لأمن الوطن والمواطن من مختلف الأخطار ستسهر الحكومة أيضا -مثلما جاء في الوثيقة- على"مكافحة كل أشكال الإجرام بلا هوادة، لاسيما الجريمة العابرة للحدود"، وبالموازاة مع مكافحة الإرهاب "ستواصل" الدولة مسار تطبيق بنود الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي شرع فيه بتاريخ 29 سبتمبر 2005 بعد أن نال تزكية الشعب الجزائري، وحرصا منها على "إزالة آثار المأساة التي

شهدتها البلاد" ستتم مواصلة مسار المصالحة إلى غايته المنشودة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وبالتالي الوحدة الوطنية"،وفي هذا الإطار ينص المخطط على مواصلة الحكومة "ضمان متابعة صارمة لملفات ضحايا المأساة الوطنية بمختلف فئاتهم إلى غاية إتمام هذا الملف" كما سيواصل أيضا "السّاسة الوطنية للتكفل بضحايا الارهاب ولا سيما منهم الفئات الأكثر هشاشة و/أو الأكثر حرمانا" مع إتخاذها لتدابير جديدة لفائدة ضحايا الارهاب والمأساة الوطنية"، وفي ذات السياق ستعمل الحكومة على القيام بترتيبات إعادة الإدماج الضروري لحماية كل أولئك الذين ساهموا في مكافحة الإرهاب وفي عودة السلم والاستقرار، مع البقاء في الإصغاء لشكاوي الضحايا من أجل مساعدتهم وإعانتهم مع التكفل بانشغالاتهم مهما كانت طبيعتها.

4.1. **السكن:** في مجال السكن يتضمن مخطط عمل الحكومة إنجاز1.6 مليون وحدة سكنية[1] بمختلف الصيغ في إطار البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019 و هو ما من شأنه تدارك العجز الهيكلي في هذا المجال، ويعطي مخطط حكومة سلال الأولوية لإنجاز البرامج الموجهة لمساكن البيع بالإيجار والذي يسجل 230.000 وحدة لفائدة الطلب الذي لم تتم تلبيته في إطار برنامج 2001 و2002 والإنطلاق برسم المخطط الخماسي القادم في برنامج إضافي قوامه 400.000 ألف سكن لتلبية الطلبات الجديدة، وستتكفل الحكومة بتسخير العقار القابل للبناء وتوجيهه لمشاريع المساكن وتجهيزاتها المرافقة إضافة إلى وضع آليات جديدة ترمي إلى تعزيز الشفافية والإنصاف في توزيع المساكن إلى جانب تسريع وتيرة الانجاز وتنويع العرض بما يضمن التكفل بكل الطلبات المسجلة مع إعطاء أهمية خاصة للنوعية في التصميم.

2. برامج سياسة التشغيل في الجزائر للخماسي2015-2019.

للعمل على تطوير الجنوب عمدت الدولة إلى مضاعفة المجهودات على كافة القطاعات الخاصة بالتنمية[2]

1.2.**التوفيق بين العرض والطلب:** من خلال تقريب مناصب العمل الممنوحة من طرف القطاع لصالح طالبي العمل والشباب المسجلين في المصالح المحلية للوكالة الوطنية لتدعيم التشغيل وتوجيه سياسة التكوين نحو الحاجيات المعبر عنها من قبل سوق التشغيل في مجال الكفاءة المهنية في هذا الإطار أوضح مخطط عمل الحكومة الذي قدمه الوزير الاول عبد المالك سلال بأن جهود السلطات العمومية ستنصب على "بناء إقتصاد ناشيء متنوع" من شأنه إستحداث مناصب شغل وإنتاج الثروة وذلك بقيامه على أسس إستراتيجية ترمي لضمان النجاعة والتنمية المستدامة الشاملة والمنصفة، ويتعلق الأمر في هذا الشأن– كما يوضح المخطط – ب"تعزيز الاستثمار" في

[1] جريدة النهار،" **إنجاز1.6 مليون سكن في إطار البرنامج الخماسي2015–2019**"، 22 ماي 2015،ص:5.

[2] وكالة الأنباء، **"برنامج 2015-2019 فرصة لمضاعفة جهود التشغيل بجنوب الوطن**"، 22 فيفري 2015، ص: 10.

القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية إلى جانب تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف "تحسين نسبة النمو السنوي والحفاظ على الاتجاه التنازلي لنسبة البطالة لاسيما لدى الشباب وحاملي الشهادات"، وفيما يتعلق بترقية التشغيل سواء المتعلق بالشغل المأجور أو بإستحداث نشاطات الشباب والبطالين أصحاب المشاريع فإن السلطات العمومية ستعمل بخصوص المحور الأول حسب مخطط الحكومة على "تجديد" الجهاز الحالي للمساعدة على الإدماج المهني وإضفاء "المرونة على إجراءاته" ليكون أكثر إنسجاما في تسييره ويقوم على مقاربة اقتصادية محضة في معالجة البطالة، هذا في إطار عمل السلطات العمومية على مواصلة عصرنة الخدمة العمومية للتشغيل.

2.2. **تشجيع المؤسسات الصغيرة:** إعادة النظر في تسيير سوق الشغل قصد تخفيف إجراءاته وتبسيطها واللجوء إلى أعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أما في مجال إستحداث النشاطات فإنه سيتم الإبقاء على أجهزة الدعم من قبل الشباب والبطالين حاملي المشاريع وتعزيزه، وفي هذا الصدد أكد المخطط إلى أنه سيتم التركيز على "تبسيط الإجراءات وتقليص آجال إستحداث النشاطات إلى جانب تيسير الحصول على القرض البنكي لفائدة المقاولين الصغار"، ولضمان إستمرارية المؤسسات المصغرة فيشير المخطط إلى أنه سيتم تعزيز مرافقة حاملي المشاريع من خلال تكوينهم ومتابعتهم ودعمهم أكثر، فضلا كما يضيف المصدر إلى إعتماد آليات تحفيزية خاصة لإستحداث النشاطات من قبل الشباب حاملي الشهادات خاصة التي تقوم على المعرفة والتكنولوجيات الجديدة.

3.2. **تشجيع العمل في الجنوب ومضاعفته:** أشار مسؤول بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يوم الاثنين إلى أن مختلف المشاريع المسجلة لفائدة جنوب الوطن في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 ستسمح بمضاعفة مشاريع التشغيل وتنويعها.

وفي حديث صرح المدير العام للتشغيل والإدماج على مستوى الوزارة فوضيل زايدي أن " البرنامج الخماسي الخاص بجنوب الوطن سيسمح بإطلاق مشاريع كبرى من شأنها تحقيق النمو على الصعيد المحلي مما يتيح فرصا تسمح بمضاعفة وتنويع العروض في مجال التشغيل ورفع نسبة إدماج الشباب في سوق التشغيل".

وإعتبر المسؤول أن هذا البرنامج التنموي "الطموح" سيسمح أيضا بمضاعفة عدد مشاريع النشاطات التي أعدها شباب المنطقة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة في مجالات الفلاحة والسياحة والطاقة.

ثانياً: مصادر جمع البيانات وتقدير النموذج.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل أثر كلا منزيادة الانفاق وتخفيض الضرائب بإعتبارها أهم أدوات الانعاش الاقتصادي على مستوى القوى العاملة، وذلك بإستخدام نموذج التعديل الجزئي، الذي يستهدف تقدير مرونة القوى العاملة LL في الأجلين القصير والطويل بالنسبة للمتغيرات التفسيرية، والمتمثلة في كل من LDEP و Limp بالإضافة إلى تقدير المرونة الذاتية للقوى العاملة في الفترة(t) بالنسبة للقوى العاملة في الفترة السابقة(t-1)، تمهيدا لبيان مدى إستقرار المسار الزمني للقوى العاملة خلال فترة الدراسة ومحاولة بناء نموذج للتنبؤ بحجم القوى العاملة خلال نهاية 2019.

1. **مصادر البيانات.** تم الحصول على المعطيات من البنك الدولي وكذلك بنك الجزائر فيما يخص التشغيل للفترة 2001-2014.

أما العناصر الأساسية لسياسة الإنعاش فقد إعتمدنا على النفقات العامة وذلك للأسباب التالية:

1.1. **قانون واجنر**[1]:يعود هذا القانون إلى الاقتصادي الألماني "أودولف واجنر"سنة 1893،والتي يؤكد فيها على العلاقة الناتجة ضمنيا بين القطاع العام ونمو الدخل القومي، حيث أن هذا النمو يؤدي إلى تغيرات هيكلية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك على النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد.

وإنطلاقا من الظروف التي عايشها ركز على صحة العلاقة السابقة وهذا للأسباب التالية:

- خلال عملية التصنيع تسعى الدولة أمام حتمية زيادة كافة الوظائف وعلى جميع المستويات.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية كالتعليم، السلع والخدمات الترفيهية.
- ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير رؤوس الأموال لتمويل ما يسمى "الاحتكارات الطبيعية"وهي مشروعات ذات تغيرات تقنية يحجم الاستثمار العام على الاستثمار فيها.

وإنطلاقا مما سبق فإن واجنر يشير إلى العلاقة السببية طويلة المدى القائمة بين النفقات كمتغير داخلي والدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه، وأن مرونة النفقات العامة على الدخل القومي أكبر من 1*، وقد استنتج من نظرية الاختيار العام تفسير آخر لزيادة النفقات العامة، والذي يندرج ضمن التدخلات النظرية للعلاقة التي أقرها

[1] كريم بودخدخ،"**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي(حالة الجزائر2001–2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،2009–2010،، ص–ص:56–57.

* نصيب الفرد من الانفاق العام أكبر من نصيب الفرد من الدخل القومي.

واجنر بين النمو والنفقات، وذلك إنطلاقا من مفهوم "تعظيم المصلحة الخاصة"حيث معدلات النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض الفروق الداخلية بين فئات المجتمع، وهذا ما يدفع بالبيروقراطيين إلى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحت غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة، وقد واجه قانون واجنر العديد من الانتقادات، باعتبار أنه نتاج حالة خاصة عايشها في ألمانيا، إلا أن ذلك لم يلغ صحة قانونه الذي أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصا في اقتصاديات البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها الاقتصادية*

2.1. **قانون بيكوك –وايزمان**: توصل كل من بيكوك–وايزمان بعد دراسة أجرياها حول تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة1890– 1955إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايد تأخذ شكل قفزات بسبب مايلي:[1]

أ-أثر الإزاحة: يتمثل في إزاحة الانفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادت المنخفضة، وذلك في فترة الحروب والإضطرابات الاجتماعية أين تضطر الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة، ففي فترات السلم والهدوء تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير لكن خلال الحروب والاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه، وعقب زوال تلك الظروف فإنه يصعب على الحكومة العودة لمستويات الانفاق العام إلى المستويات المنخفضة كما في السابق.

ب-أثر التفتيش:ينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات العامة لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

ج-أثر التركيز:إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لزيادة النفقات العامة.

أما العنصر الثاني فقد اعتمدنا على التحصيل الضريبي، ونظراً لعدم وجود معطيات التخفيضات الضريبية فترة الدراسة وتجانسها. *

* أين تزداد الحاجة الى مزيد من التدخل الحكومي لمطابقة عرض السلع و الخدمات مع أي تغير في الطلب،وكذلك جميع العمليات المرتبطة بسيرورة التنمية الاقتصادية.

[1] خليل علي،سليمان اللوزي،"**المالية العامة**"،دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن،2000،ص:124.

*تم الحصول عليها معطيات النفقات العامة وlimp من البنك الدولي لكامل فترة الدراسة.

2. **تقدير النموذج:** تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي والانحدار غير الخطى منها الانحدار البسيط والانحدار المتعدد، وتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار غير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة غير الأولى، أما عن صفتي بسيط ومتعدد فإنهما يتحددان بعدد المتغيرات التفسيرية أو المستقلة.

قبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة)، يجب أولا البحث عن أنسب الصيغ الرياضة التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيراً دقيقاً ولتحقق ذلك يجب إجراء الآتي :

-التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة بين المتغيرات[1]، ويتم ذلك بواسطة النظرية الاقتصادية أو الدراسات التطبيقية السابقة أو الرسم البياني للمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى.

-اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة.

ويهدف الجدول رقم (02-08) إلى التعريف بالصيغ الرياضية المختلفة التي يمكن للباحث القياسي الاختيار منها، وسوف يتم إستخدام معادلة(دالة) ذات متغير مستقل واحد لعرض ثلاث صيغ رياضية مختلفة.

وقد إستخدمنا في تقدير النموذج صيغة خطية لوغاريتمية مزدوجة لكل من القوى العاملة LL والنفقات العامة LDEP والضرائب LimP، والقوى العاملة المتأخرة(إبطاء) لفترة زمنية واحدة LL(-1)، وذلك لعرض تقدير المرونات قصيرة، وطويلة الأجل للقوى العاملة بالنسبة للمتغيرات السالفة الذكر[2].

من ثم المقدر للتعديل الجزئي للقوى العاملة في الأجل القصير هي:

$$LL = \beta_0\lambda + (1-\lambda)\,LL(-1) + \beta_1\lambda\,LDEP + \beta_2\lambda\,Limp \cdots \quad (01-02)$$

[1] أنظر للملحق (07)

[2] أنظر للملحق رقم (08)

الجدول رقم(02–08) : مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار.

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\frac{\Delta y}{\Delta x}$	الأثر النسبي $\frac{\Delta Y}{\Delta x} \Big/ \frac{Y}{\chi}$
الصيغة الخطية	...	$Y = \beta_0 + \beta_1 \chi$	β_1	$\beta_1 \left(\frac{Y}{\chi}\right)$
الصيغة العكسية	...	$Y = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{\chi^2}\right)$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{\chi^2}\right)$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{\chi Y}\right)$
الصيغة التربيعة	...	$Y = \beta_0 + \beta_1 \chi + \beta_2 \chi$	$\beta_1 + 2\beta_2 \chi$	$(\beta_1 + 2\beta_2 \chi) \left(\frac{\chi}{Y}\right)$
الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة	$\gamma = \beta_0 + \chi^{\beta_1}$	$\ln Y = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln \chi$	$\beta_1 \left(\frac{Y}{\chi}\right)$	β_1
الصيغة نصف اللوغاريتمية	$e^Y = e^{\beta_0} \chi^{\beta_1}$	$Y = \beta_0 + \beta_1 \ln \chi$	$\beta_1 \left(\frac{1}{\chi}\right)$	$\beta_1 \left(\frac{1}{\chi}\right)$
الصيغة الأسية	$Y = e\beta_0 + \beta_1 \chi$	$\ln y = \beta_0 + \beta_1 \chi$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 \chi}$	$\beta_1 \chi$

المصدر:أموري هادي، كاظم الحسناوي،"**طرق القياس الاقتصادي**"،دار وائل للنشر، الأردن،**2002**،ص:**60**.

ثالثاً:تقدير صيغة نموذج التعديل الجزئي للقوى العاملة.

تم استعمال طريقة المربعات الصغرى للقوى العاملة باستخدام المتغيرات المفسرة المذكورة أعلاه والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها*:

الجدول رقم(02-09): نتائج التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

Variable	Cofficient	Std.Error	t-statistic
C	10.61	2.77	3.81
LL(-1)	0.22	0.20	1.08
LDEP	0.069	0.06	2.81
LimP	-0.21	0.03	-5.88
F=50.44	R^2= 0.94	Dw =1.38	SSR = -0.028

المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على مخرجات EViews .

1. التحليل الاحصائي:

من الجدول أعلاه يمكن أن نفسر النموذج وفقاً لعدة اختبارات من بينها:

1.1. **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**:نظراً لوجودالقيمة المتأخرة للقوى العاملةLL(-1)ضمن المتغيرات التفسيرية، فإن إحصائية DW المقدرة تعبر عن وجود إشكالية للارتباط الذاتي للأخطاء، وبالتالي النموذج يكون متحيزا لذا كان من الأفضل إقتراب إحصائية DW إلى القيمة المثلى 2.

ولذلك تستخدم إحصائية (durbin-h)، ولكي نحسب احصائية(h) نحتاج إلى كل من:

* أنظر للملحق رقم(09).

أ- عدد المشاهدات (n)

ب- احصائية (DW) المقدرة.

ج- تباين المتغير التفسيري المتأخرة ونرمز له بالرمز((var(CLL(-1.

ونكتب:

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}DW\right)\sqrt{\frac{N}{1-N.var(CLL(-1))}} \cdots \quad (02-02)$$

وعند تقدير النموذج بطريقة(ols) فإن h تأخذ القيمة التالية:

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}(1{,}38)\right)\sqrt{\frac{14}{1-14(0{,}20)^2}} = 1{,}74 \cdots \quad (03-02)$$

ونظراً لأن قيمة (h) تتبع التوزيع الطبيعي المعياري فإن قيمتها ستقارن بقيم توزيع (z)، وهو المتغير الطبيعي المعياري حيث أن h أخذت القيمة1.75 وهي أقل من z حيث تأخذ هذه الأخيرة القيمة 1.796عند مستوى معنوية 5٪ وعليه فالنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2.1. **إختبار المعنوية الكلية للنموذج**:لقد بلغت قيمة فيشر المحسوبة F= 50.44 وهي أكبر من قيمة فيشر المجدولة$\left(F_{3,14}^{0,05} = 3{,}59\right)$وعليه نرفض الفرضية H_0التي تنص على أن جميع المعلمات لا تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي أن النموذج في مجمله ذو معنوية إحصائية.

3.1. **إختبار معنوية المعلمات**:من الملاحظ أن معلمات جلّ متغيرات الإنعاش C، LDEP، Limp، معنوية حيث بلغت قيمة t-student المحسوبة لكل منهم 3.81، 2.81، 5.88-،على التوالي وهي أقل من t-student المجدولة $\left(t_{11}^{0,05} = 2{,}201\right)$عند مستوى معنوية 0.05، وذلك رغم كبر كل من معامل التحديد R^2=0.94

إلا أن student للقوى العاملة المتأخرة(LL(-1 غير المعنوية عند مستوى معنوية 5٪.

2. **التفسير الاقتصادي لمعامل التعديل λ**:من الصيغة النهائية للنموذج المقدر يمكن ببساطة الحصول على معامل التحديد الجزئي أو ما يسمى أيضاً المرونة الذاتية للقوى العاملة حيث أن معامل القوى العاملة المبطأ هو$(1-\lambda)$ وعليه فإن:

$$1 - \lambda = 0{,}22$$
$$\lambda = 0{,}1 - 0{,}22 = 0{,}78$$

وهذه القيمة لمعامل التعديل تشير إلى أن 78 ٪من الفجوة بين القوى العاملة والقوى العاملة المرغوب فيها سيتم تغطيتها في السنة الأولى، وهي قيمة مرتفعة نسبياً، مما يشير إلى أن الدولة إتجهت في السنوات السابقة إلى سياسة

الإنعاش الاقتصادي، وذلك عن طريق الرفع من النفقات العامة وهذا ما جعل القوى العاملة على مسار القوى العاملة المرغوب فيها.

كما أن هذه القيمة تشير أيضا لأن (β_1)أكبر بالمقارنة من (β_2)، مما يعني أن تعديل النفقات العامة أكبر من التخفيض في الضرائب.

وعلى ضوء هذه القيمة لمعامل التعديل، فإن عدد السنوات التي يستغرقها تغطية مثلا:95٪من الفجوة.

$$n = \frac{log(1-p)}{log(1-\lambda)} = \frac{log(1-0,95)}{log(1-0,78)} = \frac{-1,30}{-0,78} = 2$$

أي في حدود سنتين.

3. **المرونة في الأجل القصير والطويل**:إن مرونة القوى العاملة في الأجل القصير بالنسبة للنفقات العامة هي 0.22 أي كل تغير في الانفاق العام ب10٪يترتب عليه تغير في القوى العاملة بنسبة 2.2٪ وهي قيمة مقبولة إحصائياً، كما بينها student.

أما مرونة القوى العاملة في الأجل القصير بالنسبة للضرائب فهي علاقة عكسية حيث تشير مرونة الضرائب ب0.21-، أي كلما إرتفعت الضرائب ب10٪ إنخفض حجم القوى العاملة بنسبة2.1٪.

أما مرونة القوى العاملة في الأجل الطويل فقد بلغت 0.499، وهي أقل من 1، مما يعني أن القوى العاملة حساس بدرجة متوسطة في الانفاق الحكومي والضرائب في الأجل الطويل، كما يتأثر العمل في الأجل الطويل نتيجة التغيرات التي تطرأ على القوى العاملة في فترات سابقة.

إن قيم الصيغ المختصرة للنموذج قصير الأجل، تعطي المرونات قصيرة الأجل للقوى العاملة بالنسبة للمتغيرات التفسيرية، ومن تلك الصيغ يمكن تقدير المرونات طويلة الأجل على النحو التالي:

$$\beta_i = \frac{(\beta_i . \lambda)}{\lambda} \cdots \quad (02-03)$$

وبناء على ذلك فإن ضريبة قوة العمل بالنسبة للنفقات العامة هي:

$$\beta_2 = \frac{0,069}{0,78} = 0,08$$

بالنسبة للضرائب هي:

$$\beta_3 = \frac{-0,21}{0,78} = -0,26$$

وهذه القيم المقدرة للمعلمات الهيكلية(أو المعلمات السلوكية) لنموذج التعديل الجزئي لقوى العمل طويلة الأجل، والذي يفترض إتمام تعديل قوى العمل الفعلية إتجاه قوى العمل المرغوب فيها، ويكتب نموذج طويل الأجل بالصيغة التالية[1]:

$$\Delta LL_t = 1{,}01\mathrm{LL}(-1) + 0{,}33\Delta\mathrm{LDEP_t} - 0{,}33\Delta\mathrm{LiMP_t} \cdots \quad (04-02)$$

من الواضح أن مرونة الأجل الطويل بالنسبة للنفقات والضرائب أكبر من مرونة الأجل القصير، وهي معنوية عند مستوى 5٪ حسب إختبار student، رغم إنخفاض معامل التحديد$R^2 = 0{,}85$.

رابعا:دراسة توقع القوى العاملة في الجزائر للفترة 2015-2019.

نستخدم النموذج المقدر للأجل الطويل من أجل التنبؤ لمستوى القوى العاملة المستقبلية في الجزائر وللإشارة فإن هذا التقدير يكون على شكل توقع نقطي.

ولقد إستخدمنا اللوغاريتم النيبيري من أجل التنبؤ بالأجل الطويل نظرا لرابط المتغيرات، وذلك بعد تقديرنا للمتغيرات بدون لوغاريتم حصلنا على نتائج غير منطقية وغير مقبولة إحصائيا فمثلا معامل التحديد كانت قيمته سالبة $R^2 = -1{,}14$، وكذلك (DW) أكبر من معامل التحديد وهذا ما يقودنا إلى أن يكون الانحدار زائفا.[2]

الجدول رقم(02-10): توقعات البرنامج الخماسي 2015-2019.*

التوقعات	2015	2016	2017	2018	2019
توقعات النفقات العامة(مليون دينار جزائري)	6811333.1	7151899.755	7509494.743	7884969.48	8279217.954
توقعات الضرائب(مليون دينار جزائري)	2400000	2496000	2595940	2751696.4	2916798.184
التغير في القوى العاملة	---------	196811.16	180799.4148	183240.0168	241631.758
توقعات القوى العاملة (فرد)	13622181.17	13818992.33	13999791.74	14183031.75	14424663.58
نسبة الزيادة في القوة العاملة٪	_	1.4	1.3	1.3	1.7

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لتوقعات وزارة المالية.

من خلال تحليل النموذج المقدر للأجل الطويل، وبناءً على توقعات الحكومة لكل من النفقات العامة والضرائب المستقبلية خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، نستخلص من خلال هذه الدراسة أن ترتفع القوى العاملة في الجزائر

[1] أنظر للملحق رقم(10).

[2] أنظر للملحق (11).

* حسب توقعات الحكومة الجزائرية للبرنامج الخماسي أن ترتفع الضرائب خلال 3 سنوات بنسبة4٪لكل سنة أما السنتين الباقيتين 6٪، أما النفقات العامة فيتوقع أن ترتفع بنسبة متساوية قدرها 5٪خلال هذا البرنامج.

بمعدل 1.425٪(خلال البرنامج الخماسي 2015–2019)، أي من أجل الوصول إلى معدل نمو القوى العاملة في الجزائر بنسبة 1.425٪ على الحكومة أن ترفع النفقات العامة بنسبة 5٪ سنويا.

خلاصة:

شهد الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة من القرن الحالي تطورا ملحوظا على جميع الأصعدة وهو ما لمسناه من خلال البرامج التنموية الثلاثة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 ، وذلك من خلال عدة مؤشرات توحي بوجود وفرة مالية ، لعل أهمها النمو الاقتصادي الذي بلغت نسبته حوالي 3٪ سنة 2011، بينما شهد حجم الاستثمارات الأجنبية تحسنا في سنة 2011 ليصل إلى 570 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى مقابل 291 مليار دولار خلال العام 2010 ، ومرد هذا التحسن إلى مجموعة من التعديلات وكذلك الدعم الحكومي.
وفي نفس السياق فقد سجل معدل البطالة مع مطلع الألفية الجديدة إنخفاضاً ملحوظاً، منتقلاً من 17.7٪ سنة 2004 إلى 10.6 سنة 2014، ومن هنا يظهر لنا دور السياسة التشغيلية المتبعة من طرف الحكومة، والتي من أهم مؤسساتها الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية، حيث تقوم هذه المؤسسات بدور الوسيط بين عارضي العمل وطالبيه ودور مساعدة الشباب على إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة.

لكن هذه الانفاق الضخم لم يعمل على تطوير الاقتصاد الوطني و تحريك الآلة الإنتاجية، إذ أنه لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، هذا يعود على وجود مشكلة في الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في جانب العرض، يتجلى هذا في عدم مرونة القطاع الصناعي بإعتباره غير كفء وعدم مرونة أهم القطاعات المنتجة مما يبرز مدى هشاشة الاقتصاد الوطني، وموازاة مع ذلك يبقى الاشكال المطروح في هذا المجال هو عجز السلطات القائمة عن إيجاد منافذ عديدة لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات هذا ما سعت الجزائر للعمل من أجله خلال البرنامج الحالي، والاعتماد على الاستثمار المنتج الذي يعمل على تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وبذلك العمل على زيادة التشغيل، وتوافق قوى العرض والطلب من خلال تقريب كلا الاتجاهين من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل، ومن خلال الدراسة القياسية التي تجلت في إسقاط كلا من متغيرات الانفاق والضرائب على القوى العاملة الحالية والمستقبلية وجود علاقة طردية بين الانفاق والقوى العاملة، وهذا لا ينعكس على جانب الضرائب فقد توصلنا إلى وجود علاقة طردية بينهما، ومن خلال تحليل معطيات وزارة المالية فنتوقع زيادة نسبية للقوى العاملة بنسبة 1.425٪ لكل سنة خلال هذا الخماسي.

الخاتمـــــــــــــة

إن أزمة التشغيل وما يتبعها من إرتفاع في معدلات البطالة، لاتفرق بين دول متطورة وأخرى متخلفة، فكل اقتصاديات العالم لم تصل إلى مستوى التوظيف الكامل المنشود في الفكر الاقتصادي، إلا أن حدتها في الدول المتخلفة تزداد أكثر نتيجة الأداء السلبي للمؤسسات الاقتصادية والقطاع الحكومي خاصة، هذا ما إنعكس على معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة باعتباره المنشط والمسرع للدورة الاقتصادية، وما يتضمنه من زيادة في حجم الاستثمارات المولدة لفرص العمل.

حاولنا الاجابة على بعض التساؤلات وإختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة التشغيل خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر إعتمدت فيها على برامج تنموية فاعلة، وذات قدرة مالية مرتفعة وإستطاعت من خلالها تغيير هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بشكل مختلف على مستوى البطالة والتشغيل، إن الهدف من هذا البحث المتواضع هو الوقوف على الواقع الحالي والمستقبلي لسياسات التشغيل في ظل برامج الانعاش الاقتصادي.

ولقد شملت دراستنا المتواضعة هذه فصلين مرتبة كما يلي:

الفصل الأول: تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الذي تعرضنا فيه إلى سوق العمل وبرامج التشغيل العالمية هذا من خلال معرفة سوق العمل ومميزاته كما تطرقنا إلى المؤشرات التي بها يتم معرفة وضعية السوق، ولكلّ من البطالة وتعريفها، وإلى التفسيرات الاقتصادية الحديثة لسوق العمل والبطالة،وكذلك البرامج العالمية للتخفيف من حدّة البطالة، أما في المبحث الثاني فقد أردنا التعرف على هيكل القوى العاملة في الجزائر وتوزعها، بنوعيها المشتغلة، وغير المشتغلة، والمبحث الثالث عمدنا إلى طرح البرامج والهيئات التي أنشأتها الدولة الجزائرية للعمل على التخفيض من البطالة وتفعيل سوق العمل، وإلى تقييم سياسة التشغيل في الجزائر من خلال مؤشرات نجاح سوق العمل والمتمثلة في: توافق العرض والطلب، العمل اللائق، الأجر العادل، والتوزيع المتكافئ لفرص العمل، المشاكل التي يعانيها التشغيل في الجزائر، فمن خلاله تعرفنا على الجانب النظري للتشغيل من خلال تفسيرات كلا من الأجور التي السائدة في سوق العمل، التي تحدد مستوى التشغيل، ومعرفة نوع البطالة المنتشرة في الجزائر"المقنعة"، والذي يعتبر نقطة البداية في حل هذه المشكلة بإعتبارها عبء على كاهل الدولة، أما وقع هذه السياسات على التشغيل فقد إهتمت الدولة بكمية المناصب المستحدثة على حساب نوعية هذه الأخيرة، وهذا يتجلى في المناصب غير الدائمة.

الفصـل الثـاني: ولقـد تعرضـنا في المبحـث الأول إلى إنعكاسـات باشـرتها الدولـة منـذ2001 علـى التشـغيل حيـث تعرفنا على مخصصات كل برنامج على حدى لقطاع التشغيل ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة للرفع من مستوى هذا القطاع، أما المبحث الثاني إلى تقييم هذه البرامج على مستوى الاقتصاد من خلال تقديم أهداف كل برنامج ومضمون التخصصات المالية لكل قطاعات الدولة(الاقتصادية، الاجتماعية، الهيكلية،...)، والآثار التي خلفها كل برنامج، أما المبحث الثالث فكان عبارة على دراسة قياسية لآثار برامج الإنعاش الحالي على التشغيل ومستقبله بإستعمال برنامج المعلومات للاحصاء الاقتصادي، وقد خلصنا إلى إهتمام الدولة بالقطاع الاجتماعي، والبنى التحتية، لكنها ورغم تحقيقها أرقام منخفضة نسبيا من معدلات التشغيل حيث بلغت ... أواخر سنة 2014 ، إلا أن هـذا لم يـنعكس بالإيجـاب علـى تطـوير الاقتصـاد الـوطني وتحريـك الآلـة الإنتاجيـة، إذ أنـه لم يـتم إنشـاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، وهذا ما يتجلى في العرض الكلي، وبعد دراستنا لأثر كلا من الإنفاق العمومي والضرائب فقد تبيت حسب student على أهمية العلاقة الطردية بين الانفاق والقوى العاملة حيث أن نسبة التغير هي0.22 بإعتبارها قيمة مقبولة إحصائيا، أما بالنسبة للضرائب فتبين لنا وجود علاقة طردية بين كليهما وهي تشير ب 0.21 -، أما مرونة القوى العاملة في الأجل الطويل فقد بلغت 0.499، وهي أقل من 1 ، مما يعني أن القوى العاملة حساس بدرجة متوسطة في الانفاق الحكومي والضرائب في الأجل الطويل، كما يتأثر العمل في الأجل الطويل نتيجة التغيرات التي تطرأ على القوى العاملة في فترات سابقة، ومن خلال توقعات وزارة المالية لمستقبل القوى العاملة تبين أن التغير خلال هذا البرنامج الخماسي بنسبة 1.425٪.

إختبار الفرضيات:

ومن خلال ما تقدم في البحث استطعنا إختبار الفرضيات، ويتضح على النحو التالي:

1. على الرغم من تعدد النظريات المفسرة لسوق العمل والبطالة وكذا فهم الأسباب التي تؤدي إلى إختلاللهما، إلا أن نظرية البحث عن العمل والأجور الكفؤ، التي عمدت على إضفاء بعض الحقائق المتعلقة بسوق العمل والتوزيع الاحتمالي للأجور ومرونتها، إلا أن جل النظريات تشترك في تحليل هذا السوق من الجانب الكلي هذا بالإضافة إلى كون إشتراك كل النظريات المذكورة في نقطة واحدة على أنها لا تستطيع تفسير آلية سوق الشغل في كل الظروف والأحوال بصفة دائمة مستمرة، ويرجع هذا إلى الديناميكية السريعة التي يتميز بها سوق العمل وكذا التغيرات العشوائية التي تحدث فيه باستمرار وكذلك تغيرها.

2. تعتبر سياسة التشغيل الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة في إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس

سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه وقد عملت هذه السياسات على تخفيض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة حيث بلغت 9.8٪، وتعتبر هذه نقلة نوعية في تاريخ الجزائر،كما يعتبر المحافضة على العمل الائق واالمستمد من حرية الفرد، كذلك الأجور المستمرة التي تحقق وتضمن العيش الكريم للفرد والتوزيع العادل والمتكافئ للثروة الكلية من أهم مؤشرات تحقيق الفعالية في سياسة التشغيل، وهذا ما نصت عليه المنظمة العالمية للعمل.

3. تعبر سياسة الانعاش على الزيادة في النفقات العامة من خلال سياسة الموازنة العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي،وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق بكل أنواعه، قصد تحفيز الإنتاج(تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، كما للإنعاش وسيلتين لزيادة فعالية الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على تنشيط الطلب التي تعتمد في سياستها على رفع الدخل المتاح للأفراد من خلال التحويلات الاجتماعية- الانفاق الحكومي- تنمية قطاع البنى التحية وتخفيض الضرائب المحفزة للاستثمار المحلي أو الأجنبي،أما تحفيز العرض فأهميته تكمن في جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بواسطة تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة.

4. رغم ما سعت إليه الجزائر من الرفع في مستوى النمو الاقتصادي الذي بلغ سنة 2012 نسبة 3.3٪ إلا أن القطاع الصناعي لم يتأثر بها باعتباره أهم رافد للاقتصاد الوطني والانتاج المحلي في ظل الاقتصاديات المتقدمة، وهذا ما انعكس على ارتفاع صادرات الجزائر بلغت ما يقارب 64377 مليون دولار أمريكي سنة2013، حيث أصبحت المنتوجات الأحنبية تغزو السوق الوطنية في ظل اقتصاد السوق، وهذا ما ينعكس على المؤسسات المحلية على منافسة السلع الأجنبية، وهذا بحكم عجز الدولة على تنشيط الجهاز الانتاجي المحلي، وبالخصوص في شقه الصناعي.

5. بالاعتماد على هذه الدراسة تم الاعتماد على متغيرين باعتبارهما من أهم أدوات سياسة تحفيز الانفاق العام من خلال الطلب الكلي، وهذا باستخدام النفقات العامة والتحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات المستثمرة للعمل على التقليل من البطالة، وخلق الاضافة خصوصا من جانب الانتاج، حيث تم دراسة تأثير الزيادة في النفقات والتغير في الضرائب على القوى العاملة باستخدام برنامج Eveiws، فنتوقع ارتفاع مستوى القوى العاملة المشتغلة بنسبة1.425٪.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال هذه الدراسة أخلص إلى جملة من النتائج أهمها:

1. تتمثل أهم نتائج برامج الانعاش الاقتصادي في:

- غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.
- غياب الرشادة في الانفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عدد البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها من الميزانية الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار الأفراد المكلفون ونوعية البرامج والمشاريع.
- عدم كفاءة ومرونة الجهاز الانتاجي لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة امتصاصه من الواردات الناتجة عن السياسة التوسعية للانفاق.
- غياب الرقابة الفعالة اتجاه المسؤولين على الادارة المالية العليا، وهذا عمل على تفشي الفساد والرشوة داخل غرف الادرات العمومية.

2. إن وضعية القوى العاملة مقلقة، وهذا يتجلى من خلال:

- عملت الدولة على الاهتمام بالمناصب المؤقتة على حساب المناصب الدائمة، هذا ما يزيد من حدة البطالة في حالة تطورات اقتصادية في الأسواق العالمية بإعتبار العقد الذي يميز هذه المناصب من حيث مدة العمل.
- اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة، حيث نجد أن نسبة كبيرة من العمالة تتركز في القطاعات غير الإنتاجية (الخدمية)، عوض القطاعات الإنتاجية (الصناعة والفلاحة)، وهي تتركز بشكل كبير في المنطقة الحضرية مع سيطرة الفئة الشبانية على العمالة النسوية.
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة، حيث نجد نسبتها الكبيرة عند الشباب.
- عجز المجتمع عن توفير الشروط الكفيلة بتشغيل كافة قواه العاملة أدى إلى ظهور إختلالات بين العرض والطلب على العمل وانتشار البطالة.
- من خلال توقعات هذه الدراسة إرتفاع مستوى القوى العاملة خلال هذا البرنامج إلى 1.425٪

التوصيات:

بعد النقائص المسجلة في كل من سياسات التشغيل، وبرامج الانعاش الاقتصادي، نقترح جملة من التوصيات في سبل تفعيل كلا منهما:

- إستعادة هيبة الدولة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات التنظيمية، التي وجب إحترامهما والامتثال لنصوصها،إذ لاحظنا أن المشتغلون في إطار عقود ماقبل التشغيل لم يستفيدو من التوظيف الدائم رغم إستفادتهم من تمديد الفترة، بل كانت المناصب لأشخاص آخرين بناءً على إعتبارات شخصية، وتفعيل دور الرقابة الإدارية والمالية.
- ترشيد النمو الديمغرافي بإستخدام أساليب التوعية لأهمية تباعد الولادات، مما يسمح بخلق توازن بين الفئة النشطة، والمناصب العمل المقترحة.
- الترشيد الاقتصادي للانتاج داخل المؤسسات أصبح ضرورة لابد منها، لتحافظ عن بقائها ليس بالتحكم في نفقاتها فقط، بل حتى يكون سعر المنتوج ملائما بأسعار المنتوجات الأجنبية المتدفقة، ويجب أن تكون في مستوى الجودة.
- تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية،...)، باعتباره الأكثر استقطاباً للأيدي العاملة.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني تكون له آثار إيجابية على تحريك النمو الاقتصادي.
- التقريب أكثر بين عارضي وطالبي العمل، وهذا من خلال تفعيل دور مكاتب تشغيل الشباب ومكاتب البحث عن العمل، وإعطاء الأولوية للاستمارات ذات الطابع الانتاجي والمشاريع المستثمرة في قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية.
- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الانفاقية ذات القيمة الانتاجية المرتفعة، لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة العودة بالانفاق إلى مستوياته السابقة بعد إنتهاء تلك المشاريع خاصة إذا لم تتحقق الأهداف المرجوة.
- تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي وقوانين الاستثماروتحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية.

آفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول أن هذه الدراسة ماهي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخربلفتح المجال لبحوث ودراسات أخخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة، والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكن أن نقترحبعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

- ✓ نمذجة قياسية لمدة البطالة في الجزائر باستخدام الدالة الأسية.
- ✓ محاولة استخدام النمذجة غير الخطية في ظاهرة البطالة في الجزائر.
- ✓ دراسة مستقبل التشغيل في ظل الانعاش الاقتصادي مع إدخال المتغيرات الكيفية.

قائمـــــــة المراجـــــع

① **الكتب**

1. أحمد الأشقر،"**الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط2007.
2. أموري هادي، كاضم الحسناوي،"**طرق القياس الاقتصادي**"،دار وائل للنشر، الأردن،**2002**.
3. خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، ط8 الأردن، 2006.
4. خليل علي،سليمان اللوزي،"**المالية العامة**"،دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن،2000.
5. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة(تحليل لأخطرمشكلات الرأسماليةالمعاصرة)**"،عالم المعرفة، الكويت، ط1997.
6. سامي خليل،"**نظريات الاقتصاد الكلي(المفاهيم،النظريات الأساسية)**"،الكتاب الثاني،الكويت،1994.
7. ضياء مجيد الموسوي،**النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط3، الجزائر، 2005.
8. عبد اللطيف بن أشنهو،"**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط1962-1980**"، ديوان المطبوعات الجامعية،1982.
9. عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
10. علي عبد الوهاب نجا، "**مشكلة البطالة أثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليها (دراسة تحليلية –تطبيقية)**"، الدار الجامعية للنشر، مصر، طبعة 2005.
11. محمد القريشي،"**اقتصاديات العمل**"،دار وائل للنشر،ط1، الأردن، 2007.
12. مدني بن شهرة،"**الاصلاح الاقتصادي وسياسةالتشغيل(التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.
13. مركز رياض نجم للاشراف والتديب التربوي،"**التهيئة لسوق العمل**"دار المؤلف للنشر والتوزيع، 2006.
14. منى الطحاوي،"**اقتصاديات العمل**"، مكتبة نهضة الشروق، جامعة القاهرة، 1995.
15. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،"**البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد(حالة الجزائر)**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010.
16. نعمة الله نجيب ابراهيم،"**نظرية اقتصاد العمل**"مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2001-2002.
17. وليد عبد الحميد عايب،"**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية لنموذج التنمية الاقتصادية)**"،ط1،مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان،2010.

② **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

18. آيت عيسى عيسى،"**سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (إنعكاسات وآفاق إقتصادية وإجتماعية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 2010.
19. دحماني محمد إدريوشي، "**إشكالية التشغيل في الجزائر(محاولة وتحليل)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أبةو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

20.سليم عقون،"**قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية(حالة الجزائر)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010.

21.سيلام حمزة،ولد بزيو فاتح، "**فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي(دراسة حالة الجزائر2001-2014)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة إكلي محند أولحاج،البويرة،2013-2014.

22.شلالي فارس، "**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004-2005.

23.ضيف أحمد،"**انعكاسات سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994-2004**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2004.

24.عباس أميرة، "**دراسة قياسية لتأثيرالاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الجزائر 1974-2007**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر3،2011.

25.فاطمة الزهراء بوكابوس، "**سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي**"، مذكرة لنيل شهادةالماستر جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية،البويرة،2011-2012.

26.كريم بودخدخ،"**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي(حالة الجزائر2001-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،2009-2010.

27.مراد جنيدي، "**الإصلاحات والانعاش الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)** "، أطروحة مفدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، إقتصاد كمي، جامعة الجزائر3،2014-2015.

28.يحيات مليكة، "**إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005**" ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2006-2007.

③ الدوريات والمجلات:

29.البشير عبد الكريم،"**دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، الشلف.

30.دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان،"**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970-2008**"، مجلة الباحث، العدد10، 2012.

31.رواب عمار،غربي صباح،"**التكوين المهني و التشغيل في الجزائر**"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية العدد5-2011.

32.علواش وردة،"**دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد12،جوان 2014.

33.محمد مسعي،"**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"،مجلة الباحث،العدد10-2012،جامعة قاصدي مرباح،الجزائر.

④ التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

34. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013.

35. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002.

36. جريدة الشروق، "**برنامج الاستثمارات العمومية2015-2019**"، 25 ماي 2015. *www.aps.dz*

37.جريدة النهار،" إنجاز1.6 مليون سكن في إطار البرنامج الخماسي2015-2019"، 22 ماي 2015. www.ennaharonline.com

38. المرسوم الرئاسي رقم07-308 المؤرخ في 29 سبتمبر2019 يحدد كيفيات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم، وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم.

39. وزارة المالية، تقرير عن مجلس الوزراء، الجزائر، 2015.

40. وكالة الأنباء، "**برنامج 2015-2019 فرصة لمضاعفة جهود التشغيل بجنوب الوطن**"، 22 فيفري 2015.

41. الوكالة الوطنية للتشغيل، التقارير السنوية لسوق العمل، 2003-2010.

⑤ المؤتمرات والملتقيات:

42.أحمد طرطار، صورية مساني،"**دور الجباية البترولية في تمويل برامج الاستثمارات العمومية للفترة مابين 2010-2014، بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس 2013.

43.بن دعاس زهير،كتاف شافيه، "**سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية(حالة الجزائر)**"ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس2013.

44.بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف،"**دور سياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة1990-2010**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 أفريل 2011.

45.عاقلي فضيلة، "**البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية(سياسة التشغيل في الجزائر)**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011.

46.عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "**التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،15-16نوفمبر2011.

47.عبد القادر لحسن، مداخلة حول:"**سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر من خلال الفترة(2000-2009) اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للخماسي(2010-2013)**"، ملتقى وطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد لبشرية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

48.علي سنوسي، "**دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (الأسباب،الحلول من خلال التطرق الى تجارب دولية)**، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"،يومي15-16نوفمبر2011.

49.كرمية توفيق،"**برامج الانعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسة التشغيل في الجزائرخلال الفترة2001-2014**"،الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر، المنعقد في 11-12نوفمبر2014،جامعة إكلي محند، البويرة.

50.مدوري عبد الرزاق، "**عرض وتحليل آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر(نظرة تحليلية)**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس2013.

51.مسعودي زكريا،"**سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ2001**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس 2013.

52.نجم العزاوي، "**أثر عولمة الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية،15-16،جامعة المسيلة، نوفمبر 2011.

53.مفتاح صالح، رحال فاطمة،"**دور البرامج الوطنية في تطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**" ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس2013.

54.خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء، آيت بارة شفيعة،"**تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس 2013.

55.رحيم حسن، "**اشكالية البطالة و التشغيل في الجزائر في اطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011.

56.قطاف ليلى،بن عواق شرف الدين أمين، "**تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامةلسياسة التشغيل و التوظيف الوطنية الفترة(2001-2014)**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،يومي11-12مارس2013.

57.كرمية توفيق، المومن عبد الكريم، "**برنامج الانعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له وآثارها على سياسة التشغيل بالجزائر خلال 2001–2014**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والانعاش الاقتصادي بالجزائر 2001–2014،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 11–12 نوفمبر2014.

58.غالم عبد الله،حمزة فيشوش،"**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)**"،الملتقى الوطني حول إستراتيجية الدولة في تحقيق التنمية والقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة،يومي 15-16 نوفمبر 2011.

59.مراد مرمي،**مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**،مداخلة ضمن ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف1،11-12مارس2013.

60.مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط إطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الاربعاء 9 جوان 2010.

⑥ المواقع الالكترونية:

61. المديرية العامة للوظيف العمومي، إحصائيات تعداد الوظيف العمومي في الجزائر2013، الجزائر 23-01-2013.

62.البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2-http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf.

63. ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010،
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf

64. معطيات الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر، 2015.

الملاحـــــــــق

الملحق رقم (01): الجدول رقم 02 مناصب الشغل المستحدثة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2003

القطاعات	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة و الصيد البحري	273976
السكن و العمران	83805
التربية ، التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العليم	64661
الري	48166
أشغال عمومية	36033
مساعدات و حماية اجتماعية	34197
منشآت إدارية	19381
منشآت شبابية و ثقافية	17331
طاقة	11250
صحة	11028
اتصالات	10253
بيئة	5182
صناعة	2119
نقل	1744
دراسات ميدانية	408
المجموع	619534

المصدر: ضيف أحمد، انعكاسات سياسة الانفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر 1994-2004 رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص: 117.

الملحق رقم (02):

الملحق رقم (03): مخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مبالغ 2001-2004	المجموع %
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
دعم التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002.

الملحق رقم(04): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009.

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2. http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

الملحق رقم(06):

الملحق رقم(07):معطيات الدراسة باللوغاريتم النيبيري.

obs	LDEP	LIMP	LL
2001	7.186166	12.95593	13.72354
2002	7.346427	13.29648	16.05328
2003	14.34036	13.34439	16.07919
2004	14.45304	13.38857	16.10380
2005	14.53433	13.49172	16.12941
2006	14.71282	13.64175	16.15367
2007	14.94965	13.63291	16.17665
2008	15.24845	13.83737	16.20064
2009	15.26156	14.04924	16.22082
2010	15.32243	14.21281	16.24402
2011	15.58257	14.40906	16.27012
2012	15.76969	14.58330	16.29452
2013	15.62250	14.63211	16.31741
2014	15.63879	14.67653	16.41266

الملحق رقم (08):تطورات كلا من النفقات العامة، الضرائب والقوى العاملة.

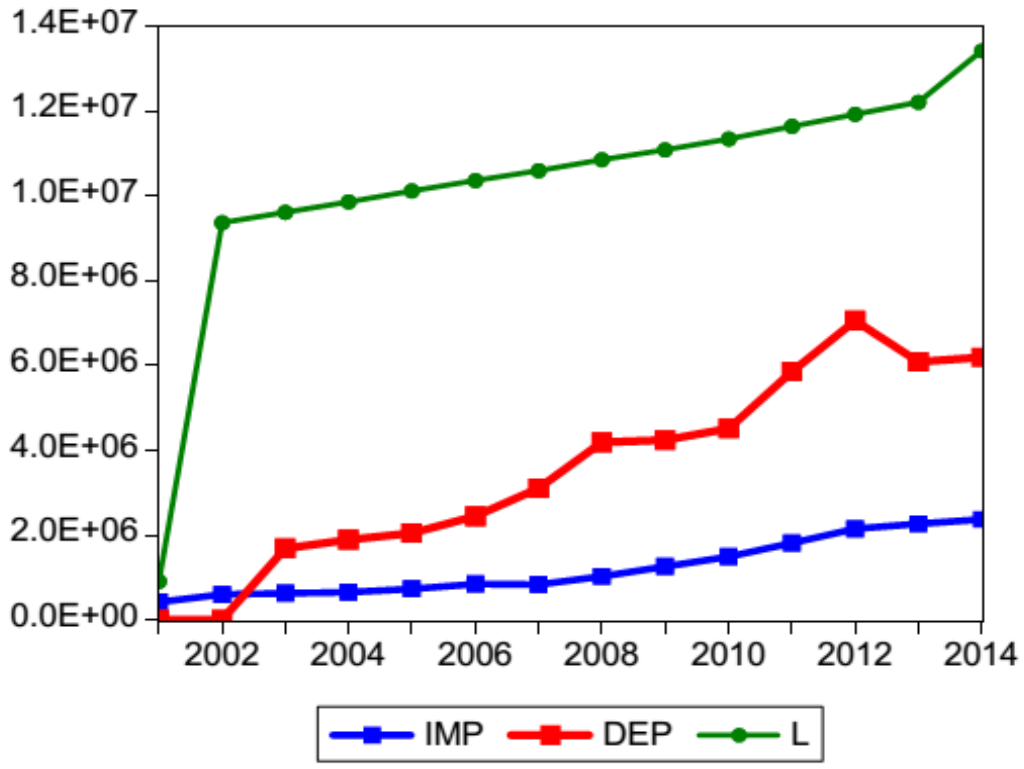

الملحق رقم(09): تقدير النموذج الخطي المتعدد للمتغيرات بعد إدخال اللوغاريتم.

Dependent Variable: LL
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 12:44
Sample(adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.61221	2.778779	3.819019	0.0041
LL(-1)	0.225393	0.208108	1.083062	0.3069
LDEP	0.069386	0.068645	2.810803	0.0385
LIMP	-0.214806	0.036517	-5.882305	0.0002

R-squared	0.943871	Mean dependent var	16.20432
Adjusted R-squared	0.925161	S.D. dependent var	0.103295
S.E. of regression	0.028258	Akaike info criterion	-4.047213
Sum squared resid	0.007187	Schwarz criterion	-3.873382
Log likelihood	30.30688	F-statistic	50.44836
Durbin-Watson stat	1.386399	Prob(F-statistic)	0.000006

الملحق رقم(10): تقدير نموذج القوى العاملة للأجل الطويل بعد إدخال الوغاريتم.

Dependent Variable: LL
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 20:26
Sample(adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	1.017302	0.027080	37.56702	0.0000
DLDEP	0.330565	0.009106	36.30105	0.0000
DLIMP	-0.339381	0.025210	-13.46217	0.0000

R-squared	0.852912	Mean dependent var	16.20432
Adjusted R-squared	0.823494	S.D. dependent var	0.103295
S.E. of regression	0.043397	Akaike info criterion	-3.237677
Sum squared resid	0.018833	Schwarz criterion	-3.107304
Log likelihood	24.04490	Durbin-Watson stat	1.337474

الملحق رقم(11):تقدير النموذج بدون إدخال اللوغاريتم.

Dependent Variable: L
Method: Least Squares
Date: 05/20/15 Time: 21:21
Sample(adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L(-1)	1.056666	0.150159	7.036979	0.0000
DEP	-2.347107	0.777923	-3.017147	0.0130
IMP	7.028756	2.124637	3.308216	0.0079

R-squared	-1.147118	Mean dependent var	10954963
Adjusted R-squared	-1.576542	S.D. dependent var	1152546.
S.E. of regression	1850022.	Akaike info criterion	31.89847
Sum squared resid	3.42E+13	Schwarz criterion	32.02884
Log likelihood	-204.3400	Durbin-Watson stat	1.236701